المختار الإسلامى

مجلة كل المسلمين www.almokhtar-aleslami.com

العدد ٣٦٦ - السنة ٣٤ - غرة صفر ١٤٣٤هـ - ١٤ ديسمبر ٢٠١٢م - الثمن خمسة جنيهات

الدستور : نعم .. أم لا ؟!

بين الشرعية والبلطجة السياسية

السؤال الذى لم يسأله أحد

تحذير من أوباما !!

رفيق حبيب:

الهياج الحالي سببه ملفات النائب العام والإعلام يروج للعنف

شن الدكتور رفيق حبيب هجوما عنيفا على وسائل الإعلام المصرية الخاصة التي اتهمها بتوفير غطاء سياسي وإعلامي لموجة العنف التي تمارس الآن ضد بعض الأحزاب، كما كشف عن أن الهياج الحالي وموجة العنف ترتبط جوهريا بانتقال ملفات بعض الشخصيات السياسية ورجال الأعمال إلى النائب العام الجديد، والقلق من فتح هذه الملفات حسب قوله، وقال حبيب وهو مسيحي كان نائبا لرئيس حزب الحرية والعدالة، نحن أمام ظاهرة عنف سياسى جديد، جاءت هذه المرة من قبل تحالف قوى علمانية مع قوى النظام السابق، لتحريك عملية عنف واسعة ضد مقار جماعة الإخوان وحزب "الحرية والعدالة" فى هجمة واسعة أحرقت العشرات من المقار، وبعد أن كان كوادر جماعة الإخوان المسلمين فى السجون زمن مبارك، أصبحت مقارهم تحرق فى زمن الثورة، والعديد من القوى العلمانية، بل وأغلب وسائل الإعلام توفر غطاءً سياسيا وإعلاميا لهذه الموجة من العنف، وبعض هذا العنف تمارسه مجموعات من المعارضة، وهو أمر خطير ولا يقل خطورة عن العنف الذى يمارسه البلطجية أى العنف المأجور، والملاحظ للعديد من مواقف الخلاف بين القوى السياسية، منذ سقوط النظام، يجد استخداما متكررا للعنف يمثل قاعدته الأساسية رموز النظام السابق، وفى كل مرة يكون العنف مستخدما لفرض واقع سياسى معادٍ للثورة من قبل النظام السابق، ولكن بسبب توافق توجهات قوى النظام السابق مع توجهات القوى العلمانية أحيانا، يمنح هذا العنف غطاءً ويستخدم من القوى العلمانية لفرض رؤيتها على القوى الإسلامية، رغم أن أهداف قوى النظام السابق معادية للثورة، وكأن بعض القوى العلمانية وجدت فى قوى النظام السابق ملاذا آمنا، وأصبحت تستقوى بهم وتستقوى أيضا بما يمارسونه من عنف، وتشارك فيه بعض المجموعات السياسية أحيانا ..

وأضاف حبيب، في بيانه الذي نشره على صفحته بالفيس بوك أن هناك عدة معارك تدور فى لحظة واحدة، والمعركة الأولى هى معركة النائب العام لأن تغيير النائب العام يتيح تحريك العديد من الملفات، لذا أشعل رموز النظام السابق معركة عنيفة لحماية أنفسهم، ولكن يبدو أيضا أن بعض الأطراف التى تنسب نفسها للمعارضة، لديها خوف من تغيير النائب العام، مما جعلها تحاول ربط خيوط قوى المعارضة العلمانية مع قوى النظام السابق .

فى هذا العدد

- الدستور : نعم أم لا ؟! ٢
- العبيد ١٣
- تحدير من أوباما ١٦
- لنفصل بين الإعلان والدستور ٢٥
- بين الشرعية والبلطجة السياسية ٣٤
- إنذار أمريكى للقوى الإسلامية ٣٦
- لماذا ينجح الأشرار فى سيناء ٣٨
- صدر حديثا ٤٠
- أدب الخلاف .. الفريضة الغائبة ٤٢
- من الدى يريد اختطاف الثورة ؟! ٤٤
- ماذا يريد البرادعى ؟! ٤٧
- مدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامى ٤٩
- مصر فى الطريق إلى استعادة الذات برؤية تركية ٥٧
- السؤال الذى لم يسأله أحد !! ٦٠
- معركة أخرى فى الصراع المحتدم على روح مصر ٧٠
- المدير الفعال "قاطرة إصلاح التعليم" ٧٤
- الشيوعيون والإعلام ٧٦
- الصديق الحميم لـ"إيهود باراك" تأثراً ٩٠
- الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم .. ٩٣

المختار الإسلامى

مجلة كل المسلمين

تصدر عن

جمعية المختار الإسلامى

المسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية

٣ حارة الجمل

متفرع من ميدان السيدة زينب

أسسها حسين عاشور

(١٣٩٩هـ - ١٩٧٩)

تصدر غرة كل شهر عربى

رقم الإيداع ٦٠٧٠ / ١٩٧٩

المشرف العام

حسين عاشور

رئيس التحرير

د . محمد مورو

سكرتير التحرير

حنان حسين عاشور

الإشراف الفنى

على عبيد

الإدارة والتحرير

٣ حارة الجمل

متفرع من ميدان السيدة زينب

تليفون : ٢٣٩٢٢١٥١

فاكس : ٢٣٩٢٢١٥١

الاشتراك السنوى :

داخل مصر ٧٥ جنيها

خارج مصر ٥٠ دولارا أمريكيا

المراسلات والحوالات والشيكات باسم

حنان حسين أحمد عاشور

بريد إليكترونى

alim_ebeid@yahoo.com

mokh_51@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم

الدستور: نعم أم لا ؟!..

يارب .. احم الثورة ..
انصرها .. فإنها ثورة المساجد ..
ثورة الشهداء ..
ثورة لا إله إلا الله محمد رسول الله ..
ثورة إرهاصات خلافة راشدة كالخلافة الأولى ..
اللهم اغش بصر قضاة النار فلا يبصرون ..
اللهم احم البلد من هاجس يروعني : أن يكون هناك من يتآمر تمهيدا للانقلاب ..
..
نعم ..
هذا هو أملهم الأخير ..
اضطراب يعقبه انقلاب ..
يا رب ..
سلم ..
سلم ..
سلم وأوصلنا إلى الاستفتاء على الدستور بسلام ..

***

يسألني الناس كثيرا : نعم أو لا في الاستفتاء على الدستور ..
أقول لكم رأيي باختصار ووضوح :

١- الدستور لا يلبي أحلامي كمسلم (لكنه أيضا لا يعجب العلمانيين والكفار .. فإن صوت بلا سنكون معهم) .

٢- إننا نتعرض لمؤامرة هائلة لا نرى إلا رءوس العرائس المتحركة فيها .. حمدين وعمرو وشفيق والبرادعي .. أما من يحرك العرائس فلا نراه وهو يقصد تدمير الدين كله .. فإذا لم نقتنص الممكن الآن ربما ضاع منا ما في أيدينا .

٣- الأمر أخطر من أن أفتي برأيي فيه .. فقد يكون فيه في النهاية مسئولية دماء ..

٤- تعرفون الخلافات الشديدة بيني وبين الشيخ ياسر برهامي .. لكنها كلها خلافات سياسية .. أما في حرصه على الدين وفقهه فأنا أشهد أنه رائدي وشيخي ..

٥- أنا أعجز وأخوف من أن أختار .. فالمسئولية مرعبة لا أستطيع احتمالها ..

٦- ليس لدي أي ظل لشك أو اختلاف مع الشيخ أبي إسحق الحويني .. أحب الرجل حبا جما وأثق فيه حتى النهاية ..

٧- ما يختاره الشيخان: الحويني وبرهامي .. فسوف أتبعه .. وأرجو منكم أن تتبعوه ... ...

لقد طرحت الأمر على قرائي فجاءتني إجابات أنقل بعضها كمعبر عن رأي الشارع :

أبو أحمد المصري :

هذا الدستور ليس أبديا ولكنه قابل للتغير في أي وقت ولكنه خطوة مهمة كبداية لتمكين شرع الله على أرض مصر المحروسة في ظل الحرب الضروس من العلمانيين والليبراليين واليساريين والكنيسة ومعهم الفلول ومن يدعمهم كأمريكا وإسرائيل ...وعلينا أن نقتنص الممكن الآن حتى لا يضيع منا، وهذا ما يريده العلمانيون ومن معهم .. ثانيا بالنسبة لتطبيق الشريعة تابع تلك المواد المادة الثانية والمادة ٢١٩ والمادة الرابعة ... هكذا .... المادة الثانية ... الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ..

المادة ٢١٩ ...

مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة ...

والذي يفسر هذه المادة وغيرها هو الأزهر الشريف وفقا للمادة الرابعة

.... ويؤخذ رأى هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية ..

***

عمرو أشرف مصطفى جزاك الله خيرا .. فعلا كلام رائع، بس ماذا لو كان أسلوب ضغط القوى العلمانية (كما قال أحدهم) كان هدفه الحصول على أكبر المكاسب لكنهم حقيقتا لا يملكوا أن يحركوا الشارع المصري في اتجاههم ؟! أعتقد انه كان هدف من أهداف هذا التيار أن يشعرونا بالضعف والمؤامرات حتى نتصور إن هذا هو أكبر ما يمكن تحقيقه وإلا !..

التيار الإسلامي ليس بضعيف ومعه الحق ولا يجب أن يملى أحد عليه ما يريده ..

***

محمد جمال الدين محروس

عقلي معك يا أستاذي الجليل أنت وشيخنا الحويني .... ولكن قلبي لا يطاوعني أن أقول نعم لدستور ليس فيه السيادة لله ومادة تطبيق الشريعة فيه جوفاء ديكورية وفيه المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وفيه حرية تغيير العقيدة وممارسة الشعائر حتي البوذية مكفولة والحرية المطلقة غير المقيدة بدين ولاشرع ولا آداب للإعلام وعدم تجريم سب الله والصحابة والحرية المطلقة للإبداع الفني بما فيه أفلام العري والشذوذ والمساواة المطلقة في الحقوق والواجبات لجميع الأفراد بما يعني إمكانية أن يكون رئيس الدولة مسيحي أو بوذي أو حتى امرأة .. وحديث الرسول صلي الله عليه وسلم يطن في

أذني (استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك)

***

عائشة :

وليسع صدرك لقولي ولتصغ إلى برهة من وقتك .. شيوخنا قد فنوا عمرهم في تعليمنا التوحيد وتعلمنا منهم كيف نزيد في الطاعات لنزداد قربا لربنا ولكن عند الامتحان في المحافظه على التوحيد الخالص وتطبيقنا له لم يساعدونا على النجاح وكثيرا منا سيسقط في هذا الامتحان إذا مشينا وراءهم --- كيف نرضى بالديمقراطية وهى كفر وتناقض التوحيد وكيف نعلن أن السيادة لنا أليس لنا رب يحكمنا !!!! ثم هل يجوز إذا حوى الدستور شريعة أن نستفتى على هذا بنعم أو لا في هذا الاختيار !!!؟؟؟ كيف إذا نطبق لا إله إلا الله في واقعنا ؟ وكيف نترجم هذا في صنيعنا في كل تفصيلات حياتنا --- أنخاف أن تصبح الدولة في يد العلمانيين والنصارى فنضيع بذلك الدين ؟؟؟!!! إذا كنا ضعافًا إلى هذا الحد ولن نستطيع أن نقف لمواجهتهم وفرض شريعة ربنا فلنعترف بهذا ويكفينا أن نحسن عبادتنا لله ولنتمسك بالتوحيد الخالص ---

***

سارة الخطيب :

عذرا يا دكتور أشعر بعد هذا الكلام أن الله سبحانه وتعالى سيستبدل قوما غيرنا يكونون أحرص منا على التمسك بدينه .

***

كريم أحمد :

لا أوافق على من يعترضون على الدستور .. أنتم تفترضون حصول التمكين وهو لم يحدث. وتفترضون زوال الفساد وهو لم يحدث. وتفترضون مجتمعاً مسلماً صحيح العقيدة و هو لم يحدث. إذن نحن مازلنا في مرحلة نشر الفكرة فقط لا غير .. كنت أتمنى وضع مادة في الدستور تنص على مراجعة الدستور بعد عشر سنوات .. ومع ذلك فالدستور ليس قرآناً أو سنة حتى نجزع لإقراره بصورته الحالية .

عمرو : لو حتى الدستور غير مرضى لنا كإسلاميين لكن نعم هي الحل لأنها أخف الضررين فهي هذا الوقت العصيب وقول لا سيترتب عليه مفسده كبيرة لا يعلمها إلا الله ولن نكون أحرص على الدين من الشيخ الحوينى وكل الإسلاميين الذين كانوا في التأسيسية .

أحمد أبو أمامة : إلى كل من ينكر على الأستاذ محمد رأيه أقول :

الرجل لم يرد تحميل نفسه وزر أخذ قرار يسأل عنه يوم القيامة فألقى بهمه على علماء الدين فهم أول من يسأل عنا

وعلى كل من يستطيع أن يتحمل عاقبة قرار أن يتخذه واعلموا أننا لسنا علماء ولا فقهاء لنقدر المصالح ولا المفاسد لنتحمل وزر اتخاذ القرار.

مع العلم أنا انتظر من أرضى دينه وعلمه ونظرته في الأمور الشيخ حازم ومع ذلك لا أنكر على

ستاذ محمد

وأرجو أن نسمو باختلافنا في الرأي

***

كان هذا سردا لآراء بعض القراء واستعراضا لألوان الطيف .. وكان الغالب فيها "نعم" وهو الرأي ذي يتدعم بالمؤامرة الكبرى التي تحاك أثناء كتابتي لهذا المقال .

***

والحقيقة أنني أستطيع أن أفهم معظم ما يحدث إلا موقف القضاء فقد بدا عصيا على فهمي .. ول تصريحات رئيس مجلس القضاء (وليس نادي القضاء معاذ الله) إن القضاء كان حصنا للأمة ن الرئيس محمد مرسي يهدد هذا الحصن ..

أنا لم أشعر أبدا بأنه حصني طيلة ستين عاما .. بل شعرت بالعكس ..

ثم أي قضاء تقصد .. يا رئيس مجلسه ..

قضاء أمن الدولة وعشرات الآلاف المعتقلين رغم أحكام الإفراج .. أم القضاء الذي لم يوقف تعذيب .. أم ذلك الذي أشرف على الانتخابات المزورة .. والذي خذل حتى أعضاءه الذين تصدوا تزوير (نهى الزيني) أم ذلك الذي سكت عن الفساد حتى وصل حال الوطن إلى ما هو عليه .. أو ضايا التي في المحاكم منذ عشرات الأعوام .. أم قاضي الجنح الذي ينظر خمسمائة قضية في أقل ن ساعتين .

...

ثم مع احترامي الشديد لمنصبكم الجليل ..

هناك سؤال لم تقنعني أي إجابة سمعتها عنه ..

والسؤال هو : لماذا تكتب كل الأحكام بالقلم الرصاص ؟

***

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقك الله لتطبيق شرعه :

السيارة التي تصعد جبلا إذا توقف محركها لحظة وفقدت القوة الدافعة لا تقف مكانها بل تهوي السفح! لابد من مواصلة الصعود. لا بد من مزيد من القرارات .

من الواضح أننا أمام مؤامرة تشارك فيها أمريكا وإسرائيل ونظام مبارك والحزب الوطني باحي والبرادعي. مؤامرة مخططة بعد وتبتز وتنذر وتطمئن كلاب الإعلام وتحرضهم

المطلوب مزيد من القرارات الحاسمة ..

المطلوب أساسا : إلغاء أو تعديل تشكيل المحكمة الدستورية العليا ومحاسبة المتجاوزين فيها .. *تك الذين ينافسون الشيطان في كذبه وخسته*

ثانيا : مواجهة حاسمة غير هيابة ولا مترددة ولا وجلة مع الإعلام المجرم : حكومي وخاص .

ثالثا : القبض على ممدوح حمزة وساويرس والتحقيق معهما .

رابعا : القبض على سوزان مبارك لمنعها من تمويل الفلول .

افعل هذا تنقذ الوطن ..

تنقذ الدين ..

تنقذ لا إله إلا الله .. محمد رسول الله

***

يقول أحد القراء :

لا الرئيس يملك إصدار قرار كهذا ولا الأجهزة ستنفذ، من شهر مضى قلنا الرئيس مكبل وأسير في الإتحاديه وهم يلعبون بالبلد وقد وصل المخطط لنهايته،إن لم تنزل الملايين إلى الشوارع وتحمي شرعية الثورة والرئيس وتحرره من قبضة الأجهزة فلا أمل في شيء،

المبادرات والدعوات للتفاهم لن يلتفت لها مجلس الإفلاس والتآمر، ما حدث مع شافيز في فنزويلا

يعاد تنفيذه في مصر، الخروج المنظم الممنهج المرتب للسيطرة على الشارع بهدوء وسرعة هو الحل البرادعي وموسى وحمدين مدعومين من قطاعات كبيرة من الداخلية وأمن الدولة والمخابرات العسكرية ورجال أعمال المخلوع ودعم مالي من الخليج ومالي وإعلامي سعودي ظاهر للعيان .

***

يزعم السفهاء أن الشارع المصري منقسم .. وهو ليس منقسما .. إنما يوجد التيار الرئيسي للأمة .. وفي الجانب الآخر يوجد البلطجية والخونة والعملاء ونخبة أشد فسادا من أعتى المجرمين .. وقليل من المخدوعين ..

سبحانك يا رب ..

كشفتهم الأمة.. عمرو موسى .. البرادعي .. حمدين صباحي .. كتل متجسدة من عبادة الذات ولو بتدمير الوطن .. افتقاد كلي للأمانة والصدق والشرف .. وليس لدي شك في أنهم جزء من عمليات البلطجية ومحاولة جر البلاد إلى حرب أهلية .. لا أستبعد فيها أبدا أن يقوم أنصار حمدين صباحي مثلا بقتل مجموعة من السياح أو من الأقباط لتسخين الشارع وجر الجيش إلى التدخل ..

هؤلاء السفلة الذين يزعمون أنهم يمثلون الدولة المدنية يريدون استدعاء العسكريين للحكم ..

هؤلاء عملاء .. هؤلاء خونة .. هؤلاء يجب أن يواجهوا ..

فكيف نواجههم ..

وكيف نواجه الموقف السلبي للشرطة ..

للأسف إن مصلحة الشرطة تتفق الآن مع مصلحة البلطجية .. وذلك لتمييع مسئولية قتل الشهداء ..

كيف نواجه ؟

هل بالعنف ؟

هل بالتجاهل ؟

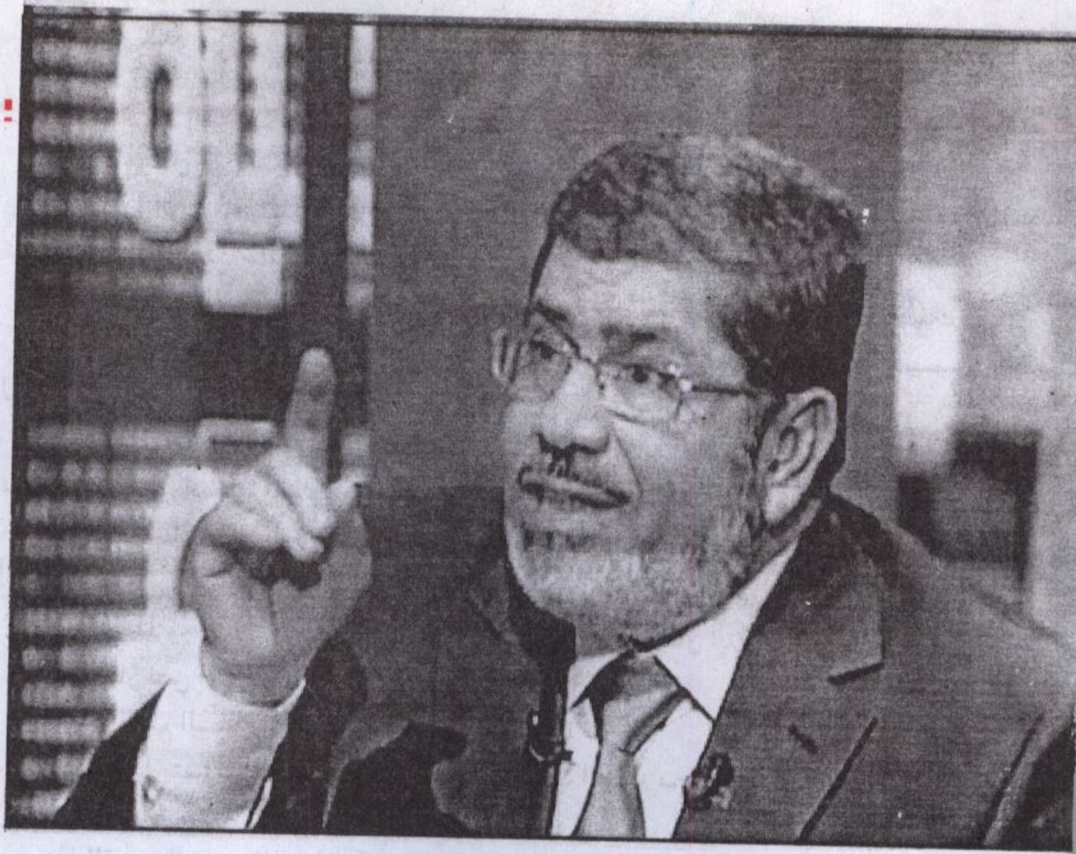

هل بفرض أحكام مشددة مثل المؤبد مثلا لمن يستعمل المولوتوف ؟
أو النفي للبلطجية وأطفال الشوارع وتكليفهم مثلا باستزراع الصحراء ؟ أو بتجنيد الشباب .
هل نشكل جهازا موازيا للشرطة العاجزة؟ ويمكن تشكيله من المجندين المسرحين ..
هل نشكل في كل محافظة لجنة سياسية لكل الأحزاب .. فإذا بدأ البلطجية في إلقاء الحجارة أو
عال النيران تنذرهم الشرطة لمدة نصف ساعة يتم خلالها استدعاء اللجنة السياسية لإقناعهم
نصراف فإن أبوا يتم التدرج حتي إطلاق الرصاص على الأقدام (فقط)..
هل هناك خطة تريد إفهامنا أننا لا نستطيع الاستغناء عن مباحث أمن الدولة وأنه لا بد من
ادتها ..
ماذا يريدون ؟؟

***

أدعو للدكتور محمد مرسي ..
وأرجوه :
أغلق المحكمة الدستورية وحاكم المنحرفين ..
غير وزير الداخلية .. أسندها إلى وزير مدني ..
لماذا لا يعتقل ممدوح حمزة وساويرس والجبالي والزند ..
بل وحمدين صباحي والبرادعي وعمرو موسى ..
الثورة في خطر ..

وردود الفعل لن تعتمد على حجم الفعل.. بل هي موجودة حتى دون أي فعل ..

يا سيادة الرئيس : الثورة أمانة في عنقك ..

أعانك الله وسدد خطاك ..

الله معك .. والأمة معك .. والشيطان والبلطجية والفلول وحمدين والبرادعي ضدك :

الحل الآن كله جنائي : وهو الإمساك بعدد من القطط السمان والخنازير السمان وتحويله للجنايات

واحد منهم مهندس استشاري مشتبه في تورطه في الاستيلاء على مليارات في مشاريع عديد منها طريق مصر اسكندرية الصحراوي ..

المهندس الجاسوس الخائن الذي استولى على المليارات مقابل مساندة التوريث وينفقها الآن ض الحكم الإسلامي

المحامي المزور الذي ارتكب مئات الجرائم آخرها تزوير امتحان ابنه

المستشار لص الأراضي

النائب العام السابق الذي تستر على كل هذا ..

افعلوا هذا يتسرب المعتصمون في التحرير تسرب الهواء من بالونة ثقبت

***

هذا القطيع الشرس الذي لا يكف عن العواء والنباح لا يفعل ذلك من أجل الديمقراطية كما يزعم بل لأن القرارات الصاعقة للدكتور محمد مرسي قد أصابت خطة مؤامرتهم في مقتل .. بهذه القرارات لا تفسد المؤامرة فقط .. بل وتصاب قدرتهم على التآمر مستقبلا بخلل جسيم .

كانوا قاب قوسين أو أدنى من النصر ..

وكان الشيطان يرقص طربا وهو يرى عمرو موسى والبرادعي وصباحي يقتربون من التهام الإسلا والمسلمين والسيطرة على الحكم .. وقهقه الشيطان وعربد عندما رأى مع القطيع عبد المنعم أبو الفتو وعمرو خالد ..

أمران وددت لو أن الدكتور مرسي قد فعلهما :

إعادة مجلس الشعب القديم نفسه.. وتسليط نيابة الأموال العامة ومباحث التهرب الضريب وبوليس الآداب عليهم : من الجلاد حتى فودة .. ومن الشاذلي إلى ماجد

***

لم يصدمني بيان عمرو خالد ضد الرئيس .. منذ أعوام علمت أنه يمارس الدعوة على النظ الأمريكي .. إذ يدعو إلى مبادئ الشريعة وليس الشريعة نفسها لتكون دعوته إلى إسلام بلا إسلام

يا إلهي ..

كنا كي نثير الدهشة والازدراء ضد ما وصل محمد أبو حامد إليه نقول إنه كان مثل عمرو خا ثم مسخه الله إلى ما صار إليه ..

يا إلهي :

لقد تساءل شيخنا الجليل أبو إسحق الحويني عن أبي حامد إذا ما كان قد تنصر
هل يصيب التحول عمرو خالد أيضا ..
اللهم احمه من نفسه ومن شياطين الفكر
سبحان من لا يتغير ..
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

***

ترعبني أمور ..
ترعبني آيات الله في خلقه ..
يستر من يشاء ويفضح من يشاء ..
يرعبني أن أكثرنا يجعل ما بينه وبين الله حمقه ..
يرعبني أن أعمارا تطول تفضح أصحابها ..
وأن أعمارا تقصر لكي يستر الله الفضائح ..
لو أن مبارك مات منذ عامين أو ثلاثة لشيع كبطل للحرب والسلام .. الآن مجرد لص ومجرم ..
لو أن عبد الحكيم عامر مات قبل هزيمة ٦٧ لكان اسم طريق صلاح سالم : طريق عبد الحكيم عامر.
لو أن أحمد الزند مات منذ أعوام لكان القاضي الريفي الذي بلغ أقصى طموحاته بترؤسه لنادي نطا .. الآن يصبح معلما من معالم القضاء في مسيرته التي تخوض في المستنقعات أحيانا وتصل ى قنن الجبال أحيانا أخرى .. ولو أن موته سبق ما سماه أحد نخنوخ القضاء ..
لو أن النائب العام السابق عبد المجيد محمود مات منذ أعوام لشيع في مهابة وإجلال لعل الله اهما عليه فشاء أن يسمع بأذنيه وأن يرى بعينيه ما يقوله الناس عنه ..
يا اللـــــــــه ..
هل تفهمون الآن معنى الدعاء بأن يحييكم الله ما كانت الحياة خيرا لكم وأن يميتكم ما كان الموت يرا لكم ..
هل تفهمون !..
فاللهم استرنا .. فوق الأرض وتحت الأرض ويوم العرض ..
يـــــارب ..

***

لن تنهزم الثورة بإذن الله ..
يارب ..
إن كان ذلك قدرك فينا فاقبضني قبله فلم أعد أحتمل ..

***

اللهم لقد دعوتك في أول هذه الثورة وأنا موقن بالإجابة أن تصطفيني شهيدا للدعوة إليك إن

قيض للثورة أن تفشل ..

وأنا أراها الآن تفشل ..

وكيف لا تفشل وقد اختار الأزهر محموعة لصياغة وثيقة المرأة .. ولم يكن الأمر سيختلف كثي
لو أن من صاغها داعرة وقواد وشاذ .. فالكفر ملة واحدة ..

ولقد جاء في "اليوم السابع" انتهاء الأزهر الشريف نهائياً من إعداد وثيقة المرأة، وستكو
الوثيقة مفاجأة للفكر العلماني التغريبي والمتشدد في نفس الوقت.شارك في إعداد الوثيقة الدكتو
حسن الشافعي، والدكتور جابر عصفور، والدكتور محمد صابر أبو عرب، وجمال الغيطانى، والدكتو
صلاح فضل، والدكتور سمير مرقص، والدكتور سيف الدين عبد الفتاح، والدكتور محمد المختا
المهدي، والدكتور مصطفى الفقى، والدكتور محمد طه أبو كريشة، والسفيرة ميرفت التلاوي
والدكتورة منى مكرم عبيد، والدكتورة نادية مصطفى.

ولماذا لم تضف يا شيخ الأزهر إيناس الدغيدي وفاروق حسني و.. و.. و.. وذلك المخرج الماج
العربيد الذي وافق جهارا نهارا أن تحمل أخته من سفاح وأن تزني كل يوم ..

أكثر من نصف القائمة على الأقل ينطقون بالكفر المخرج من الملة .. وأكثر من نصفهم لا يقيمو
الصلاة ولا يصومون رمضان فاللهم افضح من اختارهم وأخزه على رءوس العالمين ..

أكثر من نصف القائمة وافقوا في قضية "الوليمة" التي وددت أن أستشهد فيها كي تكون لي
عندك يوم القيامة .. وافقوا على أن القرآن - غفرانك يا رب - خراء ..

أكثر من نصفهم أيدوا الوليمة وكانت فتوى الأزهر أيامها أن الكفر لا يقتصر على المؤلف والناش
بل يتعداهم إلى كل من يدافع عن الرواية ويعتبرها إبداعا .. وراجعوا يا إخواني ويا أبنائي أسما
اللجنة ومواقفهم من الإسلام..

الوثيقة السابقة أعدها العلمانيون أيضا ويقال إن شيخ الأزهر وافق عليها متآمرا مع العسكر ض
شرع الله كي يمدوا له ..

وها هي ذي وثيقة المرأة تسير في ذات الاتجاه بعد أن ذهب العسكر ..

***

ينزف قلبي وأنا أرى أملي في الثورة يذبح .. وأن ثقتي فيمن وثقت بهم تنهار ..

وأنا أرى مثالا بئيسا للدولة الرخوة يمهد الطريق للمرتدين ويقدم الدليل على أن الإسلام عاجز ..

يوردوننا موارد التهلكة يا رب ..

يوردوننا موارد التهلكة ..

واللهم إنك تعلم أنني - رغم تقصيري - جاهدت منذ ربع قرن كي يطبق شرعك.. ويصعب علي
الآن أن أرى من أعطيتهم الأمل والثقة يخونون شرعك ..

أتذكر سيدي وحبيبي ومولاي الإمام الحسين يهتف وقد خذله الأبعد والأقرب قبيل استشهاده :

- صبرا على لأوائك لا إله سواك .. كل ما حُم نازل .. عند الله نحتسب أنفسنا وفساد أئمتنا

اللهم لقد حاولت .. وعجزت .. وصدمت .. وهاهي ذي بوادر الفشل تذهلني وتذب حني ..

عندك يا رب أحتسب فساد أئمتنا وولاة أمورنا ..
اللهم لقد خدعونا بك فانخدعنا لهم.
لكنني أدعوكم للثورة من جديد.. فقد خاننا من ائتمناهم .. لا عن كفر بل اجتهاد خاطيء يوشكون أن يضيعوا الأمة به ..
اللهم لقد أمرتنا بالدعاء .. وقد دعوت.. ووعدتنا بالإجابة وأنا انتظرها ..
يا رب ..

***

***

***

حاشية ١:

الإعلام يا ريس

الإعلام أخطر من الجيش والأحزاب والمظاهرات ..
لا أطالبك بالعصف بالمسوخ الموجودة .. مسوخ شيطانية .. عملاء وخونة .. ووالله إنني أحترم المعارض مهما بلغ شذوذ رأيه ما لم يكن متآمرا ولا خائنا ..
ليس المطلوب طرد المسوخ بل مواجهتهم بمن يكشفهم ..
لماذا لا يعين الدكتور وسام عبد الوارث رئيسا لقناة من قنوات الدولة ..
ولماذا لا يكون خالد عبد الله رئيسا لقناة أخرى ..
ولماذا لا يسند إلى الدكتور وجدي غنيم منصبا إعلاميا ..
هؤلاء الثلاثة(وهناك كثيرون غيرهم) يستطيعون مواجهة عواء الكلاب والذئاب والثعالب والحيات والثعابين .
الإعلام يا ريس
الإعلام يا ريس

***

حاشية ٢:

الدكتور عبد المنعم الشحات

تعلم أنني أحبك وأحترمك بل وشديد الإعجاب بك وإن اختلفت معك في أحيان كثيرة ..
أعاتبك في أمرين :
الأول تصريحك بأن الإسلام لا يوافق على تحصين

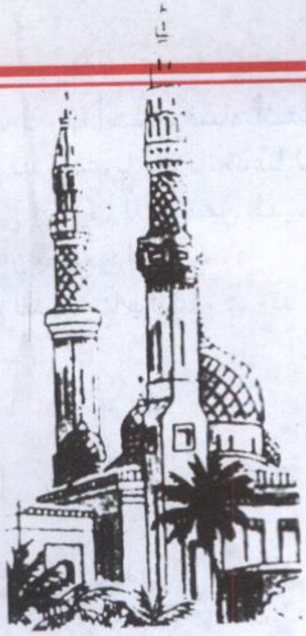

الإعلان الدستوري .. وقد عجبت لأمرك .. أنت فعلا دارس فلسفة ولغويات وتعرف الدال والمدلول وتغير معنى اللفظ بتغير البيئة والزمن .

قلت إن تحصين القرارات حرام .. وكأنك تقصد مطلق التحصين .. فهل التحصين ضد الجدري الدفتيريا أو شلل الأطفال مثلا حرام ؟!

ألم تكن من الموافقين على تحصين لجنة إدارية بالمادة ٢٨

ثم .. إن الدكتور محمد مرسي حين حصن قراراته لم يحصنها ضد الشرع بل ضد شياطين الجن والإنس .. ضد نخنوخ النادي ونخنوخة العليا ومزور امتحان ابنه ولص الأراضي والمجرم المتستر على كل هذا .. كان التحصين ضد هؤلاء لا ضد الشرع ..

لا أقول يحزنني .. بل أقول يدهشني .. أنك بذكائك وعلمك الموسوعي لم تدرك ذلك ... ...

نقطة أخرى .. أرجوك وأتوسل إليك ألا تحمل عارها وألا يحمل حزب النور عارها ..

لا تكرروا الخطأ المشين القديم ..

لا تسحبوا شبابكم من الشوارع ..

تواجدوا .. وصدوا .. وجاهدوا .. كالبنيان المرصوص ..

والله .. إني لأغار عليكم من خطايا بعضكم ..

***

حاشية ٣ :

ضحكت حتى البكاء لما حدث لأبنائنا المخدوعين في ميدان التحرير يوم جمعة "للثورة (المضادة شعب)شيطان أمن دولة) يحميها .. لقد صليتم خلف فاسق وقد يكون أكثر .. وإمامكم في الأصل لا يصلي ! وابحثوا عن أخباره في جوجل. كل واحد منكم- أقصد المخدوعين الشرفاء- هو مشرو شهيد فأرسل الله له الإشارة والتحذير كما لو كانت رمزا في منام .. هذه المسرة كلها خلف حمدي والبرادعي وموسى وشفيق وعمرو هي كالصلاة خلف إمام فاسق فهي يجب أن تعاد .. إشارة وتحذي كرموز الأحلام ..

حاديكم فاسق ..

ملحوظة :

ولا حول ولا قوة إلا بالله ..

(في صلاة الجماعة القادمة .. انظروا جيدا إلى ساعدي الإمام .. فقد تجدون وشم صليب) !!

د. محمد عباس

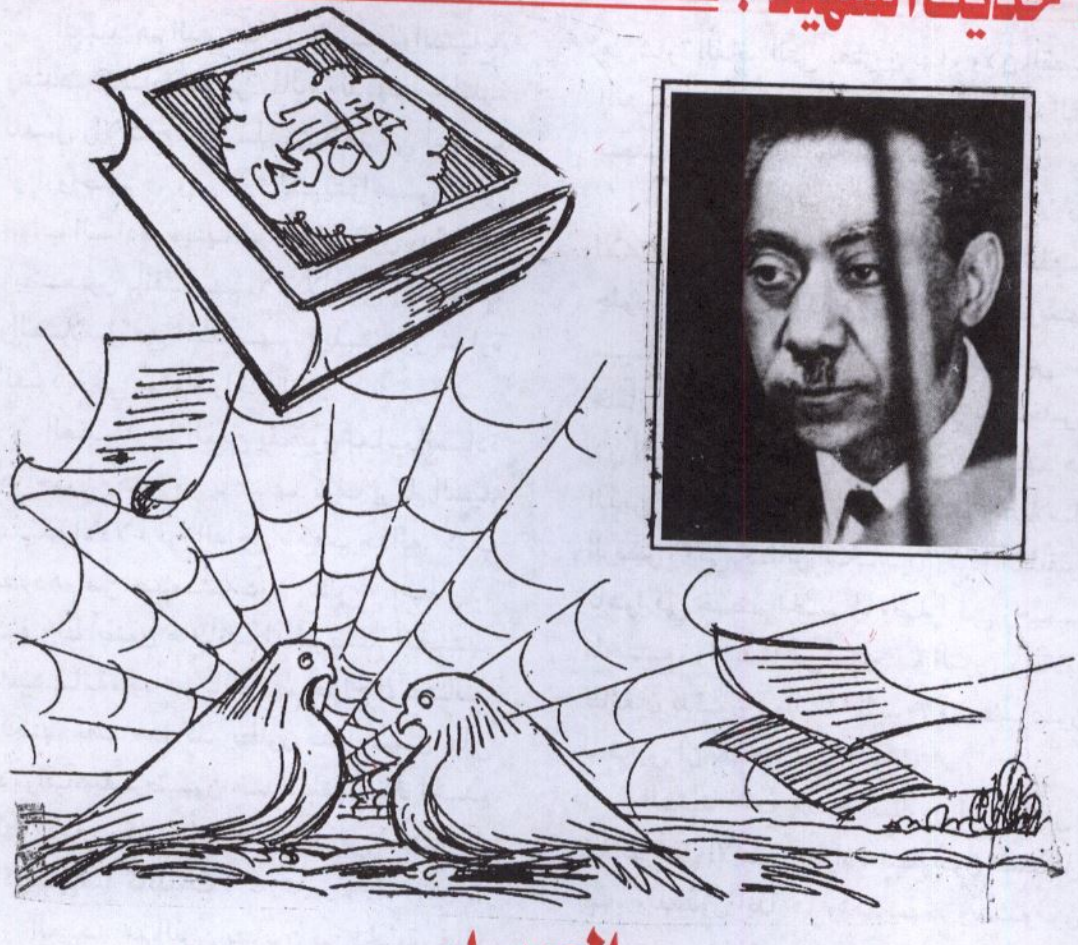

العبيد

مجلة الرسالة أصدرها : أحمد حسن الزيات باشا (المتوفى : ١٣٨٨هـ) عدد الأعداد : ١٠٢٥ عددا (على مدار ٢١ عاما) العدد ٩٩٧ - بتاريخ : الإثنين ٢٠ ذو القعدة ١٣٧١هـ - ١١ أغسطس ١٩٥٢ ص ١- ص ٣ وكذلك نشر .. كفصل في كتاب لسيد قطب (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) دراسات إسلامية (القاهرة : دار الشروق)، الطبعة السابعة، ص١٢٩-١٣٣ العبيد .. (هذا المقال منع من النشر في عهد الطغيان .. وهو اليوم هدية للأحرار الذين طهروا الوادي وكرموه) للأستاذ سيد قطب ليس العبيد هم الذين تقهرهم الأوضاع الاجتماعية، والظروف الاقتصادية، على أن يكونوا رقيقا، يتصرف فيهم السادة كما يتصرفون في السلع والحيوان، إنما العبيد الذين تعفيهم الأوضاع الاجتماعية والظروف الاقتصادية من الرق، ولكنهم يتهافتون عليه طائعين !

العبيد هم الذي يملكون القصور والضياع، وعندهم كفايتهم من المال، ولديهم وسائلهم للعمل والإنتاج، ولا سلطان لأحد في أموالهم أو أرواحهم .. وهم مع ذلك يتزاحمون على أبواب السادة، ويتهافتون على الرق والخدمة، ويضعون بأنفسهم الأغلال في أعناقهم، والسلاسل في أقدامهم، ويلبسون شارة العبودية في مباهاة واختيال !

العبيد هم الذين يقفون بباب السادة يتزاحمون وهم يرون بأعينهم كيف يركل السيد عبيده الأذلاء في الداخل بكعب حذائه. كيف يطردهم من خدمته دون إنذار أو إخطار .. كيف يطأطئون هاماتهم له فيصفع أقفيتهم باستهانة، ويأمر بإلقائهم خراج الأعتاب، ولكنهم بعد هذا كله يظلون يتزاحمون على الأبواب، يعرضون خدماتهم بدل الخدم المطرودين، وكلما أمعن السيد في احتقارهم زادوا تهافتا كالذباب !

العبيد هم الذين يهربون من الحرية، فإذا طردهم سيد بحثوا عن سيد آخر، لأن في نفوسهم حاجة ملحة إلى العبودية .. لأن لهم حاسة سادسة .. أو سابعة، حاسة الذل .. لابد لهم من إروائها، فإذا لم يستعبدهم أحد أحست نفوسهم بالظمأ إلى الاستعباد، وتراموا على الأعتاب، يتمسحون بها، ولا ينتظرون حتى الإشارة من إصبع السيد، ليخروا ساجدين !

العبيد هم الذين إذا أعتقوا وأطلقوا حسدوا الأرقاء الباقين في الحظيرة، لا الأحرار المطلقي السراح، لأن الحرية تخيفهم، والكرامة تثقل كواهلهم، لأن حزام الخدمة في أوساطهم هو شارة الفخر التي يعتزون بها، ولأن القصب الذي يرصع ثياب الخدمة هو أبهى الأزياء التي يتعشقونها !

العبيد هم الذين يحسون النير لا في الأعناق ولكن في الأرواح، الذين لا تلهب جلودهم سياط الجلد، ولكن تلهب نفوسهم سياط الذل، الذين لا يقودهم النخاس من حلقات في آذانهم، ولكنهم يقادون بلا نخاس، لأن النخاس كامن في دمائهم .. العبيد هم الذين لا يجدون أنفسهم إلا في سلاسل الرقيق، وفي حظائر النخاسين، فإذا انطلقوا تاهوا في خضم الحياة وضلوا في زحمة المجتمع، وفزعوا من مواجهة النور، وعادوا طائعين يدقون أبواب الحظيرة، ويتضرعون للحراس أن يفتحوا لهم الأبواب !

والعبيد - مع هذا - جبارون في الأرض، غلاظ على الأحرار شداد، يتطوعون للتنكيل بهم، ويلتذون إيذاءهم وتعذيبهم، ويتشوفون فيهم تشفي الجلادين العتاة !

إنهم لا يدركون بواعث الأحرار للتحرر، فيحسبون التحرر تمردا، والاستعلاء شذوذا، والعزة جريمة، ومن ثم يصبون نقمتهم الجامحة على الأحرار المعتزين، الذين لا يسيرون في قافلة الرقيق !

إنهم يتسابقون إلى ابتكار وسائل التنكيل بالأحرار، تسابقهم إلى إرضاء السادة، ولكن السادة مع هذا يملونهم ويطردونهم من الخدمة؛ لأن مزاج السادة يدركه السأم من تكرار اللعبة، فيغيرون اللاعبين ويستبدلون بهم بعض الواقفين على الأبواب .. ومع ذلك كله

فالمستقبل للأحرار .. المستقبل للأحرار لا للعبيد ولا للسادة الذين يتمرغ على أقدامهم العبيد. المستقبل للأحرار لأن كفاح الإنسانية كلها في سبيل الحرية لن يضيع .. لأن حظائر الرقيق التي هدمت لن تقام، ولأن سلاسل الرقيق التي حطمت لن يعاد سبكها من جديد !..

إن العبيد يتكاثرون نعم؛ ولكن نسبة الأحرار تتضاعف والشعوب بكاملها تنضم إلى مواكب الحرية، وتنفر من قوافل الرقيق؛ ولو شاء العبيد لانضموا إلى مواكب الحرية؛ لأن قبضة الجلادين لم تعد من القوة بحيث تمسك بالزمام، ولأن حطام العبيد لم يعد من القوة بحيث يقود القافلة ؛ لولا أن العبيد كما قلت هم الذين يدقون باب الحظيرة، ليضعوا في أنوفهم الخطام !

ولكن مواكب الحرية تسير؛ وفي الطريق تنضم إليها الألوف والملايين .. وعبثاً يحاول الجلادون أن يعطلوا هذه المواكب أو يشتتوها بإطلاق العبيد عليها .. عبثا تفلح سياط العبيد ولو مزقت جلود الأحرار .. عبثا ترتد مواكب الحرية بعدما حطمت السدود؛ ورفعت الصخور، ولم يبق في طريقها إلا الأشواك !

إنما هي جولة بعد جولة. وقد دلت التجارب الماضية على أن النصر كان للحرية

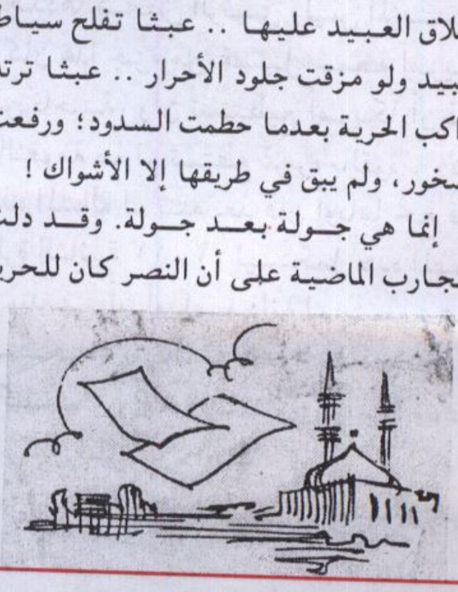

في كل معركة نشبت بينها وبين العبودية. لقد تدمى قبضة الحرية ولكن الضربة القاضية دائما تكون لها. وتلك سنة الله في الأرض، لأن الحرية هي الغاية البعيدة في قمة المستقبل، والعبودية هي النكسة الشاذة إلى حضيض الماضي !

إن قافلة الرقيق تحاول دائماً أن تعترض موكب الحرية .. ولكن هذه القافلة لم تملك أن تمزق المواكب يوم كانت تضم القطيع كله، والموكب ليس فيه إلا الطلائع؛ فهل تملك اليوم وهي لا تضم إلا بقايا من الأرقاء أن تعترض الموكب الذي يشمل البشرية جميعا ؟ وعلى الرغم من ثبوت هذه الحقيقة، فإن هنالك حقيقة أخرى لا تقل عنها ثبوتا؛ إنه لابد لموكب الحريات من ضحايا .. لابد أن تمزق قافلة الرقيق بعض جوانب الموكب .. لابد أن تصيب سياط العبيد بعض ظهور الأحرار .. لابد للحرية من تكاليف. إن للعبودية ضحاياها وهي عبودية، أفلا يكون للحرية ضحاياها وهي الحرية ؟ هذه حقيقة وتلك حقيقة .. ولكن النهاية معروفة والغاية واضحة والطريق مكشوف والتجارب كثيرة، فلندع قافلة الرقيق وما فيها من عبيد تزين أوساطهم الأحزمة ويحلي صدورهم القصب، ولنتطلع إلى موكب الأحرار وما فيه من رءوس تزين هاماتها مياسم التضحية، وتحلي صدورها أوسمة الكرامة .. ولنتابع خطوات الموكب الوئيدة في الدرب المفروش بالشوك، ونحن على يقين من العاقبة، والعاقبة للصابرين ..

إعداد : أحمد سليمان الدبشة

تحذير من أوباما !!

أن تسمح المؤسسة الأمريكية بإعادة انتخاب باراك أوباما، فهذا معناه أن المهمة التي جاء من أجلها أوباما لا تزال لم تنجز بعد .

ومن المعروف أن تشكيل الرأي العام الأمريكي بالإعلام والمال لا يزال هو العنصر الأساسي فيما يسمى بالديمقراطية الأمريكية .

بل إننا لا نبالغ إذا قلنا أن اختيار ميت رومني كمنافس لأوباما وهو مورموني العقيدة، أي أنه ينتمي إلى أقلية دينية مسيحية، كان جزءاً من نجاح أوباما، لأن رومني شخص لا يمكن انتخابه بسهولة، بسبب تطرفه الديني والسياسي، وخوف النساء والطبقة المتوسطة والفقراء منه .. ومن ثم فإن نجاح باراك أوباما كان تحصيل حاصل .

نجح باراك أوباما، أو جيء به في الرئاسة في المرة الأولى عام ٢٠٠٨ ليعطي رسالة للعالم، أن أمريكا ليست شيئاً واحداً، وإذا كان العالم قد ضج من ممارسات أمريكا العدوانية والعنصرية والرأسمالية، فإن ذلك لا يخص أمريكا كلها، بل هناك وجه أمريكي آخر، يمكن أن يكون غير أبيض، وليس أنجلوسكسوني، وليس عدوانياً ولا عنصرياً ولا رأسمالياً ... إلخ، وكأن السياسة الأمريكية يحددها شخص الرئيس وليس المؤسسة، وكان هذا جزء من غسيل سمعة أمريكا من ناحية، وأن تستطيع أمريكا أن تمرر بالنعومة ما لم تستطع تمريره بالقوة . ولأن هذه المسألة لم تنته بعد فإن أوباما نجح في المرة الثانية ٢٠١٢، ليستكمل هذه المهمة . وبديهي أن أوباما ذاته لم يتورع عن استخدام أساليب عدوانية فجة في باكستان وأفغانستان واليمن، ودعم إسرائيل على طول الخط .

ما يعنينا هنا هو أن نحذر من

بقلم: د. محمد مورو

الانخداع بأوباما، خاصة بعد ثورات الربيع العربي، التي أتت بإسلاميين، لأن أوباما يريد أن يقول لهؤلاء أنني وقفت معكم، أو على الأقل لم أقف ضدكم وسمحت لكم بالوصول للسلطة، وكأن السلطة في بلادنا منحة أمريكية وليست إرادة شعبية، خاصة بعد ثورات الربيع العربي، ومن ثم فإن الموجة الشعبية التي كان من المفروض أن تنطلق بعد الثورات العربية في اتجاه معاداة أمريكا وإسرائيل يجب أن تتوقف، وأن يتم تكبيل حركة الجماهير تجاه مقاومة إسرائيل وأمريكا، بل وربما أيضاً احترام المعاهدات مع إسرائيل وترسيخها أكثر لأن الحكام الآن لهم جذور شعبية قوية، ومن ثم فإن هؤلاء قادرون على تمرير استمرار المعاهدات مع إسرائيل وإعطائها طابعاً شرعياً وشعبياً، أكثر بكثير من الحكومات المستبدة غير المستندة إلى أي تأييد شعبي، علينا إذن أن نضع في اعتبارنا أن المطلوب أمريكياً هو احتواء المد الشعبي العربي والإسلامي، ومنعه من مناهضة الرأسمالية أو مقاومة إسرائيل .. ويمكن أن يتم إعطاء تلك الدول المزيد من المساعدات من صندوق النقد الدولي، أو من حكومة أمريكا ذاتها كجوائز لتشجيعها على ترسيخ الرأسمالية وسياسة السوق، واحترام المعاهدات مع إسرائيل .

بل أكثر من هذا وهو الأمر الذي نحذر منه الآن أن أوباما يريد استغلال العلاقات الجيدة المزعومة مع الأنظمة الجديدة، لتمرير حل الدولتين في فلسطين المحتلة وبذلك يورط أنظمة حكم منتخبة وذات قاعدة شعبية في هذا الحل ويجعل له مشروعية شعبية، مع حالة من التصفيق الحاد للطرفين اللذين نجحا في تحقيق تسوية تاريخية عجز الآخرون عن حلها .

ومن المعروف أنه بعد ثورات الربيع العربي، وخروج المارد الشعبي من القمقم، فإن مستقبل إسرائيل في مهب الريح، وبالتالي فإن حل الدولتين في فلسطين المحتلة هو حل لصالح إسرائيل بامتياز، ولتصفية القضية الفلسطينية لمدة طويلة، التي كادت تموت أو تنتهي بعد خروج المارد الشعبي من القمقم .

وهو أمر يكون لو تم قبوله من أنظمة الحكم المنتخبة في دول الربيع العربي خطأ تاريخي واستراتيجي وديني وقومي ووطني ... وأرجو ألا تقع حكومتنا المنتخبة من الشعب في إغواء أوباما في هذا الصدد وفي غيره .

قرض صندوق النقد خطر على استقرار مصر

بعيداً عن أننا نرفض أي قرض بفوائد، على أساس أن الربا حرام، ولا نلتفت إلى حديث البعض عن أن فائدة ١,٥٪ لا تعد ربا، بل هي ربا والله تعالى أعلم، لأن الفائدة في البنوك الأمريكية والأوروبية تدور حول نسبة ١,٥٪ وأحياناً تقل عنها، والكلام عن أن ١,٥٪ هي مصاريف إدارية كلام بلا قيمة علمية أو اقتصادية، وكان من الأجدر والأولى بالمسئولين المصريين أن يقولوا بوضوح أن الموافقة أو طلب قرض صندوق النقد هو نوع من الضرورات يتيح المحظورات وهو قول مقبول، لأن اقتصاد مصر يعاني أزمة طاحنة والعجز بلغ ١٧٥ مليار جنيه، ومرشح للمزيد، ونحن نعرف أن توقيع الاتفاق مع صندوق النقد، يعطي الحكومة المصرية نوعًا من الثقة الدولية، ويفتح الباب للمزيد من الفرص من الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة، أو بنوك تجارية ... إلخ .

لكن إذا كان الجميع يربط المساعدة بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد، ألا يعني ذلك أن هناك نوعًا من الاتفاق الدولي، على شيء ما بالنسبة للدول النامية أو الفقيرة، ألم تصدر كتب وأفلام ودراسات وندوات خلصت إلى أن صندوق النقد طريقاً للخراب والدمار، وأنه جزء من منظومة الرأسمالية العالمية، وتحقيق نفوذ سياسي لدول بعينها في كل من يتعاون مع هذا الصندوق، أليست الخبرة التاريخية في مصر ذاتها، تقول إن مصر وقعت في قبضة الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ بسبب سياسة القروض التي اتبعها كلاً من الخديوي سعيد، والخديوي إسماعيل .

لم تنجح وصفة أو قروض أو تسهيلات صندوق النقد الدولي يوماً في حل مشكلة اقتصادية، بل زادتها تعقيداً، وكان الهدف منها دائماً ربط الدول بالرأسمالية العالمية، وتحقيق المزيد من النهب لمواردها، وفتح الباب أمام النفوذ السياسي الأجنبي عليها .

بالطبع فإن من يزعم أن قرض صندوق النقد الدولي المقدر بـ ٨,٤ مليار دولار سيأتي بدون شروط، هذا كلام لا يستحق المناقشة، فبالضرورة هناك شروط، وإلا فلماذا يأتي مندوبون من صندوق النقد الدولي، وعلى ماذا يتفاوضون، قد تكون شروطاً سهلة في البداية لفتح الشهية، ثم

تظهر المسائل على حقيقتها . وهكذا فإن أي إنسان يحترم عقله لا بد أن يدرك أن هناك شروط .

في كل الأحوال فإننا نحذر من التالي :

- أن يتم تعويم الجنيه المصري، أي عملية تخفيض قيمته، تحت أي مسميات تحاول تمريره باللف والدوران، وإطلاق مسميات حسنة على أوجه شريرة .. هذه عملية شديدة الخطورة على كثير من الناس في مصر، الذين فقدوا عملهم مثلاً بسبب الخصخصة ويعيشون على معاشات ستقل قيمتها، أو الذين حولوا كل ما يملكون إلى أرصدة يعيشون عليها، فجأة ستتبخر قيمة أموالهم، ويعودون إلى حالة من الإفلاس، وكذلك الذين ادخروا أموالاً على مدى سنين طويلة لتجهيز بناتهم عند الزواج، فيكتشفون أنها أصبحت بلا قيمة حقيقية، هذا نوع من السرقة يتم بالاتفاق بين صندوق النقد والحكومة المصرية، وهو حرام شكلاً وموضوعاً، بل يؤدي إلى نوع من الانفلات الاجتماعي لا تحمد عقباه .

- أن رفع الدعم عن بعض السلع وخاصة البترولية منها سيؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار كل السلع، وهو ما لم تعد تتحمله ميزانية الأسرة المصرية .

- أن الناس قد ثاروا على نظام مبارك، لانه رأسمالي وتابع ويعيش بسياسة القروض وحل المشكلات على حساب الفقراء، ويأملون في ألا تكرر حكومات ما بعد الثورة نفس السياسات .

نرجوكم لا تأخذوا مزيداً من القروض من البنك الدولي أو غير الدولي .

نماذج واقعية من التقسيم الحديث للعالم الإسلامي

الدعوة الإسلامية عقد أساس من المشروع الإسلامي، وهي أولاً فريضة شرعية، وثانياً ضرورة للصعود الحضاري الإسلامي ولحماية الأمة من أعدائها، وضرورة أيضاً لتحقيق أكبر قدر من المنجزات العمرانية ورقي الأخلاق والسلوك لدى أفراد هذه الأمة .

والأمة الإسلامية مادامت موحدة فإنها قوية وقادرة على تحقيق رسالتها، وطالما كانت مفككة فإنها ضعيفة وغير قادرة على أداء رسالتها أو حماية نفسها من الأعداء، وغير قادرة على تحقيق إنجاز عمراني ذي شأن، ومنحطة أخلاقياً وسلوكياً واجتماعياً، ويمكننا أن نرصد بسهولة ذلك التلازم الحيوي بين الوحدة والصعود الحضاري للأمة الإسلامية .

الوحدة الإسلامية فريضة شرعية :

يقول الله تعالى في كتابه العزيز :

﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ .. (الأنبياء : ٩٢) .

﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ .. (المؤمنون : ٥٢) .

﴿وكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّه وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّه فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ .... (آل عمران : ١٠١) .

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّه جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّه عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَته إِخْوَاناً وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاته لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ .. (آل عمران : ١٠٣) .

ونلاحظ في الآيات المذكورة سابقاً أن هناك ارتباطاً بين الوحدة والأمة الواحدة وبين عبادة الله في الأولى وتقواه في الثانية، وفي الثالثة وضع الوحدة والاعتصام كمقابل للكفر، وحبل الوحدة والاعتصام هو الطريق إلى الصراط المستقيم .

وفي الآية الرابعة نرى أن الله تعالى جعل الوحدة والاعتصام وعدم التفريق نوعاً من النعمة، وهي بلا شك نعمة عظيمة، وجعلها أيضاً طرائق لتجنب الهلاك ... ويقول الله تعالى ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ .... (آل عمران : ١٠٥) .

ولأن للوحدة هذا الشأن العظيم في الدنيا والآخرة، فإن الأعداء تربصوا دائماً بنا بهدف تفكيك بلادنا على أسس طائفية أو عرقية أو جغرافية أو ثقافية، واستخدموا في ذلك كل أساليب التآمر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحركوا جيوشاً، ودعموا زعماء وكُتَّاباً وأحزاباً وحركات تمرد وغيرها لتحقيق هذا الهدف المريب .

نحن بالطبع ندعو ونسعى إلى توحيد العالم الإسلامي باعتبار ذلك فريضة، ونعرف أن ذلك ممكن ومتاح؛ لأنه رغم سقوط الخلافة الإسلامية كأسمى تعبير عن الوحدة الإسلامية، فإن الظاهرة الوحدوية في وجدان الشعوب الإسلامية ما زالت قوية، فنحن جميعاً نؤمن بإله واحد وكتاب واحد ورسول واحد، ونتجه جميعاً إلى قبلة واحدة، والإحساس بمشاكل المسلمين موجود والحمد لله في كل مكان، ولولا هذا الشعور الوحدوي القوي لدى الجماهير لما رأينا التعاطف الشعبي الواسع مع القضية الفلسطينية في كل مكان من العالم الإسلامي من تركيا إلى جنوب إفريقيا، ومن طنجة إلى جاكرتا؛ وكذا ظهر هذا التعاطف في دعم الجهاد الأفغاني ضد الروس، ثم ضد حلف الناتو، وكذلك التعاطف مع مسلمي البوسنة والهرسك، ثم كوسوفو ... وغيرها من

المظاهر العدوانية التي عبّرت عن وجدان وحدوي قوي لدى جماهير المسلمين .. وحتى المسلمون في الغربة أو في دول الأقليات الإسلامية يتعاطفون مع قضايا العالم الإسلامي ويدافعون عنها .

وعلينا أن نبيّن هذا الشعور الوحدوي بكل وسيلة ممكنة، وعلينا أن نسعى إلى توحيد التقويم على الأساس الهجري مثلاً في كل البلاد الإسلامية، وتوحيد بدء الصوم والأعياد في كل العالم، وعلينا الاهتمام باتساع مؤسسات إعلامية ذات طابع عالمي إسلامي ونشر المواد الإعلامية التي تؤكد قيمة الوحدة، وعلينا أن نحقق اتحادات للمنظمات المهنية في العالم الإسلامي، وكذا اتحادات الهيئات الشعبية والنقابات وغيرها، وعلينا أن ندعم أي تنسيق وتعاون في أي مجال بين الشعوب الإسلامية، بل الحكومات الإسلامية إذا أمكن .

التقسيم والتفكيك جزءٌ من صراع شامل :

لأسباب ذاتية وموضوعية فإن مساحة - كبيرة جداً - من تاريخنا الإسلامي شهدت صراعاً طويلاً في الزمان والمكان بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، ويخطئ من يتصور أن الحروب الصليبية على الشرق ١٠٩٥ - ١٢٩٥ هي المحطة الوحيدة في هذا الصراع؛ فلقد كانت الحروب الصليبية قبل هذه المحطة وبعدها، ونقصد هنا بكلمة الصليبية "المسيحية الشمالية" كما عرّفها الأستاذ محمود محمد شاكر في كتابه "رسالة في الطريق إلى ثقافتنا"، كتاب الهلال، القاهرة ١٩٩١، العدد ٤٨٩؛ وهي مسيحية وثنية تستند إلى التراث اليوناني والروماني أكثر ما تستند إلى المسيحية المحرفة، ذلك أن القيصر الروماني قسطنطين حين دخل في المسيحية فإنه أدخلها في الوثنية الرومانية، ومع الاحتكاك بين الحضارة الإسلامية وأوروبا اكتشف الأوروبيون أن هناك منظومة فكرية وثقافية إسلامية شديدة التماسك، وأن المواجهة الصريحة والمباشرة مع الحضارة الإسلامية ستؤدي إلى هزيمة أوروبية لا شك فيها، ومن ثم فلا بد من اكتشاف وسائل لإضعاف القلعة الإسلامية من داخلها، وهذه الفكرة راودت لويس الرابع أثناء أسره في المنصورة بعد هزيمة الحملة الفرنجية على مصر، فقرّر إنشاء عدد من الباحثين "المستشرقين" للبحث في وسائل إضعاف القلعة الإسلامية من داخلها، عن طريق عدد من الوسائل، منها: التجزئة والتقسيم عن طريق الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية، وقد تطورت تلك الوسائل فيما بعد، إلا أنها تظل فكرة قديمة حديثة .

تقول الدكتورة سوسن إسماعيل في

كتابها "الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية - مكتبة نهضة الشرق - القاهرة ١٩٨٨"، إن السياسة الأوروبية عهدت إلى ترشيح قدمها عن طريق غرس بذور الخلاف بين الطوائف مستعينة بالإرساليات والتآمر السياسي والثقافي والاقتصادي .

بل إن القوى الاستعمارية استخدمت موضوع الأقليات كثيراً للغزو والعدوان والاحتلال .

التقسيم والتفرقة عن طريق الأعراق :

الإسلام لا يفرق بين المسلمين على أساس اللون والعرق واللغة، وبالنسبة للتجمعات غير الإسلامية فقد استحدثت الشريعة الإسلامية لفظ أهل الذمة، وهو يختلف اختلافاً بيّناً في الأحكام والدلالات الأخلاقية والحقوق عن لفظ الأقليات ... والاختلاف بين الناس في الشكل واللون والجنس والعرق واللغة، بل في المفاهيم والتصورات؛ حقيقة لا يمكن القفز فوقها، ولكن استخدام هذا الاختلاف في تأسيس مفاهيم الصراع والتطاحن هو المشكلة، فالإسلام يدعو إلى التعارف ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ .. (الحجرات : ١٣)، وكان هذا التنوع مصدر ثراء في المجتمعات التي تقوم على العدل .

والمجتمع الإسلامي في ذاته كان مصدر ثراء كبيراً مادام هناك التزام بالشريعة الإسلامية الغراء التي تحقق الإنصاف، وإذا حدث انحراف من الشريعة الإسلامية، وكان هناك نوع من الظلم والتهميش، فإن ذلك كان يقع على المجتمع كله وليس على الأقليات فقط .. ومع سقوط الخلافة وتشوشر أفكار النخبة، فإن المشكلة برزت إلى السطح، ليس كحقيقة موضوعية، ولكن كطريق لتحقيق أهداف سياسية، أو استخدام خارجي، بل نكاد نقول إن المجتمع الإسلامي هو الذي صك التجربة التاريخية والحضارية بأفضل أنواع التعاون والثراء عن طريق التنوع، فالأسود والأبيض والأحمر والعربي والتركي والإفريقي وغير المسلم أيضاً؛ أسهموا وسُمح لهم بأن يسهموا في البناء الحضاري الإسلامي .

في يونيو ٢٠٠٦ نشرت مجلة القوات المسلحة الأمريكية تقريراً كتبه "رالف بيترز"، وهو كولونيل سابق في الجيش الأمريكي خدم في شعبة الاستخبارات العسكرية؛ تحدث فيه عن تقسيم الشرق الأوسط من جديد واقترح إقامة دولة شيعية في جنوب العراق وإيران ومناطق من السعودية والإمارات والكويت والبحرين، أو دولة مارونية درزية في جبل

لبنان، وتفكيك إيران والسعودية وتركيا، ثم يأتي بعد ذلك الدور على مصر ليتم تفكيكها مع تفكيك السودان، والمغرب والجزائر ... إلخ .

التقسيم على الأساس العرقي مثلاً يمكن أن يتضح من خلال الأكراد والأمازيج، والأكراد هم الشعب الكردي الذي يقطن في أجزاء متجاورة من العراق وتركيا وإيران وسورية، وهناك حركات انفصالية كردية موجودة وبقوة في العراق وإيران وتركيا، بل حتى في سورية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت الورقة الكردية بقوة وخاصة منذ عام ١٩٩١ وسمحت بإقامة مناطق أمنية كردية في العراق تمهيداً للتقسيم والتفكيك في أي لحظة، أو استخدامها كورقة ضغط إذا لزم الأمر مع تركيا وإيران والعراق وسورية ... أما الأمازيج، فهم مسلمون سنة لكنهم جنس عاش في بلاد البربر في شمال إفريقيا في المنطقة الجغرافية الممتدة من غرب مصر إلى جزر الكناري، ومن ساحل البحر المتوسط جنوب إلى أعماق الصحراء الكبرى في النيجر ومالي. ومع حلول الإسلام في إفريقيا استعربت غالبية الأمازيج بتبنّيها اللغة العربية بلهجاتها الأمازيجية .

والمتحدثون حالياً باللغة الأمازيجية ينتشرون في جميع الحواضر الكبرى وعلى شكل تكتلات قبلية أو عائلية في البوادي، وفي المغرب مثلاً فإن ٣٠٪ من السكان يتكلمون اللغة الأمازيجية، وفي الجزائر ٢٠٪، وفي ليبيا ٢٪، ويوجد أمازيج بنسبة قليلة في كل من تونس وموريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو ومصر .

منذ أن دخل الأمازيج في الإسلام قاموا بدور كبير في نشر الدين والجهاد في سبيله، حتى إن أول المسلمين الذين فتحوا الأندلس كان معظمهم من الأمازيج بقيادة الشاب الأمازيجي طارق بن زياد .

وقد ظل الأمازيج جزءاً لا يتجزأ من الأمة الإسلامية، إلى أن حدثت اختراقات غربية، وبالذات فرنسية، تدعو إلى إقامة دولة أمازيجية وثقافة أمازيجية على حساب العرب والمسلمين .

التقسيم عن طريق البُعد الجغرافي :

يمكن أن تكون بنجلاديش مثلاً واضحاً في هذا الصدد، وبنجلاديش هي سادس دولة في العالم من حيث عدد السكان "١٦٠ مليون نسمة"، وفي الترتيب ٩٤ على العالم من حيث المساحة "١٤٤ ألف كيلو متر مربع"، ويشكل المسلمون فيها نحو ٩٩٪؛ ٩٦٪ سنة، ٣٪ شيعة، والباقي بوذيون أو مسيحيون أو غيرهما، ولغتها هي اللغة البنغالية، وعاصمتها دكا .

كانت بنجلاديش جزءاً من دولة باكستان التي استقلت عن الهند عام ١٩٤٧، وكلها كانت تبعد عن باكستان الغربية نحو ١٦٠٠ كيلو متر، ولعل إدارة المسألة بهذه الطريقة كانت تؤكد إمكانية انفصالها في أي لحظة، خاصة مع اختلاف اللغة عن باكستانالغربية، وكذلك وجود مشاكل اقتصادية وثقافية، ثم تآمر واضح من الهند والولايات المتحدة، حتى تم الانفصال عام ١٩٧١ بعدحرب دموية شارك فيها الهند ضد باكستان.

التقسيم على أساس ثقافي وعِرقي:

يمكن أن نأخذ جنوب السودانِ نموذجاً في هذا الصدد، وفي الحقيقة كان انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١ محصلة تآمرانجليزي منذ احتلال الإنجليز لمصر عام، وتوقيع اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ التي أطلقت يد الإنجليز في السودان على حساب مصر، ومن يومها تم منع دخول الشماليين إلى الجنوب إلا بتأشيرة وكأنهم أجانب، وتم عمل غزو ثقافي وديني ولغوي لجنوب السودان، واستمر الدعم الكنسي للجنوب في إطار دفعه إلى التمرد، ثم دخلت أمريكا على الخط وكذا الاتحادالأوروبي و"إسرائيل"، لكن الحقيقة الواضحة للعيان أن انفصال جنوب السودان تم عندما فُصل السودان عن مصر، وستتفاقم مشاكل التقسيم في شمال السودان وجنوبه إلى عشرات الدول والقبائل والأقاليم، ولن تُحل هذه المشكلة إلا بعودة الوحدةبين مصر والسودان.

التقسيم عن طريق المذاهب والطوائف:

تسعى الولايات المتحدة و"إسرائيل" إلى اختراق العالم الإسلامي عن طريق الأقليات المذهبية والطائفية، مثل الشيعة في العراق والبحرين والسعودية ولبنان، أو العلوية "شيعة أيضاً" في سورية، أو الزيدية في اليمن، أو حتى طوائف غير مسلمة مثل الموارنة في لبنان، فالشيعة مثلاً يتواجدون في إيران والعراق وأذربيجان والبحرين والكويت ولبنان والسعودية بنسب متفاوتة، وهؤلاء من الشيعة الإثني عشرية.

أما الشيعة الإسماعيلية فتتواجد في الهند، والزيدية في اليمن، وبخصوص الموارنة مثلاً فتتواجد في لبنان أساساً، ويبلغ عددالموارنة في العالم ستة ملايين نسمة، منهم نحو مليون في لبنان وحده، وقد هاجر عدد كبير من الموارنة إلى مختلف بقاع العالم، لا سيما كندا وفرنسا.

د. محمد مورو

لنفصل بين الإعلان والدستور

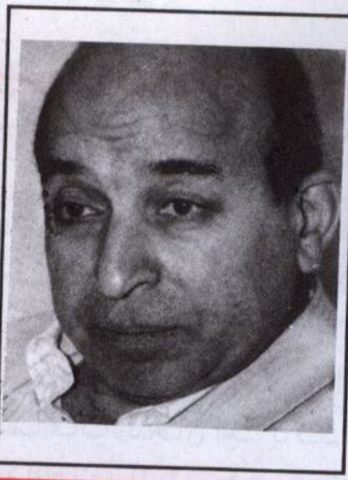

فهمى هويدى

أدعو إلى فك الارتباط بين الإعلان الدستوري والدستور الجديد،

بحيث لا يوضع الاثنان في كفة واحدة،

وبحيث لا تعالج سلبيات الإعلان بمفسدة عظمى تتمثل في الدعوة إلى إلغاء الدستور.

لست أنكر حق الناقدين للإعلان الدستوري في معارضة بعض مواده التي أثارت اللغط والخوف على المستقبل،

لكنني أدعو إلى عدم الخلط بين الأوراق والملفات، والإبقاء على مشروع الدستور بعيدا عن تلك المعمعة .. وذلك يتطلب منا ألا نستمع إلى أصوات الغلاة الذين يدعون إلى هدم المعبد على رءوس الجميع، ورفض كل ما هو قائم من أبنية والتراجع عن كل ما تم من خطوات، لمجرد أنها صادرة عن طرف لا يحبونه .

أدري أن تشكيل الجمعية التأسيسية التي أصدرت الدستور كان ولا يزال محل لغط وجدل،

أدري أيضا أن بعض الأعضاء المحترمين انسحبوا من الجمعية ومعهم ممثلو الكنائس،

لكنني في المسألة الأولى أسجل نقطتين، الأولى أن تشكيل اللجنة التأسيسية كان قانونيا والطعن فيه من جانب البعض يستند إلى الملاءمات السياسية أكثر من استناده إلى الأسباب القانونية .

النقطة الثانية أذكر فيها بالحكمة الصينية التي تقول إنه لا يهم أن يكون القط أسود أم أبيض، لأن الأهم هو ما إذا كان قادرا على اصطياد الفئران أم لا .

وهو ما يدعوني إلى القول بأنه ليس يهم الآن كثيرا تشكيل اللجنة الذي بذل فيه جهد لا ينكر لأجل تمثيل الجميع بها،

وإنما الأهم هو "المنتج" الذي توصلت إليه، وهل يعبر عن تطلعات وأشواق الثورة المصرية أم لا .

مسألة الانسحاب أثرت على الشكل ولم تؤثر على الوظيفة .

ذلك أن أغلب الذين انسحبوا عبروا عن موقف سياسي، ولم يكن تحفظا على مواد بذاتها .

مع ذلك فإن الآراء التي عبروا عنها في اجتماعات اللجان أخذ بأكثرها في الصياغة النهائية للمشروع. وهو ما يسوغ لنا أن نقول إنهم غابوا حقا عن الجلسات لكن حضورهم كان مشهودا في النصوص التي أعلنت .

إن القضية الآن التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام ليست من وضع الدستور، ولكنها يجب أن تركز على مضمون الدستور ومحتواه .

وإذا كانت بعض الفئات أو الجماعات لم تشارك في الجمعية التأسيسية لسبب أو لآخر، فذلك لا ينبغي أن يكون سببا لمخاصمة جهد الجمعية والشطب على الدستور الذي أعدته، خصوصا إذا عُد ذلك الدستور إنجازا يستحق الحفاوة به والتمسك ببقائه باعتباره إضافة مهمة تشرف ثورة ٢٥ يناير وتستجيب لتطلعاتها .

في هذا الصدد لا مفر من الاعتراف بأنه لا يوجد دستور كامل الأوصاف، كما يقال،

ولكنه كأي عمل بشري قد لا يخلو من نقصان، يمكن علاجه في المستقبل

وقد كفل النص الذي بين أيدينا ذلك، لكننا يجب أن نعترف بالإضافات والنقاط المهمة التي سجلها، والتي من بينها ما يلي :

- تقييد سلطات رئيس الجمهورية
- ضبط العلاقة بين سلطات الدولة
- التوسع في باب الحقوق والحريات الذي بمقتضاه أصبح تشكيل الأحزاب والجمعيات وإصدار الصحف مثلا، يتم بمجرد إخطار الجهات المعنية، ودون أية اشتراطات أو إجراءات أخرى مسبقة
- النص صراحة على منع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالة الإضرار بالقوات المسلحة .

وتعريف "الإضرار" ليس متروكا لهوى السلطة أو السلطان، ولكنه ينبغي أن يتحدد ويضبط من خلال القانون الذي يصدره مجلس الشعب .

أيا كانت مزايا الدستور أو نواقصه، فينبغي أن يكون واضحا في الأذهان أن العبرة بالتطبيق، لأن الدستور السابق نص على ضرورة الإشراف القضائي على الانتخابات التي مورست خلالها أوسع صور التزوير،

كما تحدث عن الحريات العامة وعن منع التعذيب، وكلنا نعرف كيف كانت الحريات العامة، وكيف أصبح التعذيب من تقاليد السجون المصرية .

والأمثلة الأخرى كثيرة، وكلها تشير إلى أن أبشع الانتهاكات يمكن أن تمارس في ظل أعظم الدساتير وأفضل

الصياغات .

الأمر الذي يعني أن النصوص المكتوبة لا تكفي وحدها لحماية المجتمع من تغول السلطة واستبدادها، ولكن قوة مؤسسات المجتمع وسيادة حكم القانون ومناخ الحرية السائد هو ما يمكن المجتمع من إيقاف السلطة عند حدها، ومحاسبتها إذا تغولت وإسقاطها إذا ما استمرأت التغول وطغت .

إن إقحام الدستور في الاشتباك الراهن مع الرئيس مرسي يضيع علينا فرصة الفوز به، ناهيك عن أن أحدا لا يتصور النتائج التي يمكن أن تترتب على إلغائه .

الأمر الذي يمكن أن يدخل البلد في دوامة خلاف قد يبقي على البلد بغير دستور لعدة سنوات مقبلة، ومن ثم يشيع فيه قدرا من الفوضى وعدم الاستقرار لا يعرف إلا الله وحده مداه أو تداعياته .

وإذا كان للمعارضين أن يستمروا في نقدهم لسلبيات الإعلان الدستوري، فإن عليهم أن يدركوا أيضا أن إصدار الدستور وإقراره هو أقصر الطرق لإلغاء ذلك الإعلان، ومن ثم قطع الطريق على كل المخاوف التي أشاعتها بعض فقراته، وإحكام إغلاق المنافذ والأبواب التي يمكن أن يتسلل منها فرعون جديد في فضاء مصر .

إننا نتلمس أي خطوة إلى الأمام، فلا تشدونا إلى الوراء من فضلكم .

من أخبار الدولة العميقه

فى مطلع هذا الشهر أعلن في تركيا أن الرئيس الأسبق تورجوت أوزال مات مسموما، وأن الحديث عن أنه مات بأزمة قلبية لم يكن صحيحا .

وبهذا الإعلان فإن أخصائيي الطب الشرعي حسموا لغطا وشكوكا حول ظروف وفاة الرجل استمر طوال ١٩ عاما .

وكان الادعاء العام قد أمر في الثاني من أكتوبر الماضي بفتح الضريح الذي دفن فيه أوزال، واستخراج رفاته وتحليلها، للتأكد من أسباب الوفاة .

وتمت هذه الخطوة بتوجيه من الرئيس التركي عبد الله جول .

وفي سياق حملة التحقيق في الانقلابات التي تمت خلال العقود الأربعة الأخيرة بملابساتها وتداعياتها، التي تتولاها لجنة برلمانية خاصة .

وحين كنت في أنقرة مؤخرا وتطرق الحديث إلى استخراج رفات أوزال وتحليلها، قيل لي إن الهدف من التحقيق في هذه الأمور لا يستهدف تصفية الحسابات بقدر ما استهدف تحري ما جرى وتطهير الذاكرة التركية .

كانت تركيا قد شهدت انقلابا عسكريا في خريف عام ١٩٨٠، قاده الجنرال كنعان إيفرين رئيس القيادة العامة للجيش (لا يزال على قيد الحياة وقد شملته التحقيقات الجارية) .

وبعد إسقاط الحكومة واعتقال أكثر من ٤٠ ألف شخص والحكم بالإعدام على أكثر من ٦٠٠ (نفذ منها ٢٥ حكما فقط)، أصدر العسكر دستورا جديدا للإيحاء بأنهم حريصون على تحقيق الديمقراطية.

وفي تلك الانتخابات التي تمت عام ١٩٨٣ فاز تورجوت أوزال برئاسة الحكومة، وكان قد شكل حزب "الوطن الأم"، الذي أيدته الأوساط المحافظة والإسلامية

(كان قد سبق له أن رشح على قائمة حزب "السلامة" الإسلامي عن مدينة أزمير في عام ١٩٧٧).

بعد انتخابه، وفي سياق استكماله لخطواته الإصلاحية اتجه أوزال إلى حل المشكلة الكردية المعقدة التي استعصت على العديد من الحكومات التركية.

وكان القوميون المتطرفون - ولا يزالون - لا يرون سوى القمع والحرب بديلا لحلها،

في هذا الصدد يذكر الباحث الكردي هوشنك أوسي أن مبعوثي أوزال حققوا تقدما كبيرا في التفاوض مع رئيس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان الذي كان موجودا في دمشق آنذاك.

وفي يوم ١٩٩٣/٤/١٧ كان يفترض أن يتصل أوزال هاتفيا مع أوجلان لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق، وتحديد موعد الإعلان عنه في مؤتمر صحفي، لكن المفاجأة التي صدمت الجميع (أوجلان والكردستان وتركيا)، أنه أعلن يومذاك أن تورجوت أوزال أصيب بأزمة قلبية ومات!

ومنذ ذلك الحين والشائعات تتردد في الأوساط السياسية مشككة في أسباب الوفاة، ومرجحة أنه قتل ولم يمت موتة طبيعية.

أخيرا في شهر يونيو من العام الحالي (٢٠١٢) نشرت صحيفة "تقويم" التركية تصريحا للمدير السابق لمكتب أوزال - اسمه فوزي ايشباشاران - قال فيه إن الرجل تم اغتياله،

وأرجع ذلك إلى أن أوزال كان قد التقى عبد الله أوجلان في شمال العراق، وأنهما اتفقا حول تفاصيل خطة السلام بين الكردستاني وتركيا.

أضاف الباحث الكردي في الدراسة التي نشرتها له مجلة لوموند دبلوماتيك (في ٢٠١٢/١٠/٢٧) أنه في وقت لاحق، حين شرع نجم الدين أربكان رئيس حزب الرفاة، الذي ترأس الحكومة في عام ٩٧ في التفاهم مع حزب العمال الكردستانى، فإن مبادرته تلك قمعت على الفور.

إذ قوبلت بتحرك للجيش التركي، الذي قام بانقلاب أبيض في ذلك العام، أدى إلى إبعاد أربكان عن الحياة السياسية وحظر حزبه بقرار من المحكمة الدستورية العليا.

في هاتين الواقعتين ظل يشار إلى مسئولية الدولة العميقة التي اخترقت مفاصل الحياة السياسية في تركيا، وهي

التي ضمت عناصر القوميين والعلمانيين الغلاة الذين ادعوا الدفاع عن العلمانية والنظام الجمهوري، وتداخلوا مع شبكات مجهولة ضمت خليطا من المقامرين والمهربين و"المافيات" بمختلف أنواعها .

وقد نشطت في مجالات عدة تتراوح بين صنع السياسة ومحاربة الاتجاه الإسلامي وتجارة المخدرات .

هذه الدولة العميقة التي تشكلت خلال الأربعين سنة الماضية، وتسللت إلى مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة، خصوصا في مجالات الشرطة والجيش وعالم المال، لم يتم القضاء عليها نهائيا حتى الآن .

لكن حكومة حزب العدالة والتنمية تخوض ضدها حربا شرسة طوال السنوات العشر الأخيرة، التي فتحت فيها ملفاتها ،

وتتبع المحققون عناصرها خصوصا في الجيش والأمن والإعلام. وهؤلاء جميعا يقفون أمام القضاء الآن .

ما دعاني إلى استعادة هذه الخلفية ليس فقط ما أعلنه معهد الطب الشرعي في اسطنبول عن نتائج فحص أطبائه لرفات تورجوت أوزال والتحقق من أن الرجل مات مسموما حقا، وإنما أيضا ما لاح في الأفق مؤخرا في مصر .

أعني حين ضبط أحد ضباط المخابرات أثناء مشاركته في المظاهرات المضادة بالإسكندرية يوم الخميس الماضي ١١/٢٣ ، وتسليمه إلى الشرطة في سيدي جابر، ثم إطلاق سراحه بواسطة النيابة على الفور .

أعني أيضا ظهور مجموعات من البلطجية المسلحين بالخرطوش وقنابل المولوتوف في مظاهرات الوجه البحري .

وهي قرائن لا تقطع بأنها ذات صلة بالدولة العميقة، لكنها على الأقل تثير أكثر من سؤال حول هوية المشاركين فيها .

وأرجو ألا ننتظر عشرين عاما حتى نتعرف على الحقيقة، كما حدث في قصة تورجوت أوزال .

هل هو انقلاب على الانقلاب ؟

إذا صحت المعلومات التى تتداولها دوائر السلطة فى الأسابيع الأخيرة، فهى تعنى أن الإعلان الدستورى الذى أصدره الرئيس محمد مرسى مؤخرا يوم (١١/٢١) هو خطوة استباقية لإجهاض انقلاب قانونى كان يجرى الإعداد له .. بما قد يصف قراره بأنه انقلاب على الانقلاب .

(١)

يستطيع المرء أن يستشف ذلك من ملاحظة النقطة الجوهرية فى الإعلان الواردة فى المادة الثانية) التى نصت على أن الإعلان الدستورى والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية حتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نافذة ونهائية وغير قابلة للطعن عليها .. وهى المادة التى أريد بها تحصين ما يصدره الرئيس من قرارات ضد دعاوى

الطعن والإلغاء التى لا تتم إلا من خلال القضاء .. وقد قيل لى إن هناك أربعة أمور تكمن فى خلفية إيراد هذه المادة هى:

إن المحكمة الدستورية العليا كانت قد ألغت قرارا للرئيس محمد مرسى قضى بعودة مجلس الشعب للانعقاد، بعدما تم حله بصورة متعسفة من جانب المحكمة الدستورية، التى نصت على الحل فى الحيثيات وليس فى نص حكم لها بخصوص طعن فى دستورية انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشعب .

إن ثمة إشارات وقرائن دلت على أن بعض أعضاء المحكمة الدستورية يتبنون مواقف سياسية تتجاوز حدود صلاحياتهم القانونية، الأمر الذى دفعهم إلى إعلان معارضتهم للحكومة فى قضايا منظورة أمامهم .. ولم يكتف أولئك البعض بإعلان مواقفهم تلك عبر وسائل الإعلام، ولكن منهم من شارك فى أنشطة واجتماعات تم خلالها ترتيب بعض الطعون التى استهدفت إضعاف موقف رئيس الجمهورية .

إن المعلومات التى توافرت فى الآونة الأخيرة أشارت إلى أن هناك تنسيقا بين بعض القضاة فى المحكمة العليا وآخرين من قضاة مجلس الدولة، فى توزيع المهام والأدوار ضمن حملة تكثيف الضغوط القانونية لصالح تبنى مواقف معينة تمثل نوعا من المعارضة السياسية .

تسربت معلومات عن اعتزام المحكمة الدستورية المعينة من قبل الرئيس السابق إصدار أحكام يوم ١٢/٢ المقبل تستهدف إحداث فراغ دستورى كبير فى البلد كما تستهدف فتح باب الطعن فى شرعية قرارات الرئيس محمد مرسى .. الأمر الذى يعيد المجلس العسكرى إلى السلطة، وتلك نقطة خطيرة تحتاج إلى مزيد من التفصيل .

(٢)

إذ من المقرر أن تنظر المحكمة الدستورية العليا فى الثانى من شهر ديسمبر (الأحد المقبل) فى ثلاثة أمور : الطعن فى تشكيل الجمعية التأسيسية .. والطعن فى تشكيل مجلس الشورى، تكييف الوضع القانونى للإعلان الدستورى الذى أصدره الرئيس مرسى فى ١١ أغسطس الماضى، والذى حل بمقتضاه المجلس العسكرى وأحال رئيسه إلى التقاعد. ذلك أن ثمة طعنا فى ذلك الإعلان اعتبره عائقا ماديا من شأنه تعطيل تنفيذ الإعلان الدستورى المؤقت والشرعى ـ من وجهة نظرهم ـ الذى سبق أن أصدره المجلس العسكرى فى ١٧ يونيو من العام الحالى (٢٠١٢)، وبعدما بدا ان رائحة الهوى السياسى تفوح من بعض قرارات المحكمة الدستورية (الأمر الذى تجلى بوضوح فى قرار حل مجلس الشعب) فإن سيناريو اتخاذ قرارات سلبية فى الموضوعات المعروضة فى ذلك اليوم ظلت واردة بقوة، عزز ذلك وأكدته المواقف التى

عبرت عنها شخصيات من بين أعضاء المجلس، أيدت حل لجنة الدستور وحل مجلس الشورى، واعتبرت الإعلان الدستورى الذى أصدره الدكتور مرسى باطلا بسبب تعطيله للإعلان الذى أصدره المجلس العسكرى، الأمر الذى يرتب النتائج التى سبقت الإشارة إليها .. رجح ذلك الاحتمال ان بعض أعضاء المحكمة الدستورية أعلنوا فى وسائل الإعلام انحيازهم إلى الرأى الذى يدعو إلى بطلان قرارات الرئيس مرسى، وبالأخص الإعلان الذى أصدره فى شهر أغسطس .

ذلك كله ليس مقطوعا به ولكنه احتمال وارد ، رغم الرسائل التى وجهت وتحدثت عن احتمال تأجيل البت فى تلك الملفات من جانب الدستورية العليا .. لكن ذلك لم يكن كافيا لسببين، الأول : أن الباب لا ينبغى له أن يظل مفتوحا لأية مفاجآت، حتى إذا كانت نسبتها محدودة. الثانى : أن مجرد قبول الطعن فى شرعية قرارات الرئيس مرسى يفتح باب الجدل حول مصير الإعلان الدستورى الذى سبق إصداره، ناهيك عن أنه يشى بأن ثمة نية لتأزيم الموقف السياسى .. ذلك أنه إذا تم حل اللجنة التأسيسية للدستور وكذلك حل مجلس الشورى، وتم إبطال الإعلان الدستورى الذى أصدره الرئيس مرسى، فسوف تواجه مصر أزمة فراغ كبير، إلى جانب أن ذلك سيعيد الثورة إلى نقطة الصفر، حين كان المجلس العسكرى هو الذى يدير البلاد ، ويمسك بزمام السلطتين التشريعية والتنفيذية .. وهو ما يدخل البلاد فى نفق العواقب الوخيمة التى يعلم الله وحده نهايتها أو كيفية الخروج منها .

(٣)

ليس ذلك وحده المؤرق فى المشهد، لأنه قيل لى إن وقائع أخرى مريبة تثير العديد من علامات الاستفهام، حول حقيقة القوى التى تقف وراء الانقلاب المفترض، من ذلك مثلا أنه تم القبض فى الإسكندرية هذا الأسبوع على ضابط لايزال يعمل بأحد الأجهزة السيادية يوزع أموالا على بعض المشاركين فى المظاهرة المعادية للإخوان، والتى حاولت حرق مقرهم بالمدينة .. وقد سلم الضابط إلى الشرطة، التى أحالته إلى النيابة العامة .. وبعد اتصالات قوية قام بها الجهاز الأمنى المختص مع كبار المسئولين فى النظام والداخلية أطلقت النيابة العامة سراحه .. لكن ملف القضية لم يغلق لأن الواقعة أثارت اسئلة كثيرة حول دفاع الضابط إلى ما فعله، وحول الجهة أو الجهات التى تقف وراءه .. وهو ما تحاول التحقيقات الجارية الآن تتبع خيوطه وفك ألغازه .

هذه الخلفية إذا صحت فإنها توسع من دائرة الاشتباه، وتسلط الضوء على زوايا غير مرئية فى المشهد .. وما يتردد فى هذا الصدد يثير أسئلة عديدة حول أسباب تجديد الاشتباك وتأجيج الانفعال فى مناسبة ذكرى أحداث شارع محمد محمود ،

التى سقط فيها قتلى وجرحى ومثلت ذروة المواجهات بين المتظاهرين والسلطة .. كما أنه يشير إلى أدوار لبعض رجال الأعمال الذين ارتبطوا بالنظام السابق واستفادوا منه، واجتماعهم بنفر من "الفلول" وعدد من العاملين السابقين فى الأجهزة الأمنية، والمعلومة الأخيرة استدعت ملاحظة أخرى خلاصتها أن قيادات الشرطة وأمن الدولة العاملين فى بعض المحافظات اتخذوا موقفا سلبيا من المظاهرات التى استهدفت بعض مقار الإخوان .. بل قال لى مسئول كبير إن الأمر يتجاوز المواقف والمبادرات الفردية، وإن هناك تنظيما يحرك الحملة المضادة والمظاهرات المعادية، وإن فئات عدة من أصحاب المصالح ضالعون فيه، من بينهم بعض رجال القانون وآخرون من العاملين فى الحقل الإعلامى .. كما تحدث المسئول الكبير عن تمويل من جانب بعض رجال الأعمال فى الداخل، وآخر من جانب بعض الدول الخليجية .. وحين قلت له إن التمويل يمكن تتبعه من تحويلات البنوك كان رده، ان الأموال التى قدمت من الخارج جاءت فى حقائب محمولة باليد .

(٤)

أرجو أن تكون قد لاحظت أن أول ثلاث كلمات أوردتها فى النص الذى بين يديك هى: "إذا صحت المعلومات"، الأمر الذى أردت به أن أنبه من البداية إلى أن الكلام منقول عن الدوائر التى أصدرت الإعلان الدستورى وتبنته .. وهو ما لا يعنى التشكيك فى صحة المعلومات أو الطعن فى الإعلان الدستورى، ولكننى أردت بذلك التنويه ان أعطى المعلومات حجمها الحقيقى، وأن أعرض لخلفية "الضرورة" التى ألجأت الرئيس محمد مرسى إلى إصدار الإعلان الدستورى .. وإذا جاز لى أن أسجل ملاحظاتى على ما سمعت فى هذا الصدد فإننى أضع فى مقدمتها ما يلى :

إنه إذا كانت الفكرة الجوهرية فى الإعلان هى قطع الطريق على توظيف القضاء لتحقيق المآرب السياسية فإن الخطأ الجوهرى الذى وقع فيه تمثل فى التوسع فى تحصين ما يصدر عن الرئيس ليس فقط من إعلانات دستورية أو قوانين وإنما أيضا عن "قرارات"، وهو الخطأ القاتل الذى أثار الزوبعة وأشعل الحريق الذى يكاد لهيبه ودخانه يسد الأفق فى بر مصر. وقد أحسن مجلس القضاء الأعلى حين دعا فى البيان الذى أصدره مؤخرا (١١/٢٥) إلى ضبط صياغة المادة بحيث يقتصر التحصين على القرارات السيادية دون غيرها .

إن التعامل مع مجمل الملف يبعث عن الحيرة لسببين، أولهما ان مستشارى الرئيس لم يحاطواژ علما بالصيغة التى تم إعلانها، بل إن فريق المستشارين الذين كلفوا منذ عدة أسابيع بإعداد مسودته فوجئوا بأن ما أعلن غير الذى قدموه، الأمر الذى أثار استياءهم، ومنهم من عبر

عن غضبه وطلب من الرئيس إعفاءه مما كلف به، وثمة جهد يبذل هذه الأيام لمعالجة ذلك الشرخ .. السبب الثانى أن الرئيس فاجأ الرأى العام بالإعلان، ولم يحطه علما بالظروف التى استدعت إصداره، والمعلومات التى سبقت الإشارة إليها، معززة بالأدلة المتوافرة لدى الجهات المعنية، الأمر الذى يعنى أن إدارة العملية كانت بحاجة إلى قدر أكبر من الحنكة السياسية، ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن الرئيس الأمريكى باراك أوباما حين أعد مشروعه للضمان الاجتماعى المهم فى حياة الأمريكيين، فإنه أرسله إلى الكونجرس، وبعد ساعة من إرساله وجه خطابا بخصوصه إلى الشعب الأمريكى، ثم قام بجولة فى عشر ولايات ليشرح للرأى العام وجهة نظره فيه. والفرق بين الحالتين يعكس الفرق بين الكفاءة الديمقراطية هناك والتعثر الديمقراطى عندنا .

إن الطريقة التى عالج بها الرئيس مرسى الموقف أحدثت شرخا فى صفوف أنصاره، كما انها عمقت كثيرا من الاستقطاب الحاصل فى مصر بين الإسلاميين من ناحية والعلمانيين والليبراليين واليساريين من ناحية ثانية. وإذا أخذنا على الرئاسة أنها لم تتعامل مع الموقف بالحذق اللازم، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل أن الطرف الآخر تصيد ثغراته للانقضاض على النظام القائم ومحاولة هدم المعبد على من فيه .. وكانت الإثارة والتهييج التى اتسم بهما الأداء الإعلامى من الوسائل الأساسية التى استخدمت فى ذلك، (ذكرت صحف أمس مثلا ان معظم القضاة أضربوا عن العمل ولم يكن ذلك صحيحا ، لأن الأغلبية الساحقة منهم أدت عملها كالمعتاد) .

إننى استغربت مظاهر المبالغة فى الاستقواء التى مارسها بعض الذين أعلنوا تحدِّيهم للرئيس وإعلانه، من جانب أطراف سارعت إلى ركوب الموجة، فى حين اننا لم نعرف عنهم بطولة ولا شجاعة فى مواجهة مفاسد النظام السابق .. بذات القدر فإننى استغربت رفع البعض الاخر شعار "لا حوار إلا بعد إلغاء الإعلان الدستورى" فى استنساخ للشعار الذى رفع فى مواجهة الاحتلال البريطانى لمصر، معلنا أنه "لا مفاوضة إلا بعد الجلاء" .. علما بأن الثورة المضادة ونظام مبارك هو المستفيد الأكبر والأكثر جاهزية لقطف ثمار احتدام المواجهة الراهنة .. وإذ أفهم أن تعلن تحفظات وشروط معقولة للحوار، لكنه يصعب مطالبة الرئيس بالانتحار أولا ، وقد تقبل الحجة من برلمان منتخب يحاسب الرئيس وله أن يحاكمه، لكنها لا تقبل من أشخاص حضورهم فى الإعلام وبرامج التليفزيون أكثر من حضورهم فى الواقع .

إننى أذكِّر الجميع بأن استمرار الثورة ينبغى أن يقدم على لى ذراع الرئيس مرسى أو تجريحه. وللأسف فإن كثيرين مشغولون بالثانية دون الأولى .

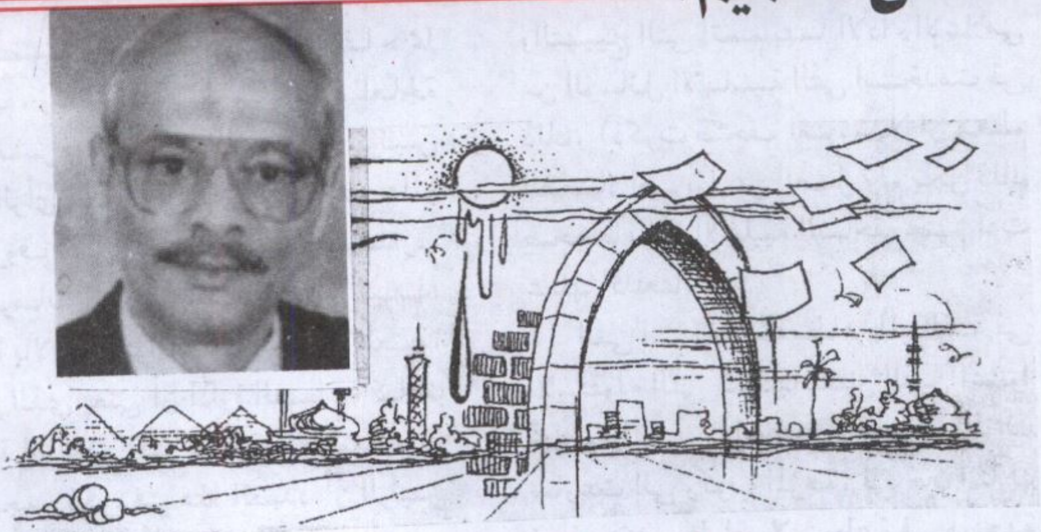

بين الشرعية والبلطجة السياسية

بقلم : أحمد رشاد حسانين

لاشك أن كل مواطن مصري غيور، يشعر بالمرارة و شدة الأسف لما حدث على الساحة السياسية والإعلامية من إحداث جسام هددت الوطن والمواطن معاً ولكن بقليل من التمهل والتأني والتفكير الهادف العاقل نقول :

إن الاعتراض على الجمعية التأسيسية وما أنتجته من مشروع للدستور القادم يعتبر اعتراض مردود عليه ذلك لأن هذه الجمعية مثلت كل طوائف الشعب وأطيافه السياسية و اتجاهاته الفئوية والنقابية على كثرتها وتعددها وبالتالي فهو اعتراض غير مقبول ولا يحظى بتأييد من أحد .

أما طرح مسألة إعلان دستوري من السيد الرئيس وتحصين هذا الإعلان فهو أمر لا شك يحتاج للمراجعة والمناقشة وتوافق الآراء والاتجاهات عليه .

ومن هنا كانت المعارضة السياسية المحترمة لكن شراذم الحزب الوطني المنحل وبقايا الفلول المندحرين اندسوا وركبوا الموجة واستغلوا أجواء الديمقراطية بعد الثورة كما استغلوا صبر الرئيس الجديد وسعة حلمه في الانقضاض على الشرعية الثورية ومحاولة نزع سلطات الرئيس المنتخب ولو بالقوة، فرأينا عصابات الفلول تندس وراء لافتات القوى السياسية والأحزاب المصرية الوطنية لتمارس القتل والبلطجة والترهيب وفي نفس التوقيت ينزل أعوانهم والعصابات البلطجية الذين اشتروا ضمائرهم بالمال في عدة ميادين من مدن البلاد يمارسون بكل بشاعة وإجرام، القتل والتدمير والتخريب وبصفة خاصة

ضد مقرات حزب الحرية والعدالة وضد بعض الممتلكات العامة والخاصة بل ومحاولة اقتحام القصر الرئاسي وهي سابقة لم تحدث لرئيس شرعي منتخب في أي مكان في العالم . وبالرغم من الهمجية والبربرية والغوغائية التي مورست من قبل الفلول والتي لاقت هوى في نفس بعض من رموز القوى السياسية فإن حزب الحرية والعدالة ومعه بعض الأحزاب التي تنتمي لما يسمى بالتيار الديني، مارست أقصى درجات ضبط النفس والحلم مع هذه الفلول وبعض القوى السياسية التي حاولت ركوب الموجة وبالرغم من حرق مقرات حزب الحرية والعدالة في الأقاليم والمدن فإن قياداته الحكيمة ذات الحنكة السياسية أصدرت أوامرها للشباب من أحزابهم بضبط النفس وعدم التحرك إلى قصر الاتحادية حتى لا تتكرر مأساة الأربعاء الدامي الذي راح ضحيته خمسة من شباب الإخوان المسلمين نحتسبهم عند الله من الشهداء .

إن كل شان حزبي أو سياسي لهو أمر قابل للنقاش والمفاوضة والتوافق وهذا ما تحتاجه مصر بالفعل من القيادات العاقلة الحكيمة التي وجب أن تزيح الأهواء والمطامع جانباً وتنظر بالفعل إلى المصلحة العليا للبلاد خاصة أنها تمر بمرحلة دقيقة وحساسة سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي، ضف إلى ذلك ما يستشعره الجميع من ترصد وتربص لقوى خارجية كثيرة معادية تريد إجهاض ثورة مصر والقضاء على أحلام شبابها الثائر الذي يتطلع لمستقبل أفضل .

نكرر، إن كل أمر سياسي أو شأن حزبي، إنما أمر هو قابل للمناقشة والتوافق مها كانت هوة الخلاف و لذلك نحمد ونثمن تلك المبادرات الوطنية الطيبة الإيجابية سواء التي انطلقت من الأزهر الشريف أو تلك الأخرى التي دعا إليها بعض الأحزاب الوطنية والأصوات العاقلة وما كان الأمر في حاجة إلى الحشد والاستقطاب وإثارة الشباب أصحاب المصلحة الحقيقية، إنما كان يحتاج إلى قدر من النقاش والتفاوض حول بعض المواد التي وردت بالإعلان الدستوري ثم يطرح على الشعب للاستفتاء .. وفي النهاية فإن الشعب هو صاحب الشرعية وصاحب الكلمة الأخيرة في الدستور الذي تسير عليه البلاد .

إن كل الأصوات العاقلة والنداءات الحكيمة لتهيب بالقوى والأحزاب السياسية أن تجلس وتناقش وتتفاوض وتتوافق على مصلحة مصر العليا واستقرار الوطن والمواطن معاً ولا تجلس للمناوشة أو المزايدة أو فرض شروط مسبقة على مائدة الحوار الوطني . أما من يرفض الحوار أصلاً فهو غير معنيّ أساساً بمصلحة البلاد والعباد وإنما هو يبحث عن مطامع شخصية ويريد أن يشبع أهواء ذاتية وهؤلاء لا مكان لهم بيننا، وعلى الرئيس أن يتخذ صلاحياته كافة ضد المفسدين وأعداء الثورة وشراذم الفلول والموظفين للمال الفاسد المنهوب من عرق المصريين ودمائهم وعليه إن يفعّل الإجراءات القانونية ضد المخربين ودعاه الفتنة والله سبحانه عليه القصد ونسأله سواء السبيل

إنذار أمريكي للقوى الاسلامية

بقلم : د. حسن الحيوان
رئيس جمعية المقطم للثقافة والحوار

في تونس وصل الإسلاميون للحكم من خلال صناديق الاقتراع بعد ثورتهم السلمية ولم يتدخل الأمريكان .. لكننا نجد العكس في مصر .. التدخلات مشهودة منذ خلع المخلوع لمحاولة عدم وصول الإسلاميين للحكم وللحيلولة دون كتابة دستور مصري يدعم الهوية الإسلامية والاستقلالية الوطنية ضد الهيمنة الخارجية .. والتركيز على مصر معلوم لشدة تأثيرها على الشرق الأوسط الذي يشهد الأحداث الاستراتيجية للتوازنات الدولية بين الشرق والغرب .

المخطط الذي نشاهده منذ بداية الثورة حتى الآن .. تشكيل "مجلس رئاسي مدني" غير منتخب بمصادرة الديمقراطية كوسيلة وحيدة لتشكيل النظام السياسي الجديد .. مع العلم بأن العالم كله متفق على حكم المؤسسات التي لابد أن تأتى بالانتخابات النزيهة .

التصعيد ضد مؤسسة الرئاسة والرئيس تحديدا .. ومحاولة اقتحام وزارة الداخلية وقصر الاتحادية كما يهددون .. ثم إعلان "المجلس الرئاسي" برئاسة البرادعي وبدعم الإعلام الممول لأهداف سياسية .. نتوقع تشويشًا إعلاميًا متفقًا عليه بين معظم الفضائيات لتضليل المواطنين بتسويق مشروع الدستور على أنه لا يمثل كل طوائف الشعب وتم فبركته لصالح فصيل واحد رغما عن أنف الجميع الذين تظاهروا بميدان التحرير اعتراضا على الإعلان الدستوري .. ويتبع ذلك تربيطات بين الداخل والخارج للاستباق بترويج أنه سيتم تزوير نتيجة الاستفتاء .

ونلاحظ أن الهارب أحمد شفيق بدأ في التصريح بذلك من خلال الإعلام الذي يروج له منذ أسابيع .. وعلى التوازي يتم الضغط على القضاة بكل السبل المادية والسياسية .. لوقف العمل بالمحاكم حتى إذا ذهب المواطن للمحكمة يضطر لرميها بالحجارة .. لأنها لا تقضي بين الناس .. أيضا لاعتذار القضاة عن الإشراف على الاستفتاء مع تسويق إعلامي لإصدار الرئيس إعلاناً دستورياً جديداً لانجاز الاستفتاء دون إشراف قضائي .

وبالتالي إحداث فراغ يؤدى .. كما يحلمون .. إلى الفوضى التي لا حل لها إلا بتشكيل "المجلس الرئاسي" .. ليكون مثل "المهدي المنتظر" الذي تعترف به فوراً أمريكا والدول الغربية كمشروعية دولية مع قطع الطريق على أي مبادرات وطنية لرأب الصدع .

قد ترتكب عناصر المخابرات الأمريكية عدة اغتيالات سياسية وطائفية .. لتشتيت الرأي العام وتصوير المؤامرة .. لتكون بمثابة المنقذ من الحرب الأهلية .. حيث يتماشى ذلك مع شعارات جبهة

الإنقاذ التي تم تأسيسها مؤخرا .. وهناك تجارب تشير لذلك ..

بأمريكا اللاتينية .. أبرزها انقلاب فنزويلا ٢٠٠٢ عندما رتبت المخابرات الأمريكية تمثيلية لتحريض المواطنين لاقتحام القصر الرئاسي .. وأثناء مظاهرة صغيرة أطلق أمريكيون متخفون النار على المواطنين .. وقتلوا عددا منهم .. فنزل حوالي ١٠ آلاف شخص واقتحموا قصر الرئيس شافيز .. وتعاطف معهم بعض ضباط الجيش واحتجزوا شافيز في قاعدة عسكرية .. لكن الشعب اكتشف المؤامرة الأمريكية بعد ٧٢ ساعة فنزل إلى الشوارع وأعاد الرئيس وفشلت المؤامرة .

ولذلك نجد تركيز الإعلام على إرهاب الناس من العنف والحرب الأهلية المنتظرة بسبب الإعلان الدستوري .. بالرغم من أنه يمثل السبيل الوحيد لانجاز الدستور الذي يمثل السبيل الوحيد للاستقرار بدليل الدعم الشعبي في مليونية الشرعية والشريعة .

مطلوب مشاركة الإخوان والسلفيين مع كل القوى الإسلامية والوطنية الذين لا يرفضون الهوية الإسلامية ويدعمون استقرار الدولة .. لحشد الشعب المصري لإفشال المخططات المعادية .. لابد من توعية الجماهير بحساسية المرحلة .. ولابد

للدولة من إجراءات وقائية صارمة قد تصل لإصدار أمر باعتقال شخصيات يثبت ضدها التخطيط لتهديد الأمن العام .. مثلاً وليس حصراً .. مهاجمة قصر الاتحادية لتصوير الأمر على أنه نزاع مسلح بين المعارضة والحرس الجمهوري .. الذي يحمى القصر .. مما يستدعى التدخل الخارجي .

لا يوجد أمام الرئيس إلا الاختيار بين طريقين متضادين وطنيا بل منطقيا :

إما الاستناد إلى الشعبية الداخلية .

أو الهيمنة الخارجية .

الأولى لا سبيل لها إلا بتوافق الحاكم والدولة مع هوية وثقافة الشعب "الإسلامية".. والمتعارضة تماما مع الثانية .. حيث العربدة الإسرائيلية والمصالح الأمريكية .. ولذلك كان المخلوع محدداً في اختياره ضد شعبه .. ولنفس السبب نريد للرئيس مرسى الثبات على اختياره الحالي .

المخطط المعادي إذا نجح في كل الدنيا لن ينجح في مصر .. لأن "الشعب" هو القوة الوحيدة القادرة على الحسم .. الأمر الذي تأكد من خلال المحطات الشعبية التي كسرت كل المؤامرات .. حيث ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ثم الاستفتاء على التعديلات الدستورية .. ثم الانتخابات البرلمانية .. ثم الانتخابات الرئاسية .. ثم المليونية الأخيرة .

فعندما نعود إلى الشعب يتم الحسم .. ونتوقع ذلك في الاستفتاء الدستوري إن شاء الله .. لكن وجب التنبيه .

لماذا ينجح الأشرار في سيناء؟!

محمد سيف الدولة
Seif_eldawla@hotmail.com

لماذا ينجح الأشرار فى سيناء فقط دون غيرها ؟ فرغم أن حالة الانفلات الأمنى شملت مصر كلها بعد الثورة، لكن سيناء هى المحافظة الوحيدة التى سقط فيها كل هذا العدد من شهداء الشرطة والجيش .

***

إن ما حدث فى سيناء في الأيام الماضية هو تكرار لكل ما كان يحدث فيها ولها على امتداد سنوات طويلة، وبالأخص بعد الثورة : بدءا باستشهاد للجنود المصريين فى أغسطس ٢٠١١ ثم فى أغسطس ٢٠١٢ بالإضافة إلى قتل مواطنين عزل ورجال شرطة، وخطف وقطع طرق، وتجارة مخدرات وأعضاء بشرية وتهريب سلاح، واستشهاد جنود الأمن المركزي في حادث السيارة الشهير، والاعتداءات على مديرية أمن العريش ... إلخ .

كلها أعراض جانبية لمرض واحد مزمن وقديم الجميع يعلمونه ويتحاشون ذكره، هو القيود العسكرية والأمنية المفروضة علينا فى معاهدة السلام والتي تحول دون انتشار قواتنا المسلحة على كامل التراب الوطني فى سيناء .

فهذه الأحداث لا يمكن أن تحدث مجتمعة وبهذا الكثافة فى أى بقعة من مصر إلا فى سيناء، لأنها الجزء الوحيد من وطننا المكبل بهذه القيود والمجروحة سيادته .

فلدينا محافظات حدودية كبيرة أخرى تتشابه فى بيئتها مع سيناء مثل محافظة البحر الأحمر والوادى الجديد ومرسى مطروح وكلها ذات طبيعة جبلية وصحراوية وذات تركيبة قبلية هى الأخرى، وسكانها يعانون مثل أهل سيناء مشاكل التهميش وقلة الخدمات وإهمال الدولة .

ولكن رغم هذا التشابه فإن أيًا منها لم يشهد مثل هذه الجرائم والحوادث والاعتداءات المستمرة، وإن حدث مثلها فسرعان ما يتم التصدى لها والتعامل معها والقضاء عليها .

وكلنا يتذكر حادث خطف ١٩ من السياح الأجانب والمصريين فى المثلث الحدودي بين مصر والسودان وليبيا فى منطقة وادى الجلف الكبير بالصحراء الغربية عام ٢٠٠٨ أثناء قيامهم برحلة سفارى نظمتها إحدى شركات السياحة المصرية، وكيف نجحت الدولة فى تحريرهم بدون دفع أى فدية، بعد أن هددت كما تسرب وقتها بشن حملة إبادة جوية لجماعات الخاطفين .

إذن السؤال هو لماذا ننجح هناك ونفشل فى سيناء ؟

والإجابة واضحة وبسيطة ومعروفة وهى أن سيناء منقوصة السيادة عسكريا وأمنيا .

وما لم نعترف أن هذا هو السبب الحقيقى وما عداه مجرد أعراض وآثار، فإننا لن ننجح أبدا فى فرض الاستقرار هناك .

إن كل ما يحدث هناك هو نتاج المعاهدة الظالمة، حتى حادث سيارة الأمن المركزي الذى سقطت من ارتفاع كبير من على أحد المنحنيات الصعبة فى سيناء وراح ضحيتها ٢٢ جندى مصري، نقول إن هذا الحادث هو الآخر من آثار كامب ديفيد التى حرمت قواتنا من التواجد فى سيناء والتدريب على أرضها والتعرف والإلمام بتضاريسها ودروبها ومسالكها ومواطن الخطر والأمان فيها .

كثيرون تكلموا فى الأيام الماضية عن التجاوزات الأمنية وعن تهميش سيناء وإهمالها وعن انعدام خطط التنمية، وكلها حقائق ثابتة، ولكن السؤال ما الذى يقف وراء ذلك ؟

والإجابة معلومة : يقف وراءها خوف رسمي وشعبي من التنمية بدون حماية مسلحة .

ويقف وراءها انتهاكات وتجاوزات أمنية مصدرها الخوف وعجز الإمكانات والتسليح التى يتم تعويضهما باستخدام العنف المفرط مع الأهالى من بعض العناصر الأمنية .

ويقف وراءها شكوك دائمة من أعمال الاختراق والتجسس الإسرائيلية .

ويقف وراءها شعور بضعف هيبة الدولة هناك مما يشجع البعض على تحديها وفرض هيبات وشرعيات أخرى قبلية أو دينية أو إجرامية أو خارجية .

وأخيرا فإنه لا أمل فى إيقاف نزيف القتلى والشهداء والإجرام والإرهاب والتجسس والتهديد، مرة واحدة وإلى الأبد، إلا باسترداد كامل السيادة المصرية على سيناء من خلال التحرر من كافة القيود العسكرية والأمنية المفروضة علينا بموجب المعاهدة .

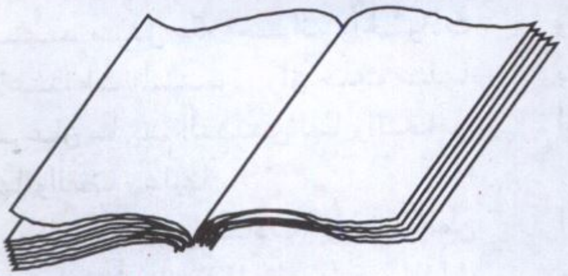

صدر حديثا

المدافعة والمداولة: قراءة في السنن والتحولات

أ.د. حلمي محمد القاعود

الناشر : مكتبة سلمى الثقافية
تطوان – المغرب
تاريخ النشر : ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م
عدد الصفحات : ١٧٦ صفحة

قضية المدافعة والمداولة هي قضية الأمم والشعوب ؛ من حيث حركتها إلى الأمام أو الخلف، انتصارا وتفوقا وسيادة وعزة وكرامة، أو هزيمة وذلا وتخلفا وبؤسا ومهانة .

ولأن هذه القضية لا تجري اعتباطا ، أو وفقا لما يسمى المصادفة في بعض الأدبيات، أو نتيجة للانتماء إلى عرق أو جنس أو بيئة، بل تجري وفقا لسنن الله في الأرض، من خلال معيار العمل والإيمان والإرادة، فإن من الطبيعي أن تكون أحوال أمتنا العربية الإسلامية في بؤرة السياق العام لهذه القضية، بحكم ما يعيشه الناس من أوضاع ليست في سياقها الطبيعي، الذي يفترض أن تكون فيه خير أمة أخرجت للناس، تأمر بالمعروف وتنهي عن

المنكر وتؤمن بالله .

والسؤال هو : لماذا يجري لها ما يجري من انتكاسات وهزائم وفرقة وبؤس وهوان، مع أنها تنتمي إلى دين الإسلام، وغيرها يحقق قفزات رائعة في القوة والتفوق والوجود ؛ وليس مسلما ؟

الإجابة عن هذا السؤال في صيغه المختلفة معروفة ومفهومة لدى النخبة المؤمنة بالإسلام عقيدة ومنهجا وطريقا، ولكن عامة النخب اختلط عليها الأمر، وتعددت الرؤى والمسالك التي لا تؤدي في معظمها إلى اكتشاف الضوء في نهاية النفق ..

لقد شغلتني هذه القضية على مدى خمسين عاما منذ تفتح وعيي بما يجري من حولي وبدأت المشاركة في الهم العام بالكتابة والتفكير، وأحسب أن من واجبي أن أقدم للقارئ بعض ما أراه ضروريا في فهم القضية أو يساعد على فهمها من خلال قراءة متنوعة، غير تقليدية، تصبّ في بلورة الرؤية الإسلامية، عبر سياقات متعددة، بدءا من الماضي إلى الحاضر .

وهذا الكتاب يحاول أن يجري حوارا هادئا مع بعض الزوايا الأساسية في القضية التي تعيشها الأمة العربية الإسلامية، من خلال قراءة بعض النصوص والظواهر .. وفي كل الأحوال ؛ فالغاية التي تسعى إليها القراءة هي التعرف إلي نقاط القوة والضعف في البنية الإنسانية العربية والإسلامية التي أنهكتها الهزائم والآلام والمتاعب .. وبالتأكيد كانت هناك ومضات للانتصار في حياة الأمة، كما كانت هناك ولما تزل نماذج للجهاد والبطولة والتضحيات من أجل مستقبل أفضل وأجمل .

تملك أمتنا عناصر قوة وتفوق، ولكنها مهدرة وضائعة بفعل الإهمال أو الكسل أو سوء السلوك، أو بفعل قوي الشر الخارجية، وحين يتاح لهذه العناصر أن تتبلور وتعمل في الاتجاه الصحيح، فإن النتائج تكون رائعة ومدهشة لصالح العالم الإسلامي كله .

لدى عدونا تجارب ؛ منها ما يستحق أن نقف عنده لنتعرف إلى نمط تفكيره، وأسلوب تعامله مع ما يدعيه من حقوق، وما يسعى إليه من غايات، وقراءة هذه التجارب مسألة مفيدة بلا ريب، خاصة أن كثيرا من شبابنا يجهلها، أو لم يتعرف إليها في حمأة الضخ الإعلامي السطحي، والانشغال بقضايا هامشية، تناغي الجانب البيولوجي والترفيهي في الإنسان العربي المسلم، ولا تتوقف عند ما هو عميق وضروري ..

آمل أن تكون هذه القراءة مدخلا يشجع علي فهم الواقع والبحث عن مخرج لأمتنا من الهزائم والآلام والمتاعب .

أدب الخلاف.. الفريضة الغائبة

تحقيق/ أحمد شيخون

أكد علماء ومفكرون إلى أن السبب الرئيسي وراء ظهور انشقاقات المصريين هو غياب فريضة أدب الخلاف، وأشاروا في تصريحاتهم لمجلة المختار الإسلامي إلى أن مصر لن تنجو من كبوتها إلا إذا استمع كل منا إلى الطرف الآخر، خاصة ان هناك العديد من التيارات التي ترى في نفسها متحدثة رسمية باسم مصر .

ونبه العلماء إلى خطورة المخططات التي تُحاك ضد مصر من خلال تدفق الاموال المصرية المهربة وعودتها لقيادة ثورة مضادة ستنال من مصر وشعبها إذا لم ينتبه إليها الجميع .

خلافاتنا غير صحية

في البداية يقول الشيخ محمد الراوي عضو مجمع البحوث الإسلامية إلى أن المصريين يمرون حاليا بمرحلة انعدام ثقة فيما بينهم وأن الخلافات بينهم أخذت منحى غير صحي خاصة في ظل التناحر والانشقاق الواضح والكيل بالهجوم علي الآراء المعارضة بالرد تارة، وبالقتل تارة أخرى .

ونبه الراوي إلى أن الأمر لا يعدو كونه اختلافا في وجهات النظر، وكما كان يقول الامام الشافعي رحمه الله "رأيي خطأ يحتمل الصواب، ورأي غيري صواب يحتمل الخطأ"، مشددا علي ضرورة الإنصات لبعضنا وعدم أخذ الأمور بصلف لأن ذلك سيؤدي ببلدنا إلى الهاوية .

وختم الراوي كلامه بدعوة كل الأطياف المصرية دون تفرقة إلى لم الشمل والجلوس علي مائدة المفاوضات من أجل وقف نزيف الدم المصري الغالي لأن هذا الدم سنحاسب عليه جميعا يوم القيامة .

معان خطأ للحرية

أما الدكتور الأحمدي أبو النور وزير الأوقاف الأسبق, عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر فيرى أن هناك لبسا واضحا عند من يتحدثون عن الحرية، مؤكدا أن البعض يفهم بالشكل الانفلاتي غير المقيد خاصة مع التحدث مع الآخرين, فأحيانا يرفع صوته معللا ذلك بقوة حجته في الوقت التي ربما تكون الحجة لديه غير سليمة، وتارة أخرى يرفض الحوار البناء المثمر لكي

نصل لحل يرضي جميع الأطراف عنه وهو بذلك يخالف أبسط قواعد الديمقراطية التي تؤكد علي أن الواحد يجب أن ينزل علي رأي الجماعة وهو نفسه مبدأ الشورى الذي أقره الإسلام قبل أكثر من أربعة عشر قرناً.

وألمح عضو هيئة كبار العلماء إلى ان هذا النوع من المتحاورين يفتقدون لأبسط قواعد الخلاف وآدابه التي ترى أنه من الضرورة الوصول للحلول دون التجريح في الآخرين أو الإمساك بتلابيب الباطل ليصلوا لما يرونه - من وجهة نظرهم - هو الأصح العام في ظل الانفلات الأمني الذي تعيشه مصر منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير عبر الشوارع وعلي شاشات الفضائيات وحتى في محيط العمل والأسرة .

فقه الحوار

وتؤكد الدكتوره فتحية حنفي أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر إلى أن هناك ما يسمى بفقه الحوار، والذي يشير بالتأكيد علي وجود فكر التعددية، فالأمور الفقهية مثلا لو أُخذت من فقيه واحد لما كانت هناك الرحمة التي نراها في الأمور الفقهية، وكذلك النقاش البناء لبلدنا فإن لم تكن هناك آذان صاغية فلن يسمع أحد منا الاخر وسيعتقد أن كلامه هو الصواب وهو ما سينذر بكارثة .

ونبهت الدكتورة فتحية إلى أن كل الأمور والمسائل لا تُري من جانب واحد، وإنما لديها من الزوايا الكثير التي يجب أن نلتفت اليها والوجوه المتعددة للأمر الواحد يضفي عليه راحة واطمئنانًا لعدم الاستبداد بالرأي أو إغلاق باب النقاش .

وختمت أستاذة الفقة المقارن بضرورة أن ينتبه كل المصريين بكافة انتماءاتهم وأيديولوچياتهم إلى المخططات الخارجية التي تعبث بالوطن وتمولها أموال الشعب التي نُهبت وهُربت إلى الخارج والآن تلبس ثوب الوطنية وتعود لبلدنا لكن بأجندة تفريقية بين الشعب ومحاولة زرع الفتنة وبثها بين كل المصريين من أجل التناحر، وربما لزيادة التدخل الأجنبي في مصر وهو ما سيندم عليه المصريون لو حدث في يوم من الأيام .

من الذى يريد اختطاف الثورة؟!

جمال سلطان

البرادعي وحمدين صباحي ليسا ساذجين لكي نتصور أنهما جاهلان بحقيقة أن الشارع السياسي الآن ليس شارع الثورة بوحدتها وإجماعها، وإنما شارع أحزاب الثورة التي اختلفت رؤاها للإصلاح والبناء، وكل هذه الأحزاب تملك حيوية الشارع والقدرة على الحشد والحق في ذلك أيضًا، وبالتالي فالاثنان يفهمان بوضوح كامل ما يفهمه المواطن البسيط من أن رفضهم للحوار ودفعهم لقطاع من الشباب لممارسة العنف والإكراه السياسي واللعب بالشارع عند القصر الجمهوري أو غيره هي - في جوهرها - دعوة للقتل والعنف والمواجهة المفتوحة في الشارع، البرادعي وصباحي يعرفان ذلك جيداً، ومن هنا حمّلت وما زلت أحمل البرادعي وحمدين والبدوي وعمرو موسى المسئولية الكاملة عن أي قطرة دم تسيل في الشارع أو الميادين، هم الذين يدفعون لحرق الوطن من أجل إجبار جميع القوى السياسية الأخرى على الرضوخ لرأيهم ورؤيتهم السياسية، البرادعي وشركاه يؤسسون الآن لمبدأ في غاية الخطورة، وهو أن السياسة في مصر تدار بمنطق "حق النقض - الفيتو"، بحيث يمتلك هو أو غيره حق نقض وإسقاط أي قرار أو استفتاء أو مؤسسة منتخبة لا يرضى هو عنها أو لا يمنحها صك البراءة، ومنطق "حق النقض" ضد الديمقراطية قطعًا، فأنت ليس على رأسك ريشة من أجل أن تفرض رأيك السياسي عليّ وعلى غيري من المشتغلين بالعمل العام أو الأحزاب السياسية، إما نقبله وإما تحرق لنا البلد، هذا الابتزاز السياسي لا يمكن أن يمر ولا أن يسمح به مخلص لهذا الوطن، البرادعي يتصرف بوصفه ممثل الثورة وزعيمها، رغم أن العالم كله يعرف أن خصوصية ثورة يناير المميزة أنها ثورة شعب بلا زعامات، وعشرات القوى والتجمعات والقطاعات الشعبية شاركت في هذه الثورة، فأن يأتي البرادعي ليغتصب الحديث باسم الثورة دون غيره، أو يأتي حمدين لكي يقول إنه ومن معه أصحاب الثورة الأصليين، والباقي هنود حمر مثلًا، فهذا تهريج سياسي وتخبط وعصبية لا تنتمي إلى أي منطق .

والعبث الذي يحدث الآن بمحاولة إعادة إنتاج شعارات ولافتات وأدوات ثورة الشعب المصري في مواجهة طغيان مبارك لإعادة تسويقها في الميادين والشوارع الآن في مواجهة الرئيس الشرعي المنتخب قبل خمسة أشهر، والشعب يريد إسقاط النظام، وارحل، هي مراهقة سياسية، فالثورات

ليست شعارات ولافتات، وإنما سياق تاريخي وتراكم خبرات المعاناة مع الديكتاتور وتوحد شعبي وقوة أخلاقية تدعم الحق المجمع عليه بين ملايين المواطنين، ليست الثورة رخيصة إلى حد أن أي حزب أو مجموعة أحزاب بعدة ميكروفونات ولافتات يفجرونها كل عدة أشهر على خلفية أجنداتهم السياسية الخاصة، عندما ينزل متظاهروك في الشارع لكي تقول للرئيس المنتخب ارحل، فإن ملايين أخرى لأحزاب وقوى ثورية ستخرج إلى الميادين وتقول: نحمي الرئيس الشرعي المنتخب والصندوق بيننا والشعب الحكم، لأن ما تفتعله ليس ثورة وإنما ابتزاز سياسي رخيص يتوسد العنف لفرض إرادته على الآخرين، والدرس الذي أعطاه مئات الآلاف الذين احتشدوا عند قصر الاتحادية يوم الأربعاء الماضي لإعلان ولائهم للشرعية والرئيس المنتخب كان حاسمًا وواضحًا، ووصل إلى الجميع داخل مصر وخارجها ورآه العالم رأي العين وفهم الرسالة، فقط البرادعي وصباحي أغمضا أعينهما وكأنهما لم يقرأ المشهد ولم يفهما الرسالة، هما فهماها قطعًا، ولكنهما قررا العمل على حرق الوطن إن لم يرضخ الشعب المصري أو رئيس الجمهورية لأجندتهم السياسية، ولن يفلحا في ذلك أبداً، لأن مصر أكبر منهم بكثير، ومصر ليست شارع الميرغني أحد شوارع حي روكسي الذي هو أحد أحياء ضاحية مصر الجديدة التي هي أحد أحياء مدينة القاهرة، والشعب المصري أكثر وعيًا من أي وقت مضى، والثورة التي تجاوزت كل المؤامرات وفخاخ العنف المتتالية طوال ما يقرب من سنتين، ستتجاوز المؤامرة الحالية، وستصل "المحروسة" - بعون الله وحفظه وبإرادة شعبها - إلى استقرارها وأمنها ودولة المؤسسات والديمقراطية .

الحشود تعلن فشل المؤامرة

الحشود التي ذهبت أمس لحماية القصر الجمهوري من المؤامرة أصابت "رءوس" المؤامرة بالصدمة والذهول ثم التوتر والعصبية الشديدة، ثم تورطوا في العنف علنًا، والشباب الذي قتل أو أصيب أمس أمام قصر الاتحادية يتحمل دمه في المقام الأول الدكتور محمد البرادعي وحمدين صباحي وعمرو موسى وممدوح حمزة الذين حرضوا على محاصرة القصر الجمهوري وأطلقوا رسائل التحية والتمجيد في الشباب الذين حاصروا "الديكتاتور" في قصره وسبوه بأقذع العبارات وبالوا على أسوار القصر وكتبوا أحط عبارات السباب لرئيس منتخب يختلفون معه أو يعارضون سياساته، الحشود التي حمت القصر الجمهوري أمس أعلنت فشل "اللعبة" التي حاولوا بها وضع الرئيس "رهينة" إرادتهم وقرارهم، وأنذروه بأن يرضخ لقراراتهم أو يطردوه يوم الجمعة من القصر، وبدأ إعلامهم وقادتهم في نشر معالم رئاسة مصر والحكومة الجديدة التي سيشكلونها وأول القرارات التي سيتخذها المجلس الرئاسي بعد إطاحة رئيس الجمهورية، اللعبة انتهت أمس، وهذا سبب الهياج

الشديد والعصبية والاندفاع للعنف، كان مؤسفًا أن ينتهي بعض رموز المعارضة إلى التحالف مع فلول النظام السابق من أجل تصفية حساب مع شركاء الثورة، ومن أجل اختطاف الشرعية والتآمر على إرادة الشعب المصري التي شهد لها وبها العالم كله، كان مؤسفًا أن يستعين يساريون وليبراليون وناصريون بالبلطجية أو يتخذون أقباطًا دروعًا من أجل التورط في دماء المصريين، وقطع الطريق على الشعب المصري من أن يصل إلى حقه الراسخ في تقرير مصيره والاستفتاء على دستور وطنه الجديد.

لو كان الستة من الشباب الإسلامي الذين استشهدوا أمس، نحسبهم كذلك، أمام القصر الجمهوري من رعايا البرادعي أو صباحي لاستمعت إلى مناحة لا تنقطع في فضائيات الفلول وإعلام الفلول، ولكنهم تجاهلوهم، لأنهم يعرفون الآن أن الجريمة أصبحت مفضوحة، والجاني والمجني عليه واضحان وضوح الشمس، والمعتدي والمعتدى عليه أيضًا واضحان، وبالتالي لعنة الدم معروف الآن برقبة من تتعلق، والذين يتحدثون الآن عن مسئولية الرئيس محمد مرسي ولماذا لم يتدخل، تذكروا ذلك فقط بعد أن فشلت اللعبة، أول أمس كانت

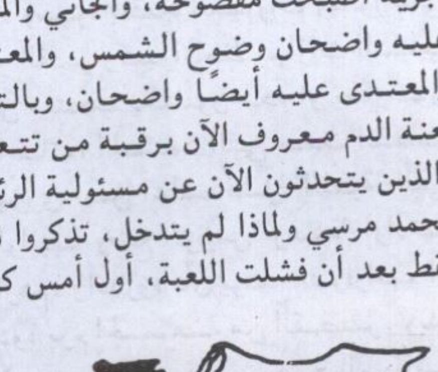

لغة الخطاب أمر ونهي وإذلال وشتائم، اليوم بعد أن فشلت اللعبة يقولون : لماذا لا يتدخل ؟ أول أمس نزعوا عنه الشرعية خمسين مرة في الليلة، حتى أصبحت تصريحات نزع الشرعية عن الرئيس التي يعلنها إعلاميون ونشطاء وأفاقون مدعاة لسخرية الناس ونكاتهم، ثم هم اليوم يقولون: أين دوره كرئيس للجمهورية ؟ وكأنه مطلوب من الرئيس محمد مرسي ليس فقط الإذعان لقراراتهم بل أيضًا مطلوب منه أن يقمع من يعارضون ابتزازهم وعجرفتهم ويطالبونه بسحق معارضيهم ومنعهم من التظاهر أو إبداء الغضب، فالشوارع والميادين والغضب والاحتجاج والمعارضة هي - حصريًا - لأنصار البرادعي وصباحي وفلول نظام مبارك.

قلنا لهم، وقال لهم العالم كله، إن مرسي ليس مبارك، والقاصي والداني يعرف أن مرسي فاز برئاسة الجمهورية قبل عدة أشهر بقرار الشعب المصري وغالبيته وملايينه، وأن مرسي لا يرحل إلا بقرار الشعب المصري عبر انتخابات حرة نزيهة وليس عبر جعجعة وابتزاز نخبة من المعارضة تحتقر الشعب وتخاف من الاحتكام إليه، وتتآمر على الرئيس الشرعي الذي اختاره الشعب، وقلنا لهم إن الشعب المصري لن يسمح لأقلية صاخبة أن تبتزه أو تزور خريطة مصر السياسية، لذلك كان ضروريًا للغاية أن يحتشد مئات الآلاف أمس أمام القصر لكي يوصلوا لهم الرسالة بوضوح أكثر.

مغامرات غيور

م. محمد أنور رياض

ماذا يريد البرادعى !!

ماذا يريد البرادعي ؟؟؟

لقد آثار زوبعة في حديثه لمجلة ديرشبيجل الألمانية عن المصريين الذين (ينكرون الهولوكوست) ... ولأن ثقافتنا من نوع (التيك أواي) وأهم مراجعها هو الفيس بوك وتويتر ثم فضائيات غسيل الأموال والتضليل فلم أندهش من سؤال أثير عن هذا النوع من الهولوكست الذي لا يأكله المصريون .. وهل هو مصنوع من لحم الحمير أم لحم الخنزير ؟؟؟.... وهل هو ألذ من طعمية أم هلال أم لا ؟؟؟؟

الغالبية العظمي من الشباب لا يعرف شيئا عن الهولوكست ولكنه يعرف أكثر عن الهولاهوب !!!

هنا نسأل هل كان البرادعي من السذاجة عندما أثار موضوع الهولوكوست (محرقة اليهود) في ألمانيا بالذات و هي البلد المتهم فيها زعيمها (في أربعينيات القرن الماضي هتلر) باضطهاد وحرق اليهود في أفران الغاز ... وقد نجح اليهود - بعد انتحار هتلر وهزيمة ألمانيا - بسيطرتهم علي إعلام الغرب ونفوذهم المالي في تجريم كل من ينكر هذه المحرقة أو يشكك في وجودها ... ونكرر ... هل كان البرادعي من السذاجة أن يثير موضوعا كهذا وهو يعلم يقينا أنه لا يعني من قريب أو بعيد غالبية المصريين في شيئ ... حَرَقُهم ... ولّع فيهم .. حطهم علي الخوازيق .... احنا مالنا !!!!

إذن ماذا كان القصد من وراء هذه الإثارة !!!

البرادعي يدرك حساسية إنكار المحرقة لدي الأوربيين ... ويدرك أيضا أن يهود بني صهيون قد ارتكبوا كل أنواع الجرائم في فلسطين كما اعتدوا علينا ولازالوا يمثلون تهديدا مباشرا لأمننا وسيكون من

الطبيعي أن يستفز ذكر الهلوكوست العديد المصريين ليكتبوا وليصرحوا بأنهم أيضا ينكرون الحرقة كيدا ونكاية في الصهاينة ... عندها تبدأ اللعبة التي يريدها البرادعي وهي تحرك العشرات من الجمعيات الغربية الخاضعة لنفوذ اليهود للضغط علي حكوماتها لكي توقف كل أشكال التعاون مع النظام المصري الذي لا يجرم كل من ينكر المحرقة ...

وهذا ينسجم أيضا مع تصريحاته الأخيرة التي يستعدي بها الغرب وأمريكا بالذات علي (الحكم غير العلماني) لمصر ...

وهذا أيضا يجيب عن أسئلة كثيرة عن استمراره ثماني سنوات رئيسا لوكالة الطاقة الذرية ثم حصوله علي جائزة نوبل للسلام وهي مكانة لا ينالها أحد إلا إذا .... وإذا ... وإذا

يا برادعي لقد سقطت ورقة التوت

حكاية

الرجل اشتري دش وقام بتركيبه أحد الفنيين .. أمر مكرر ويحدث في كل يوم.

إلا أنه

عندما فتح الرجل التلفزيون وجده لا يعرض إلا برامج عن عالم الحيوان ... يقلب بين المحطات فلا يشاهد إلا برامج عن الحيوانات !!

استدعت صرخته الفني الذي قابل غضبه بابتسامة موضحا أن الأمر بسيط لأن الدش كان موجها تجاه (زريبة البهايم) المجاورة وسيتم تصحيح هذا الوضع في الحال ... وهو فعلا ما قام به

الرجل جلس سعيدا ممنيا النفس بالمشاهدة الممتعة

بدأ يقلب المحطات

- الإبراشي وابتسامة لزجة صفراء وموضوع شاذ
- أبو حمالات
- صوت بومة تنعق وتصرخ وتعوي
- شريف ولبني يقلبون واحداً من الزباين
- الست التي تتكلم بزوايا عيونها وتختم كل جملة بعبارة وما إلي ذلك
- بتاعة روتانا ذات التاريخ الإعلامي (الناصع)
- .....
- .....
- ....

أغلق الرجل التلفزيون وقام يصرخ ليستدعي الفني ويقول له :

حول علي (زريبة البهايم)

(تمت)

م. محمد أنور رياض

مدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي (١)

الاقتصاد الإسلامي واقع بين عدم الاعتراف بوجوده عن عمد أو عن جهل من قبل الاقتصاديين غير المسلمين، وبين تقصير الاقتصاديين المسلمين في القيام بواجبهم نحو تقديم حلول عملية مبتكرة للمشاكل الاقتصادية والمالية التي تعصف بالأفراد والهيئات والدول مستمدة من قواعد ومبادئ وأخلاقيات الاقتصاد الإسلامي بشقيه النظرى والتطبيقى .. هذه المقالة تهدف إلى بيان حقيقة وجود مذهب اقتصادي إسلامي له فلسفة وأيدلوجية وقواعد ومبادئ تتميز بأبعاد أخلاقية واجتماعية تختلف كل الاختلاف عن الاقتصاديات الوضعية، وبذلك تعتبر حجر الأساس الذي يستمد منه النظام الاقتصادي الإسلامي تطبيقاته على مختلف مجالات النشاط الاقتصادي من إنتاج وتوزيع واستهلاك وادخار واستثمار .

نقاط يجب الاتفاق عليها

قبل البدء في تعريف الاقتصاد الإسلامي، وبيان تميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى هناك عدة نقاط أساسية يجب الاتفاق عليها لأهميتها :

١- الإسلام لا يقتصر على الجانب التعبدي فقط دون الجانب الحياتي أو جانب المعاملات، لأن الإسلام منهاج كامل لتنظيم حياة الناس عبادة ومعاملة لقوله تعالى : {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ} .. (النحل : ٨٩)، ولقوله تعالى : {مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ} .. (الأنعام : ٣٨)، ولقوله تعالى : {فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا} .. (النساء : ٦٥)

يؤكد ذلك أن آيات العبادات في القرآن جاءت على نحو مجمل كما في قوله تعالى: {وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللّهِ إِنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} .. (البقرة : ١١٠)، أما آيات المعاملات جاءت مفصلة كآية الدين وهي أطول آية في القرآن {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَا دُعُواْ وَلاَ تَسْأَمُوْاْ أَن تَكْتُبُوْهُ صَغِيرًا أَو كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللّهِ وَأَقْومُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُواْ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوْاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} .. (البقرة : ٢٨٢).

ليس هذا فحسب فالعبادات التي تمثل علاقة بين الإنسان وخالقة لها آثار بالغة في النفوس تنعكس على التعاملات بين الناس فالصلاة تنهى عن الفواحش والمنكرات، وهو ما يعد حماية للمجتمع كما جاء في قوله تعالى: {اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ} .. (العنكبوت : ٤٥).

والزكاة تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية لأنها تمثل إعادة لتوزيع الثروة والدخل بين الأغنياء وفئات المجتمع الثمانية المنصوص عليها في قوله تعالى: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} .. (التوبة : ٦٠).

والصوم يهذب النفوس ويجعلها تشعر بمعاناة المساكين من الجوع والعطش لذا من يرخص له بالفطر عليه أن يطعم كل يوم مسكيناً لقوله تعالى: {وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ} .. (البقرة : ١٨٤)، وفي نهاية الصوم تكون النفوس قد تهيأت لإخراج زكاة الفطر من الطعام عوناً للفقراء والمساكين، وكانت تطهيراً للصائم مما عسى أن يكون وقع فيه من اللغو والرفث.

والحج وهو من أفضل الأعمال بعد الإيمان بالله والجهاد في سبيله مرتبط بها الهدي لإطعام البائسين الفقراء كما جاء في قوله تعالى: {لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ} .. (الحج : ٢٨).

٢- عند الحديث عن الاقتصاد الإسلامي وقواعده ومبادئه وأساليب تطبيقه فإن هذا

يكون من واقع اجتهادنا البشري في الوقوف على مدلولات الآيات والأحاديث على قدر فهمنا وقدرتنا على الاستنباط من النصوص، ولأن القرآن ليس كله قطعي الدلالة فلابد من الإقرار بحقيقة وجود الاختلاف وهذا الاختلاف حال وجوده يكون مع الاجتهاد البشري وليس مع الإسلام ذاته .

٣- بناء على النقطتين السابقتين يتبين أن عدم تقديم نظرية اقتصادية إسلامية ونظام اقتصادي إسلامي رغم ثراء القرآن الكريم والسنة النبوية بالآيات والأحاديث التي تنظم الحياة كلها بما فيها الجانب الاقتصادي سببه العجز في الإدراك والفهم، أو تقصير الاقتصاديين المسلمين في البحث وإعمال العقل والفكر في استنباط المبادئ الاقتصادية وتطبيقاتها من النصوص، وليس سببه العجز في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية أو نماذج تطبيقاتها على مر الأزمنة .

٤- لتقديم نظرية اقتصادية إسلامية ونظام اقتصادي تطبيقي لهذه النظرية أمامنا طريقان :

أ- استخراج القواعد والمبادئ الاقتصادية من آيات وأحاديث الأحكام وبذلك يتشكل إطار نظري عام يكون جاهزاً للتطبيق عند ظهور المشكلات .

ب- عند ظهور مشكلات اقتصادية تحتاج إلى حلول نعرضها على الآيات والأحاديث فإذا لم تكن متطابقة يكون الاجتهاد وفق القواعد الشرعية من قياس واستحسان ومصالح مرسلة وعرف .

تعريف الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد في اللغة : مأخوذ من القصد وهو استقامة الطريق والعدل، والقصد في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، أما في الاصطلاح : فهو الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته .

الأحكام الشرعية تمتاز بأن منها الثابت ومنها المتغير، الأحكام الثابتة هي ما كانت بآيات ونصوص قطعية الدلالة من الكتاب أو السنة أو الإجماع، وهي على حال واحدة لا تتغير عنها بتغير الأزمنة والأمكنة واجتهاد الأئمة مثل آية تحليل البيع وتحريم الربا : {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} .. (البقرة : ٢٧٥)، والعديد من الآيات التي تحدد أنصبة الميراث منها قوله تعالى : {لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ} .. (النساء : ١١)، وآية تحريم الغش في الكيل والميزان {وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ} .. (المطففين : ١- ٣)، وحرمة دم ومال المسلم للحديث المرفوع : "ألا إن الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم" موسوعة الحديث، إلى غيرها من آيات ونصوص وجوب الواجبات، وتحريم المحرمات، وهذه الأحكام ثابتة لا تتغير ولا تتبدل، كما أنها تتصف بالعموم، لتطبق على جميع الناس من غير مشقة، فهي حاكمة لتصرفات الناس لا محكومة بهم .

والأحكام المتغيرة هي ما كانت بالأدلة

الظنية في سندها أو في دلالتها، وهذه الأحكام قد تتغير وفقاً لاعتبار المصلحة بتغير الزمان والمكان وأحوال الناس، وهي خاضعة لاجتهاد العلماء ولهم أن يختاروا من الأحكام ما يرونه مناسباً لمستجدات الحياة وفق مقاصد الشريعة المعتبرة من حفظ الدين، وحفظ العقل، وحفظ النفس، وحفظ النسل، وحفظ المال .

مقارنة بين المذاهب والأنظمة الاقتصادية

من المعلوم أن تطور الأفكار والآراء عبر العصور هو الذي أدى إلى ظهور الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، وهنا يجب التأكيد على أنه لا يمكن عزل أي نظام اجتماعي أو اقتصادي عن جذوره العقدية، بمعنى أنه دائما هناك مذهب عقدي ونظام مبني عليه أو نظرية وتطبيقاتها أو إطار عام وممارسة . والمفروض أن الأنظمة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق المصلحة بجلب النفع ودفع الضرر، والمصلحة قد تكون خاصة أو عامة، وقد تتعارض، ومن هنا تختلف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية بحسب موقفها من هاتين المصلحتين .

١- المذهب الاقتصادي الفردي والأنظمة المتفرعة عنه كالرأسمالية تجعل الفرد هدفها فتهتم بمصلحته أولاً وتقدمه على المجتمع، ويبرر ذلك بأنه حين يرعى مصلحة الفرد إنما يحقق بطريقة غير مباشرة مصلحة الجماعة، حيث إن المجتمع ليس إلا مجموعة من الأفراد .

فلسفة النظام الاقتصادي الفردي تقوم على المبدأ الليبرالي في الحرية، فهم يتصورون الكون آلة حركها الله سبحانه وتعالى، ثم تركها تدور بدون تدخل، وبذلك تم تأليه الإنسان على الأرض، وعلى أساس ذلك نما نظام المنافسة الحرة .

وإذا كان النظام الرأسمالي قد أدى إلى مزايا أهمها : إطلاق الباعث الشخصي والمبادرة الفردية وبواعث الرقي، فإنه أدى أيضا إلى مساوئ أهمها : اتجاه النشاط الاقتصادي إلى تحقيق أكبر قدر من الربح بغض النظر عن الحاجات العامة الأساسية، وانتشار البطالة والأزمات الاقتصادية والاحتكار وسوء توزيع الثروة وتفاقم ظاهرة التفاوت والصراع بين الطبقات .

٢- المذهب الاقتصادي الجماعي والأنظمة المتفرعة عنه كالاشتراكية، تجعل المجتمع هدفها فتهتم بمصلحته أولاً وتقدمه على الفرد، ويبرر ذلك بأنه حين يرعى مصلحة المجتمع إنما يحقق بطريقة غير مباشرة مصلحة الفرد، إذ الفرد لا يعيش إلا في مجتمع وإن قيمته هي بحسب قيمة مجتمعه، وإن تقدمه وتفتح ملكاته هي بحسب درجة نمو هذا المجتمع وتطوره .

فلسفة النظام الاقتصادي الجماعي تقوم على أساس أن هيمنة الفرد وملكيته لوسائل الإنتاج تؤدي إلى استغلال الطبقة العاملة وفقرها مما يثير هذه الطبقة ويدفعها للاتحاد حتى تقضي على مؤسسات النظام الرأسمالي

ليحل محله النظام الاشتراكي . لقد استغل "ماركس" الحقد المشتعل في قلوب العمال وشهّر بكل وسيلة باستغلال رجال الأعمال لهم، وبدلاً من أن يدعو إلى العدالة شحذ أسلحة الصراع الطبقي ودمر الملاك باسم الاشتراكية ثم استغل ذلك التيه والضلال عند المسيحيين في أوروبا ليشهر بالدين كله واعتبره أفيون الشعوب ووسيلة الاستغلال .

وإذا كان النظام الاشتراكي من الناحية النظرية يهدف إلى تحقيق مزايا أهمها : ضمان إشباع الحاجات العامة وتلافي البطالة والأزمات الاقتصادية، فضلاً عن رعاية مصلحة الأغلبية العاملة ومعالجة سوء توزيع الثروة .. لكنه أدى إلى مساوئ أهمها : ضعف الحوافز الشخصية والمبادرات الفردية وباعث الرقي الاقتصادي فضلاً عن التعقيدات الإدارية وتحكم البيروقراطية وضياع الحرية الشخصية التي هي جوهر الإنسانية .

٣- المذهب الاقتصادي الإسلامي ينفرد بعدم ارتكازه أساساً على الفرد شأن المذهب الرأسمالي، ولا على المجتمع شأن المذهب الاشتراكي، وإنما يوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأساس ذلك هو أن كلاً من المصلحتين الخاصة والعامة يكمل كلاهما الآخر، وفي حماية أحدهما حماية للآخر .

فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي

يخطئ البعض حين يتصور أن المذهب الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي النابع منه مزاج مركب بين الرأسمالية والاشتراكية يأخذ من كل منهما جانباً وحقيقة الأمر أن الاقتصاد الإسلامي له فلسفة اقتصادية متفردة تقوم على مبادئ عقائدية تنبني على كون الإنسان مستخلفًا من الله في الأرض كما جاء في قوله تعالى : {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً} .. (البقرة : ٣٠)، والخلافة في الأرض تكون لعمارتها واستثمار خيراتها التي سخرها الله له،وذلك فى قوله تعالى : {وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا} .. (هود : ٦١)، وعليه وهو يمارس دوره في عمارة الأرض أن يأتمر بأوامر الله وينتهي عن نواهيه لقوله تعالى : {أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ} .. (الأعراف : ٥٤)، وبذلك يتم الجمع بين الروح والمادة في الاقتصاد، فتنشأ خاصية الإحساس بالله تعالى ومراقبته في كل نشاط اقتصادي، وذلك بهدف إقامة مجتمع المتقين وتحقيق الغاية الأسمى وهي العبودية لله لقوله تعالى : {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلا لِيَعْبُدُونِ} .. (الذاريات : ٥٦) .

تميز النظام الاقتصادي الإسلامي

المبادئ العقائدية والأخلاقية والمفاهيم والأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي وتحكم نشاطه الاقتصادي تتطلب من الأفراد عند ممارسة النشاط الاقتصادي التزام الصدق والأمانة وحظر الغش وحسن الوفاء، وعدم مضارة الغير، وأن يكون العمل في أساسه مشروعاً، وهذه المبادئ والمفاهيم مختلفة تماماً عن تلك التي تقوم عليها الأنظمة الاقتصادية الأخرى، كما أن الاقتصاد الإسلامي قائم على أيدلوجية الوفرة، ويعتبر أن الندرة سببها سوء استخدام الموارد أو العجز عن اكتشافها لقوله تعالى: {وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ} .. (الحجر: ١٩)، بل إن نظرة الإسلام إلى التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في الحياة نظرة تعاون وتكامل، وهي نظرة تختلف تماماً عن نظرة المذاهب والأنظمة الاقتصادية الأخرى التي تنظر إلى هذه التناقضات نظرة تصارع واقتتال.

يظهر تميز تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى في ثلاث مجالات رئيسية هي: مجال الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومجال الملكية، ومجال التوزيع.

أ - في مجال الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة

الحرية الاقتصادية للأفراد في الإسلام حرية حقيقية والمنافسة الحرة الشريفة هي أساس الاقتصاد الإسلامي، فالأفراد والشركات لهم حرية العمل في الإنتاج المباح بدافع المصلحة الخاصة، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى الضرر بالآخرين.

ولكن حرية الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي لا تبيح لهم إنتاج المحرمات كالخمور، ولا تجيز لهم التعامل بالربا أو الاحتكار، ولا تخولهم حبس المال عن الإنتاج أو صرفه على غير مقتضى العقل، ولا تسمح لهم بالإضرار بحقوق الآخرين أو المغالاة في تحديد أسعار السلع والخدمات.

وإن كانت حرية الأفراد الاقتصادية ستؤهلهم للقيام بكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يتطلبه المجتمع، وذلك بغرض تحقيق الربح "كفرض كفاية"، فإن عجزهم عن القيام ببعض أوجه النشاط الاقتصادي لتكاليفه الباهظة كمد خطوط السكك الحديدية وإقامة الصناعات الثقيلة، أو إعراضهم عن القيام ببعض أوجه النشاط التي لا تحقق لهم أرباحًا كإنتاج الأسلحة الحربية، أو انحرافهم بمحاولة استغلال المشاريع الخدمية كالمدارس والمستشفيات فإنه في مثل هذه الأحوال يصير شرعاً "فرض عين" على الدولة أن تتدخل وتقوم بأوجه هذا النشاط ليس هذا فحسب بل وتراقب سلامة النشاط الاقتصادي كله بنظام الحسبة.

يتحدد السعر العادل للسلعة أو الخدمة بالتفاعل الحر بين قوى العرض والطلب،

ويقصد بالسعر العادل السعر الذي ينال رضا أطراف التبادل في السوق بحيث يغطي تكاليف الانتاج ومعدل ربح عادي، ناتج عن حرية منافسة مشروعة بدون اتفاق أو تواطؤ بين فئات المنتجين أو البائعين أو فئات المشترين .

تتمتع جميع عمليات التبادل الداخلية أو الخارجية بالشفافية المطلقة، وتعتمد على أسس متينة من الصدق والأمانة وبدون أي غش أو خداع أو تضليل، والالتزام ببيع السلع حسب مواصفاتها الحقيقية وليس المغالاة في الدعاية والإعلان وذلك لمنع الضرر عن المشترين والبائعين .

فالحرية الاقتصادية للأفراد، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وانفرادها ببعض أوجه هذا النشاط، يكمل كل منهما الآخر، فكلاهما يقره الإسلام في وقت واحد، وكلاهما أصل وليس استثناء، وكلاهما مقيد وليس مطلقًا .

ب - في مجال الملكية

حرية تملك الأفراد لوسائل الإنتاج مكفولة ومصونة بالشرع وهي الأصل وتدخل الدولة هو الاستثناء، وهو تدخل محدود لضرورات ومصالح شرعية تمنع إلحاق الضرر بباقي أفراد المجتمع أو تصحيح لملكية تم حيازتها أو التصرف فيها بطريق غير شرعي .

فالملكية الخاصة مصونة ولكنها ليست مطلقة، بل مقيدة من حيث اكتسابها ومن حيث استعمالها، إذ المالك الحقيقي للمال في الإسلام هو الله تعالى والبشر مستخلفون فيه وفقاً لمراد وتوجيهات المالك الحقيقي .. والإسلام يقر الملكية الخاصة والعامة في وقت واحد وهما مكملان لبعضهما، وكلاهما ليس مطلقاً بل هو مقيد بالصالح العام .

جـ - في مجال التوزيع

إن أساس التوزيع في الاقتصاد الإسلامي هو الحاجة في المقام الأول ثم يأتي العمل والملكية والمخاطرة في المقام الثاني، بحيث يضمن الإسلام "حد الكفاية" لكل مواطن، وذلك كحق له كإنسان يكفله له المجتمع أو الدولة بغض النظر عن جنسيته أو ديانته لقوله تعالى : {وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ .. وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيراً}

.... (الإسراء : ٢٦) .

ويحرص الإسلام على تحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع والعدالة في توزيع الثروات والدخول كما في قوله تعالى : {كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ} .. (الحشر : ٧) .. وهذه قاعدة أساسية في النظرية الاقتصادية الإسلامية، فالملكية الفردية معترف بها ولكنها محددة بهذه القاعدة، فكل وضع ينتهي إلى أن يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم هو وضع يخالف النظرية الاقتصادية الإسلامية، كما يخالف هدفاً من أهداف النظام الاجتماعي كله، لذلك حرم الإسلام الربا وحظر الاحتكار وهما الوسيلتان الرئيسيتان لجعل المال دولة بين الأغنياء .

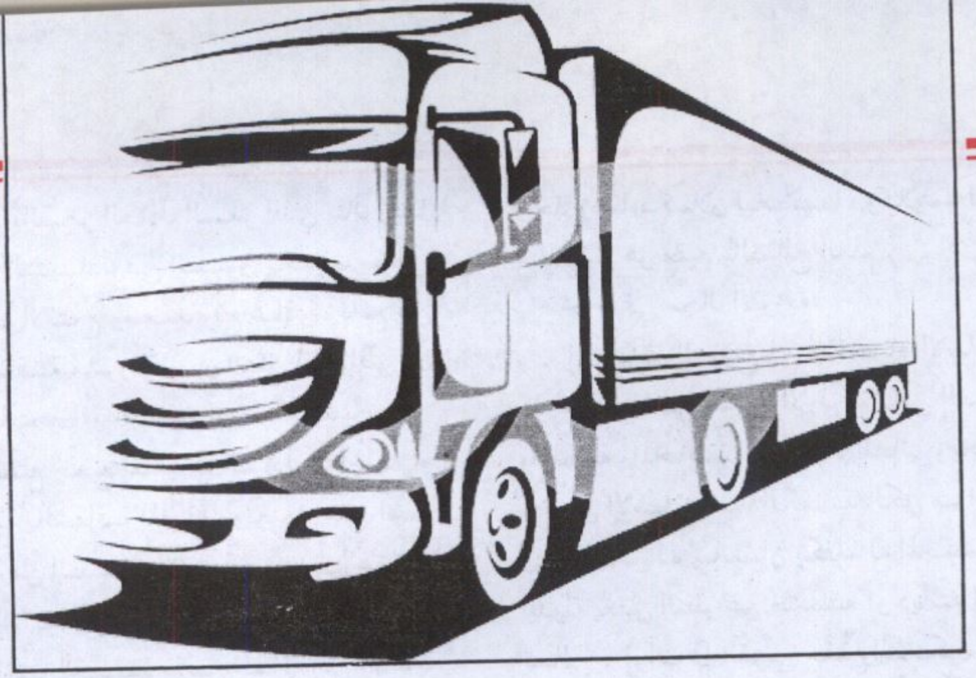

النهوض بالاقتصاد وتنميته واجب قومى

منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والعالم يخيم عليه شبح الركود الاقتصادي فالولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر اقتصاد في العالم تجاوز دينها العام في أغسطس ٢٠١٢ حاجز الـ ١٦ تريليون دولار وفقاً لما أعلنته وزارة الخزانة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي تحول إلى كتله من الديون ودوله على شفا الإفلاس، واليورو مهدد بالزوال، وبقية دول العالم بما فيها الدول العربية والإسلامية تعاني مشكلات انخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة وزيادة نسبة التضخم .

هذه الأزمات المالية والاقتصادية العالمية تجعل النهوض بالاقتصاد يتطلب اتباع سياسة الاعتماد على الذات، وعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية من دول تعاني هي الأخرى أزمات وتحتاج إلى مساعدات، لذا يجب البدء في تطبيق أدوات الاقتصاد الإسلامي الداعمة للتنمية الاقتصادية من زكاة ووقف وقرض حسن، ومنع معوقات التنمية الاقتصادية بتحريم الربا والاحتكار ومحاربة الاكتناز، والاستفادة من الموارد المادية والنقدية العاطلة باعتبار أن النهوض بالاقتصاد من أولويات المرحلة وواجب الوقت .

إن ثورة المحتجين حول العالم ضد الرأسمالية ومطالبتهم بتطبيق المعاملات المالية الإسلامية تعتبر دعوة للاقتصاديين الذين يوقنون بوجود اقتصاد إسلامي بشقيه النظرى والتطبيقى، ويؤمنون أنه صالح لكل زمان ومكان، أن يوحدوا جهودهم ويوجهوها نحو تقديم حلول عملية مبتكرة لمشاكلنا الاقتصادية مستمدة من الاقتصاد الإسلامي ويعملوا على تطبيقها بدلاً من تسول الحلول من النظم الاقتصادية الاشتراكية والرأسمالية التي لم تحقق لنا سوى الأزمات والتأخر .

عبد الفتاح محمد صلاح

مشرف موقع الاقتصاد العادل

مصر في الطريق إلى استعادة الذات .. برؤية تركية

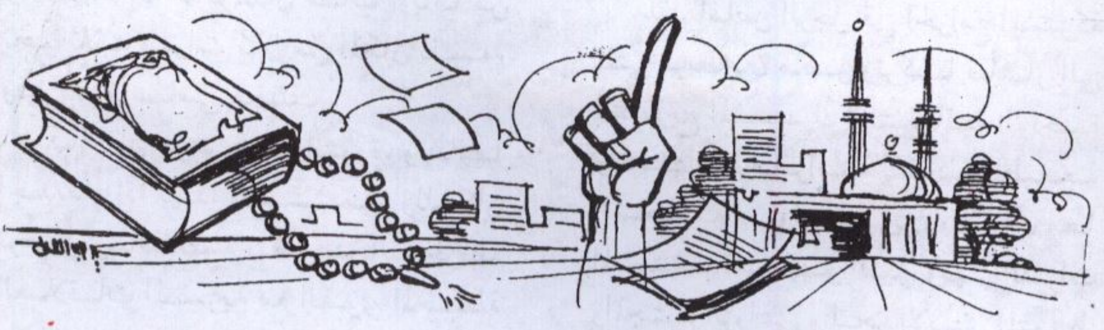

د. خالد فهمي

١- استهلال : شهادة تركية

لم تكن الشهادة التي صرَّح بها السيد رجب الطيب أردوغان المتضمنة عمق العلاقات المصرية التركية هي الأولى، ولن تكون الأخيرة بطبيعة الحال لأكثر من اعتبار .

وقد سبق منه أيضًا أن قال : "تتبوأ العلاقات التركية المصرية مكانةً متميزةً فقد عاش الشعبان جنبًا إلى جنب سنوات طوال وكأنَّ القدر قد جمعهما على مصيرٍ واحد وتنفسوا جواً دينيًا وفكريًا واحداً وتقاسموا قيم حضارة واحدة، وكافحوا من أجل نفس القيم الإنسانية الرفيعة" كان ذلك ٢٠٠٦م في تقديمه لكتاب : الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي للدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو ترجمة : صالح سعداوي ص ١٣ دار الشروق بالقاهرة ٢٠١١م .

وها هو ذا يعود اليوم لتفصيل القول فيما جاء عابراً في العبارة المنقولة منذ قليل .. جاء الرجل إلى القاهرة ليعلن تفصيلات الروابط وتقديره لها من جامعة القاهرة يوم السبت الثالث من المحرم ١٤٣٤هـ الموافق السابع عشر من شهر نوفمبر ٢٠١٢م .

٢- دلالات الزيارة، قراءة في الأبعاد المكانية والزمانية :

إن تأمل هذه الزيارة على الرغم من أنها ليست الأولى لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير يفضي إلى الخروج بعدد من العلامات المهمة التي يدعمها دراسات تحليل الخطاب من أهمها :

أولاً - تأكيد تعديل مسارات الطريق التي تنتجها مصر بعد ثورة شعبها العظيم في ٢٥ يناير، وهو التعديل الذي طال ما يلي :

أ - الرؤية، بحيث صارت العلاقات المصرية التركية، وهي علاقات إسلامية

بديلاً في التراتب عن غيرها من العلاقات ولا سيما إذا تذكرنا أن خطاب أوباما من نحو ثلاث سنوات كان من المكان نفسه، وفي سياق سياسي مختلف .

ب - إن حرص مصر الثورة، ونظامها الجديد أرادا بهذا الاستثمار وللمكان توصيل رسالة مهمة تتعلق بتخالف خريطة العلاقات المصرية مع القوى المحيطة وتقديم القوى المنتمية للحضارة الاسلامية على غيرها في قوائم ترتيب أطراف العلاقات .

وهي الرؤية التي يدعمها اختيار توقيت الزيارة على رأس السنة الهجرية بما هي رمز جبار لأكبر تغيير في مسار الفكرة الإسلامية تاريخيًا .

أطراف العلاقة

إن عودة العلاقة قوية فاعلة مثمرة بين مصر وتركيا يدعم البنية الثقافية والحضارية التي طالما حكمت الدولتين، وهو ما بدا واضحًا في محددات هذه العلاقات في خطاب الرجل .

جـ - تأكيد حاجة المؤسسات المصرية العريقة إلى ادراك أبعاد تعديل المسار .

٣- الرؤية التركية للمسيرة المصرية بعد الثورة .

إن تحليل خطاب رئيس الوزراء التركي يقود إلى أن التخطيط الإستراتيجي لمصر الثورة ينبغي أن يضع في الحسبان مجموع المحددات التالية :

أولاً .. دعم محددات الهوية :

لقد أفاض الرجل في الجوامع المشتركة التي تربط بين مصر وتركيا فأشار إلى التاريخ المشترك والثقافة الواحدة والمحددات الجغرافية المشكلة للطبيعة الشخصية لسلوك المصريين والأتراك معًا المستمدة من نهر النيل ونهر الفرات والمجتمع الزراعي والبحر الأبيض المتوسط والدين الواحد والتقارب اللغوي .

ثانيًا استمداد قيم الثورة المصرية من المصادر المحلية التي غذَّتها الثقافة الإسلامية حتى وصل إلى أن يقرر ما يلي:

أ - أن الحرية لب حضارتنا .

ب - وأن الإنسان وكرامته أصل ثابت من أصول حضارتنا .

جـ - وأن العدالة ركن من أركان تصورنا الإسلامي .

د - وأن المساوة أصل أصيل عندنا .

وفي هذا السياق يبرهن رجب طيب أردوغان على ذلك بما يسوقه من نصوص المرجعية الإسلامية؛ حيث استشهد في سياق تأصيل مبدأ المساواة بالحديث الشريف : "لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى".

وإذا كان أساتذة التاريخ والحضارة والسياسة يقررون أن الإصلاح ينبغي أن يكون صناعةً محليةً فإن أردوغان يقرر بعباره واضحةً تمامًا : أن الإصلاح صناعة محلية ولسنا في حاجةٍ إلى نموذج مستورد"، وهي رؤية حضارية ثاقبة

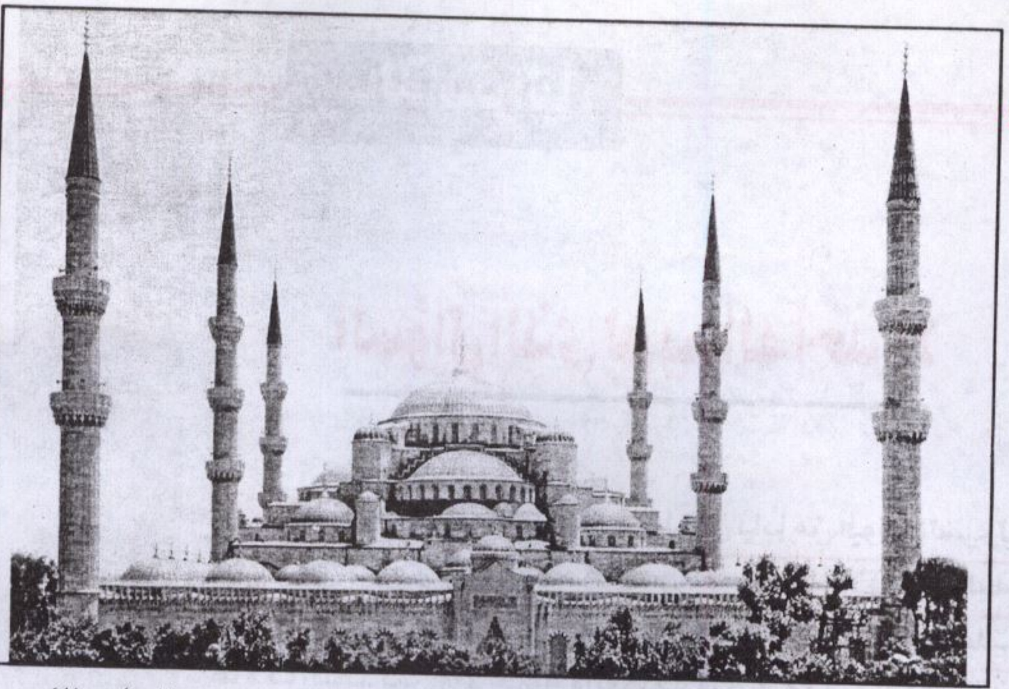

يدعمها الفحص العلمي لمسألة الإصلاح يقول طارق البشري في تقديمه لعدد الإصلاح في الأمة من كتاب أمتي في العالم ٢٠٠٦م ص ٧ : "إن أول شروط الإصلاح الحقيقي هو أن يكون صناعة محلية صرفًا في حالة الأوطان القطرية وصناعة حضارية واعية في حالة الكيان الأشمل؛ الأمة ومن ثم يتشكل هذا الإصلاح في ممارساته وإجراءاته ثم في تكوينه من المادة الوطنية والحضارية دون غيرها".

وهذا الذي يدعو إليه أردوغان المصريين لم يأت من باب التعصب للفكرة الإسلامية تعصبًا عاطفيًا غير مبرر وغير خاضع لقراءات التجارب الحية المعاصرة، وإنما جاء بعد تجربة تركية مريرة قاسية استوردت فيها النموذج الغربي في الإصلاح فكان وبالاً عليها في فترات سابقة مما كان له تأثيره في التحول إلى الإصلاح وفق النموذج الوطني الذي يستمد قيمته من الحضارة الإسلامية .

ومصر مدعوة الآن أن تتبنى نسقًا إصلاحيًا نابعًا من الذات ومرويًا بماء هويتها ؛ ذلك أنه على حدٍّ تعبير طارق البشري : "قد تبيَّن لنا من تجارب الإصلاح ومحاولاته عبر القرنين الأخيرين كيف كانت الفكرة ذاتها عند نقلها من بيئتها إلينا تتخذ وضعًا فاسدً" .

وأن أرجو جماعات العلمانيين والليبراليين واليساريين المصريين أن يعوا صوت الرجل، ويسعوا إلى تهيئة أجواء الاستقرار بعيد المدى؛ لأنه شرط من شروط نهضة مصر .

إن مصر قادرة بإذن الله تعالى على النهوض لامتلاكها مصادر طاقة حضارية كامنة، ولامتلاكها جيلاً ممتداً ضخمًا من الشباب يمثل أكثر من نصف سكانها .

عاشت مصر حرةً أبيةً عزيزةً ماجدة .

السؤال الذى لم يسأله أحد !!

عندما يعقد الزند مؤتمراً فاعلم أن باباً من أبواب السيرك قد انفتح لتتفرج على حلقة جديدة من مسلسلاته الهزلية : يقدم الزند ضيفه الدكتور إبراهيم درويش فيضفى عليه هالات التقديس والإجلال والعظمة ويصفه بأستاذ الأساتذة وكبير فقهاء القانون .. ويصف مؤتمره بأنه مجلس عِلم تحفّه الملائكة، ويستشهد بحديث مدسوس على رسول الله يقول : "مجلس علم خير من عبادة ستين عاماً" إنه كعادته يلتقط من بركة الثقافة المغشوشة ما يعزّز كلامه، ولو كان قاضياً حقًّا لتثبّت من صحة الحديث أولاً، ولو فعل لوجد أن علماء الحديث يقولون إنه "حديث موضوع" لم تثبت نسبته إلى النبى .. ولكن الزند مطمئن إلى أن أتباعه ومستمعيه لن يراجعوه؛ فهم فئة من الناس محدودو الثقافة، محدودو الذكاء، قفزوا إلى مناصبهم بدرجة مقبول، لمجرد أنهم أبناء قضاة ومستشارين، فى هذه المؤسسة العريقة التى أفسدها الطاغية المخلوع عبر ثلاثة عقود .. فلننظر ماذا قاله أستاذ الفقهاء القانونيين إبراهيم درويش فى مجلس العلم الذى تحفّه الملائكة بأجنحتها ..!

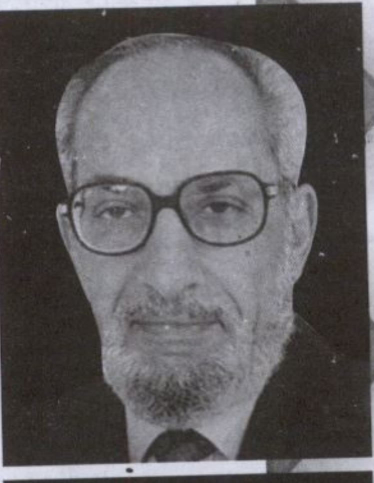

محمد يوسف عدس
مستشار سابق بهيئة اليونسكو

بعد أن أطلق مبالغة بالونية كبيرة وصف فيها القضاة بأنهم "أعظم مافى مصر على الإطلاق ..!! مبالغة مهولة لم يسبقه إليها عاقل فى مصر، وكأن مصر قد خلت من العلماء والعباقرة والرجال العظماء الذين يشار إليهم بالبنان فى العالم، لا أحد ينكر أن القضاة - خارج دائرة المصفقين للزند - لهم كل التقدير والاحترام، ولا أحد ينكر قيمتهم وفضلهم، وأنا على ثقة أن هؤلاء القضاة المحترمين - لتواضعهم - يشعرون، بالخجل من هذا النفاق الفاقع ويعتبرونه إهانة لهم وإهانة لمصر وشعبها، ويتبرءون من هذا الوصف الذى لا يمكن أن يصدر من أكاديمى متّزن يحترم الحقيقة ويحترم عقول الناس الذين يستمعون إليه ..

لقد مضى المستشار إبراهيم درويش بعد هذه المقدمة فى وصْلة من المبالغات هى أقرب إلى الهمز واللمز والتجريح لا تليق بكاتب هزليّ، ناهيك أن يكون محسوبًا من الأكاديميين والقانونيين .. قال : الدستور عكّ كبير، وعبث بالأمة، ولم يحدث فى أى دولة متخلّفة، ولا يصلح لكتابة أغنية بذيئة .. ولا يصلح كتابًا للقراءة غير الرشيدة لتلاميذ الابتدائي، وسخر من التأسيسية (وفيها قامات قانونية وأكاديمية أعلى منه وأشرف قدراً فى المجتمع)، وتهكّم على تصريحاتهم حول الجهد وعدد الساعات الطويلة التى أنفقوها فى صياغة الدستور، وأخذ يغنى لمحمد عبد المطّلب أغنيته الشهيرة "سبع سنين فى العطارين" .. ثم تحوّل بغير مناسبة ليهاجم رئيس الجمهورية متهكّما عليه : "واحد بيحب صلاة الجمعة والخطب .. واحد غاوى احتفالات وخطب حتى إننا لأول مرة نجد صلاةً بها خطبتان"، ولو كان هذا الرجل حريصًا على حضور صلاة الجمعة، ولديه قليل من الفقه، لعلم أن خطبة الجمعة نفسها عبارة عن خطبتين تفصلهما استراحة قصيرة، فهكذا تعلّمنا من رسولنا صلى الله عليه وسلم ..

بهذه اللغة البذيئة والعامية الركيكة شاهدتُ اللغة العربية تحتضر فى مؤتمر الزند الذى تحفّه الشياطين، فما كان للملائكة أن تنحدر إلى هذا المستوى .. لم أر مناقشات جادة لبنود الدستور ولا رأيت مجلس علم، ولكنى بالتأكيد رأيت جلسة خصوم سياسيين، تنضح بالمقت والكراهية، وتتناثر فيها ألوان من البذاءات والجهالة والتطاول على الناس، لا تليق بقضاة مصر أن يتفوهوا بها ولا أن يستمعوا إليها ..

وبقى عندى سؤال واحد لا أظن أن أحداً سأله من قبل رغم بداهته : إذا كان المقصود بمؤتمر للقضاة أو الأكاديميين أن يكون جلسة مناقشات فى موضوع هام مثل الدستور المصري، ألم يكن أولى بأصحابه أن يجتمعوا بعيداً عن أضواء الكاميرات ومكروفونات الفضائيات ..؟، ثم إذا توصلوا إلى نتائجَ مهمة أو مفيدة للناس، يعلنون عنها بطريقة متواضعة

تليق بالعلماء والقضاة .. ولو كانوا وطنيين حريصين على مصلحة بلادهم وشعبها، يبعثون بها إلى الجهات المعنية فى الدولة لتضعها فى الاعتبار والنظر؟! ولكننا رأينا أنه لم تحدث مناقشات من أى نوع، سِوَى ما أمْلاه الزند ودرويش، فما سر اهتمام الزند بالاستعراضات الفضائية فى كل مرة يعقد فيها اجتماعًا..؟!

لا أجد عندى إجابةً منطقيةً فلا مجال للمنطق هنا؛ فعندما تكون فى السيرك إما أن يعجبك المشهد فتصفّق له، وإما أن تشعر بالهلع فتضع يدك على قلبك، وإما أن تتعجّب لأداء البهلوانات .. فتمصمص شفتيك لسذاجة الحركات الممزوجة بالغباء!

نوْبات الصّرع السياسيّ

مع اقتراب الشتاء تبدأ النوات العاصفة فى الإسكندرية : وتتوالى تبَاعًا حتى شهر مايو .. يصنفها الجغرافَيون ضمن ظاهرات التطرف المناخي، إذ يصاحبها عادةً عواصف، وبرق ورعد وأمطار غزيرة وهبوط شديد في درجات الحرارة، تتلاطم فيها الموجات الغاضبة بالمصدّات الحجرية و تعلو سور الكورنيش لتقذف برذاذها على السيارات المارة وتغرق الطريق بالمياه .. ولكن سرعان ما تنداح العواصف ويصفو الجو وتعود الابتسامة للثغر الجميل ..

وكما فى الطبيعة نوّات تقلب التوازن والاستقرار المناخي رأسا على عقب، يعانى المناخ السياسي فى مصر بعد الثورة نوّات عاصفة، هى أقرب شبها بنوْبات الصَّرَعِ، التى تجتاح المريض فجأة، دون مقَدّمات، لتستمر فترة من الوقت غير معلومة .. فلا تنقشع حتى تكون قد أنهكته وأفرغته من الطاقة والحيوية ..

وهكذا تفعل نوبات الصَّرَعِ السياسي، تنفجر فجأة ؛ حيث تتصادم القوى وتتصارع المصالح المتناقضة، ويتعالى الضجيج والصياح وتتقاذف الأطراف المتنافرة بالاتهامات والتهديدات، ويتوعّد بعضها البعض الآخر بالويل والثبور .. ثم تهدأ الحالة بعض الوقت .. فى انتظار نوبة صَرَعٍ سياسيٍّ تالية ..

لا شكّ أنه توجد فروق جوهرية بين نوّات المناخ السّكندري، ونوْبات الصَّرعِ السياسي، منها : أن النوّات عندما تنتهى يصفو الجو وتشرق الابتسامة فى وجه المدينة الجميلة، أما نوبات الصَّرَعِ فعندما تصل إلى منتهاها تنحسر موجاتها قليلا، لتتراكم وتستجمع قواها استعدادا لنوبة تالية.. ومنها أن النّوات المناخية طبيعية تخضع لقوانين كونية.. يسهل التنبؤ بمواعيدها والاحتياط لها والتقليل من مخاطرها، أما نوبات الصرع السياسي عندنا فهي من صناعة البشر .. يصعب التنبؤ بها ؛ لأنها تدور داخل العقول والضمائر، ودهاليز العلاقات الخفية والتدابير السرية، والمؤامرات الصغيرة .. وليس هناك كائنٌ أشد خُبْثًا، وأقدر على

تبرير انحرافاته من الإنسان السياسي .. وفى لعبة الصراع السياسي القذرة، المنهزم هم أصحاب النوايا الطيبة، الذين يظنون بخصومهم خيراً ويصدِّقون وعودهم، غير مدركين أن هذه الوعود إنما هى مجرد شراك تُجهّز لجندلتهم والإيقاع بهم عندما تَسْنح الفرصة ..

تدور نوبة الصَّرَع الحالية حول ثلاثة محاور رئيسية : المحور الأول - مسودة الدستور والجمعية التاسيسية المنوطة بوضعه، والثانى- الرئيس محمد مرسي .. من حيث سلوكه الشخصي، وتقييم أدائه وإنجازاته، وحكومته .. والمحور الثالث - حزب الحرية والعدالة والإخوان المسلمين كحزمة واحدة، تشمل فى إطارها - بشكل ضبابيّ - كل التيارات والفصائل الإسلامية، فيما يسمى بـ(الإسلام السياسيّ) ..

هذه المحاور هى الهدف الذى تُصَوَّبُ إليه السِّهام من جميع التيارات والأطراف السياسية الأخرى : من ليبراليين ويساريين وفلول النظام السابق، والمتطرفين من مختلف الطوائف .. وتنساق فى هذه الجوقة مجموعات وأفراد لديهم حساسيات فكرية، وتخوّفات رُهابية، من صعود التيارات الإسلامية فى الأفق السياسيّ وقوتها فى الشارع وقابليتها لدى الجماهير .. يتضامن مع هؤلاء بؤر متعفنة فى الإعلام، والقضاء ..

كل أطياف المعارضة مُجْمِعون على الآتى : أن الدستور الذى تُعرض مسودته للنقاش هو دستور سيء، ويبالغ البعض فى اعتباره أسوأ دستور مرّ فى تاريخ مصر، ومن ثَمّ ينبغى إلغاؤه وإلغاء الجمعية التأسيسية، وإعادة تشكيلها من جديد .. أما الرئيس محمد مرسي فهو رئيس فاشل لا يصلح لإدارة البلاد، وحكومة قنديل حكومة فاشلة عديمة الخبرة، وأما الإخوان وحزبهم فلديهم مخططات ينفّذونها لأخونة الدولة والانفراد بالسلطة وإقامة دكتاتورية دينية أسوأ من دكتاتورية مبارك .. فهل هناك أدلة على هذه المزاعم ..؟! أقول : بكل تأكيد لا توجد أدلة .. وحيث يعوزهم الدليل يلجئون إلى هذه الوسائل : الحديث عن النوايا الخفية .. اختلاق أدلّة مزوّرة .. الافتراءات والأكاذيب الفجّة، استباحة الأعراض لدرجة السب العلني، والتهديد باستخدام العنف والبلطجة المادية والمعنوية ..

ولتزييف الحقيقة على الناس يستخدمون شعارات براقة مثل : قدسية القضاء، واستقلاله، والدفاع عن الثورة والديمقراطية والدولة المدنية، وحقوق المرأة، والعدالة الإجتماعية وحقوق الفقراء والعمال والفلاحين إلى آخره .. والسؤال البسيط هو إذا كنتم تدافعون عن هذه المبادئ العظيمة وتنحازون للعمال والفلاحين والفقراء وهم الأغلبية العظمى، فلماذا لا ينحازون إليكم ويخرجون فى

مليونياتكم التى تدعون إليها، لتعزيز موقفكم، فلا يستجيب لكم سوى بضعة آلاف من أعضاء أحزابكم، معززين بفرق من البلطجية وفلول النظام السابق ..؟! ولماذا كلما جاءت الملايين إلى صناديق الانتخابات تخذلكم وتمنح أصواتها للإخوان، والإسلاميين بصفة عامة ..؟! بعض أحزابكم لم يحصل على مقعد واحد فى البرلمان، وأعلاكم صوتا، وأكثركم صخبا مثل حزب التجمع لم يحصل على أكثر من مقعد أو مقعدين ورئيس الحزب نفسه منبوذ من الشعب لا يجرؤ على ترشيح نفسه فى الانتخابات .. أتدرون لماذا ..؟

لأنكم تتصورون أن الشعب ساذج وجاهل بحقيقة أنكم تعادون عقيدته الإسلامية وتؤسسون مواقفكم وجهودكم وعلاقاتكم السياسية على هذا العداء المبدئيّ .. نائب حزبكم سمير فياض فى آخر تصريحاته يلفّ ويدور ليؤكد فى النهاية أن الشريعة الإسلامية لا تصلح إلا للعصور الوسطى .. وأما رئيسكم رفعت السعيد فقد يئس من المسلمين فذهب يلتمس التأييد من المسيحيين، ويتمسّح بالدفاع عن حقوقهم، ولكنهم يعلمون أن خصومته للأديان خصومة مبدئية، فمن منظوره الشيوعيّ "الدين (أي دين) هو أفيون الشعوب، إن بعض المتطرفين منهم مستعدون للاستفادة من تصريحاته هو ونائبه، فى صحفهم ومواقعهم الإلكترونية .. ولكن الأقباط فى مصر غير مستعدين لشراء حزب التجمع وأيديولوجيته، لأنهم يعرفون وزنه الحقيقى بين الجماهير المصرية .. ولذلك يحرص رفعت السعيد على تلبية دعوات إقباط المهجر خصوصا فى استراليا حيث أراه هنا يكثر من زياراته مدفوعة الأجر والإقامة فى ملبورن، ليتحدث من نوافذهم الإعلامية وإذاعتهم .. فلا يجد غير موضوع واحد هو الهجوم على الإخوان والتخويف منهم وضرورة استئصالهم من الساحة السياسية .. لأنهم خطر ماحق على المسيحيين وعلى مستقبل مصر ..! وعلى عادته لا يقدم أدلّة وإنما أكاذيب، واتهامات وسباب ..

هذه هى مجمل الصورة كما تبلورت، وتم استقطابها إلى أبعد المدى فى نوبة الصرع السياسي الراهنة .. إذ يبدو لى أن التوافق قد أصبح مستحيلا، بين التيارات المعارضة وبين التيار الإسلامي الأبرز الذى يُنسب إليه رئيس الجمهورية .. فما الأهداف الحقيقية المشتركة بين كل هذه الأحزاب والقوى المعارضة ..؟ وما الذى يدعِّم موقفها المتطرف ..؟ وهل تفلح فى تحقيق أهدافها، أم أن فشلها إحتمال وارد ..؟! وهل هناك مخرج من حالة الاستقطاب الذى يوشك أن يشعل حربا أهلية فى المجتمع ..؟!

القوى المُتَربِّصة أصبحت على يقين أنها عاجزة عن تحريك مليونية حقيقية فى الشارع تساند توجّهاتها، وعاجزة عن

اكتساب ثقة الجماهير الواسعة فى أي استفتاء أو انتخابات قادمة، وتعلم أنه يستحيل عليها أن تحصل على أغلبية أصوات تمكّنها من الحكم، ومن ثم فهي تسعى لتدمير ما أنجزته الثورة، بكل ما تملك من قوة الإعلام وقوة المال الحرام، وقوة أصحاب بعض المراكز فى السلطة القضائية التى أصبح انحيازها السياسي واضحا ومعلنا، وأقصد بذلك المحكمة الدستورية، ومجلس إدارة نادى القضاة و الزند على رأسه، ثم النائب العام ..

هناك أهداف مرحلية للمعارضة هى : تدمير الدستور والجمعية التأسيسة، وزعزعة الاستقرار فى المجتمع، وإضعاف الثقة فى مؤسسة الرئاسة والحكومة، بإثارة الشبهات وإطلاق الأكاذيب حولهما، والتركيز على السلبيات وتضخيم الأخطاء وإشغال الوعي الجماهيري بقضايا ثانوية تافهة .. ولكن لا ينبغى أن نفهم أن الحالة المرضية بهذا السوء، الذى تبدو عليه فى الظاهر؛ فهي ليست متردّية لدرجة اليأس والقنوط .. بل هناك بوادر مقاومة بدأت تتدفّق فى جهاز المناعة ضد هذه الفيروسات المرضية ..

لقد بَدَتْ الجبهة القضائية متصلّبة فى تحدِّيها لمؤسسة الرئاسة، بعد فشل محاولة إزاحة النائب العام، ولكن بدأت الصورة تتغير كثيرا لتكشف لنا عن قوى لا يُستهان بها فى قلب مؤسسة القضاء تعلن معارضتها للزند وللنائب العام ؛ فقد تبرأ المستشار محمد ممتاز نصار رئيس مجلس القضاء الأعلى من بيان الزند وأكد على أن "المجلس" ليس مسئولا عما قاله رئيس نادي القضاة .. كما عقد مستشارو هيئة قضايا الدولة مؤتمرا صحفيا أكدوا فيه أنهم سيشاركون في الاستفتاء ويشرفون عليه باعتباره واجبا وطنيا، معلنين تأييدهم لمسودة الدستور ورافضين للضغوط التي يمارسها الزند وجناحه على الجمعية التأسيسية .. ويأتى فى هذا السياق تأكيد وزير العدل المستشار أحمد مكي، إن الدستور المصري سيصدر في موعده وإن قضاة مصر سيشرفون على استفتاء الدستور، ولن يستجيبوا لدعوة مجلس إدارة نادي القضاة بمقاطعته، كما أكد أن مجلس القضاء الأعلى سيحقق في البلاغات المقدمة ضد النائب العام ويحيلها للتحقيق إذا ثبتت جدِّيتها .. وللحديث بقية فى مقال لاحق بإذن الله .

غزة تحت القصف من جديد

أذكر فى محاضرة لبروفسور "آلانْ بيشنْس" منذ عدة سنوات - فى الجامعة الوطنية بكانبرا - إشارته إلى حقيقة نفسية عميقة الجذور فى الثقافة الأمريكية حيث قال : "إن الكثرة الغالبة من الأمريكيين ضحايا لأيديولوجية "القوة الأعظم" التى يعتقدون أنهم يملكونها، هذه القوة المتضخمة توحى إليهم أنهم دائمًا

على حق، وأن الملائكة فى جانبهم حيثما اتجهوا، ومهما فعلوا .. حتى وهم يقومون باضطهاد الآخرين وقهرهم، فيما يعتقدون أنه خدمة لبلادهم ومصالحها المقدسة. لذلك نراهم يفعلون أى شيء مهما كان بشعًا خدمةً لمصالحهم، ولو على حساب العالم كله"...!

هذه الفكرة الّلا - عقلانية تعشش فى عقول رؤساء أمريكا وهم يدعِّمون إسرائيل فى سلوكها العدواني ضد الشعب الفلسطيني، ويبررون لها جرائمها الوحشية، بدعوى أنها تدافع عن نفسها .. هذا مافعله جورج دبليو بوش فى الهجوم على غزة سنة (٢٠٠٩) وهو ما فعله أوباما فى العدوان الحالي على غزة .. فالأمر ليس جديدا ولا مُستغربًا !..

الجديد فى الأمر هو الظروف والأوضاع التى تغيرت فى المنطقة بعد قدوم الربيع العربي .. وظهور قوة الإسلاميين السياسية فى هذا الربيع .. فقد حدثت تغييرات جذرية من شأنها أن تغيِّر المعادلة التقليدية بين أمريكا وإسرائيل من جهة والعرب من جهة أخرى .. ويجب ألا ننسى حقيقة أن الحرب الإسرائيلية السابقة أعلنتها وزيرة خارجية إسرائيل من قلب القاهرة .. وأن وزير الخارجية المصري السابق "أحمد أبو الغيط" ساندها ؛ بلوْم حماس إذ حمّلها مسئولية ما يحدث في غزة، حيث قال في تصريح لوكالات الأنباء: "لقد قامت مصر بتحذير حماس بأن إسرائيل ستقوم بالرد بهذا الأسلوب" كما أضاف قائلاً : "فليتحمل اللوم هؤلاء الذين لم يُولوا هذا التنبيه أهمية" قاصداً حماس .. وقد كذّبه فى هذه الواقعة المتحدث باسم حماس حيث قال : "إن مصر أبلغت الحركة قبل يومين بأنه لن يكون هناك هجوم إسرائيلي على غزة" .

كان أبو الغيط يعبر عن موقف انحياز كامل لإسرائيل، ففى حادثة غير مسبوقة قامت قوات الجيش المصري بفتح النار على الفلسطينين عند محاولتهم اجتياز الحدود المصرية هربا من جحيم الرصاص المسبوك .. ولم يكن هذا أيضا مُستَغْرَبًا على نظامٍ عميل على رأسه كائن مشوّه، كانت إسرائيل تعتبره كنزها الاستراتيجيّ .. ولكن :

مصر تغيرت بعد الثورة ؛ فالكنز الاسترتيجى لإسرائيل أصبح سجينًا .. وبإرادتها الحرّة انتخبت - لأول مرة - برلمانا ورئيسا لا يدين بالولاء لأي قوى سوى الشعب المصري وثورته ومصالحه .. والمقاومة الفلسطينية أصبحت فى وضع أفضل ؛ بكسر الحصار الصهيوني عليها، وبامتلاكها صواريخ تصل إلى أهدافها بدقة أكبر فى عمق الكيان الصهيوني، الأمر الذى يزيد من قدرتها التفاوضية مع إسرائيل .. والعرب تغيّروا بتغلغل الربيع العربي فى بلادهم، وخشية الحكومات من المعارضة الكامنة لدى شعوبهم إذا تقاعسوا عن مناصرة الشعب الفلسطيني

في محنته الحالية ..

وإسرائيل انكشفت أكثر للرأي العام العالمي .. وأصبحت هناك صيحات جريئة في أوربا وفي قلب البرلمان الأوربي، تندد بالعدوان الإسرائيليّ، وتدعو إلى ضرورة الوقوف بحزم ضد الانتهاكات الإسرائيلية .. كما اتضح أن القبة الحديدية الإسرائيلية ضد الصواريخ - إن لم تكن خرافة محضة - فهي مبالغة إعلامية .. وسوف تعتمد إسرائيل في غزوتها الحالية كالمعتاد- على تفوّق قوتها الجوية ومدافعها بعيدة المدى، وعلى قذائفها الجديدة ذات القوة التدميرية المضاعفة، وعلى العقوبات الجماعية باستهداف أكبر عدد من المدنيين .. وتدمير البنية الأساسية، ولكن هذا كله سيجعلها أكثر عُرضة للنقد والاستنكار من كل

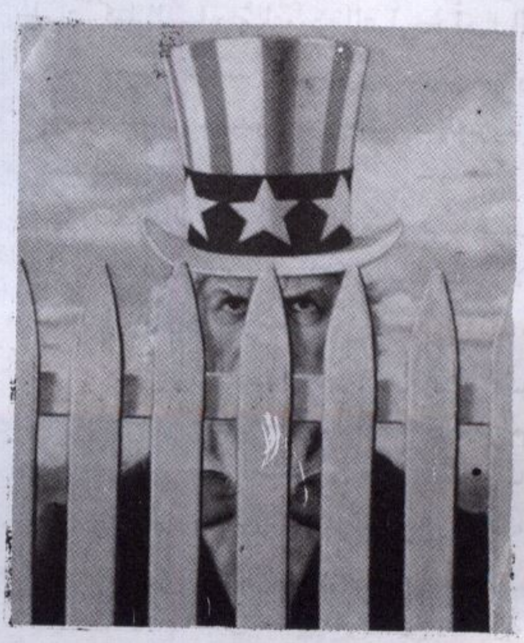

شعوب الأرض .. أما أمريكا - السند الأكبرلإسرائيل - فهي في وضع أضعف من أي وقت مضى، بأزمتها الاقتصادية الطاحنة والمتفاقمة، وبتورطها في أوحال التدخلات العسكرية في أفغانستان والعراق، وانتشار قواتها العسكرية في شتى دول العالم..

هذه الحقائق لا بد أن تُستثمر في تغيير معادلة الصراع العربي الإسرائيلي؛ إذا أحسن استخدامها، وإذا خرجت عشرات الوفود من مصر والعالم العربي لشرح القضية الفلسطينية لدى حكومات وشعوب العالم، وإذا بقيت غزة مفتوحة لاستقبال القيادات العربية الجريئة لتعزيز الصمود الفلسطيني ومدّه بمقوِّمات الحياة والبقاء والدفاع عن النفس .. ليس من منطلق فكرة "مساعدة الأشقاء الفلسطينيين"..! ولكن من منطلق أن هزيمة الشعب الفلسطيني وسقوط المقاومة خطر ماحق على الأمن القومي العربي وخطر على الأمن الوطني لمصر بصفة خاصة .. فنحن والفلسطينيون في خندق واحد ..

ولقد آن الأوان أن نفهم الأمور على حقيقتها ، وأن نَكُفَّ عن العبث واللغط السياسي والإعلاميّ الذى يدور بنا في حلقات مفرغة؛ حول مسوّدة الدستور، وحول شَرعية تشكيل التأسيسية، وحول خرافات تزوير انْتخابات الرئاسة، التى يحاول البعض - مثل سعد الدين إبراهيم - جرجرتنا إليها .. حتى لاننتقل خطوة

واحدة إلى الأمام نحو استكمال مؤسسات الدولة، والتفرغ لمعالجة القضايا الكبرى الاقتصادية والاجتماعية .. وتطهير أجهزة الدولة من الفساد ..

آن الأوان أن يَكُفَّ المحللون السياسيون الكبار والصغار عن هيافاتهم، عندما يختزلون فلسطين فى حماس، ويختزلون العلاقة بين مصر والقضية الفلسطينية فى العلاقة بين حماس والإخوان المسلمين .. فهذا تصورٌ صبياني مضَلِّلٌ .. غير واقعى وغير مطابق للتاريخ والحقيقة .. فمصر دخلت منذ سنة ١٩٤٨ أربعة حروب دفاعًا عن فلسطين وعن أرض مصر ضد عدوٍ واحد مشترك هو العدوّ الصهيونيّ .. لقد عرفنا من التاريخ أن الإخوان المسلمين ذهبوا إلى الحرب الفلسطينية الأولى قبل أن تولد حماس، واستشهد منهم المئات، تصدّوا للعصابات الإسرائيلية بشجاعة نادرة، وهزموهم فى العديد من المواقع، حتى إن الإسرائيليين كانو يعملون لهم ألف حساب، فى الوقت الذى كانوا يستهزئون بالجيوش العربية العاجزة المهلهلة.. ولا تنسى أن عبد الناصر كان محاصرا فى الفالوجة .. وأنه - لولا شجاعة المتطوعين واستهانتهم بالموت فى سبيل توصيل الغذاء والمياه إليه - لقُضى عليه هو وجنوده بالموت جوعا وعطشا ..

ولمّا توقفت الجيوش العربية عن إطلاق النار تطبيقا لاتفاقية الهدنة بقيت كتيبة من الإخوان المسلمين يقودها شاب يسمى "فوزى صالح فارس" فى العشرين من عمره يترصّد زحف لواء إسرائيلي كان يريد الالتفاف على العريش واحتلالها، فأحبط هذه المحاولة، ولم يعلم إلا مؤخّرا أن قائد اللواء الإسرائيلي كان "إسحاق رابين" .. لقد سمعت هذه الواقعة من بطلها، الذى كان يبكى بعد كل مرة يخرج فيها حيا من مواجهة مع العدوّ، لأن الله لم يقبله بعد فى الشهداء .. طلبت منه تسجيل الواقعة بصوته لننشرها كقدوة للشباب .. ولكنه كان - لورَعه الشديد - يحتسب جهده عند اللهِ، ولاَ يريد أن يفسد عمله بإذاعته .. للأسف الشديد الوثائق الخاصة بهذه الواقعة تم إخفاؤها عن الرأي العام، ومات شهودها، ومن أبرزهم اللواء "أحمد محمد المواوى" واللواء "أحمد فؤاد صادق" .. ليتركا الساحة لمزوّرى التاريخ أمثال "محمد حسنين هيكل" الذى زعم أن الإسرائيليين توقّفوا عن احتلال العريش تحت ضغوط من بريطانيا ..

أخْلُصُ إلَى القول بأن الوضع فى الحرب على غزة سنة ٢٠٠٨م كان مأساويا .. لا بسبب التفوق الإسرائيلي فى السلاح فقط، ولكن بسبب الحصار المحكم على غزة الذى أتقنه مبارك، لدرجة أن الفلسطينيين لم يكن أمامهم سوى اختيار واحد : هو الموت السريع بالرصاص الإسرائيلي أو الموت البطئ بالجوع !.. ومع إدراكى لهذا قلت - آنذاك - واثقا من اقتناعى، فى مقالة نُشرت فى ٧يناير ٢٠٠٩ هذه العبارة :

"أحب أن أؤكد للقارئ أنه رغم هذه الصورة المظلمة المأساوية، ورغم التواطؤ العربى والتخاذل الرسمي .. فإن كاتب هذا المقال ليس لدية ذرة من شك فى هزيمة إسرائيل القريبة" .. وقلت : "إننى على يقين أنها سترتد خاسرة ملعونة من كل شعوب الدنيا .. دون أن تحقق أهدافها فى القضاء على المقاومة .. (فقط تذكّروا ما أعْلَنَتْه إسرائيل فى بداية حملتها العسكرية على غزة) وسوف تعلمون حقيقة ما أقول .. فقط تذكّروا ..!!" ثم كتبت مقالة أخرى نشرت فى ٢٨ من الشهر نفسه وقد بلغت الحرب نهايتها، أقتبس منها هذه العبارة : "قلت فى مقالة سابقة عند بدء الغزو الإسرائيلي : لن تنكسر حماس ولن تفلح

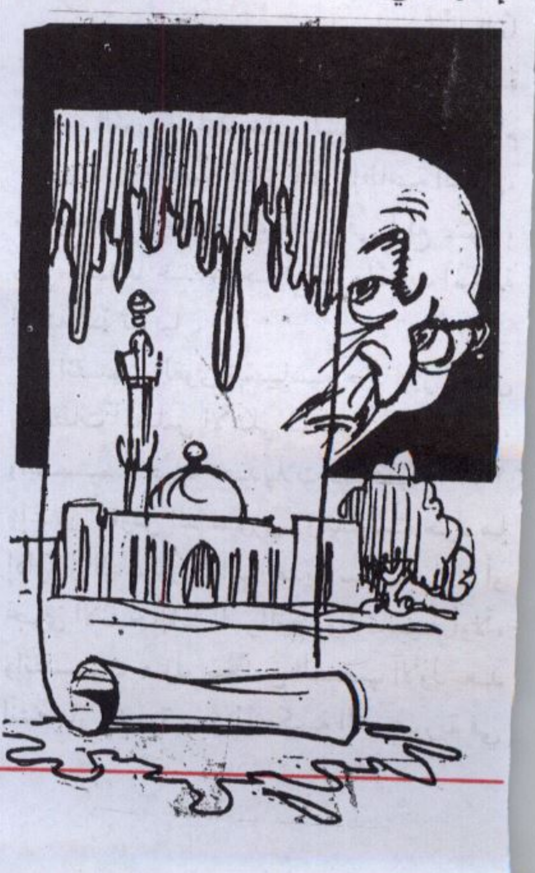

إسرائيل فى تحقيق أهدافها من هذه الحرب .. وقلت : تذكروا هذا الذى أقوله الآن وكرّرت كلمة تذكروا مرتين .. وقد تحقق أمامكم ما حدّثتكم به .. فلم تنكسر حماس ولم تفلح إسرائيل فى القضاء على المقاومة ....!!"

الحرب التى يشنها العدوّ الإسرائيلي على غزة الآن، مقصود بها (أيضا) استدراج مصر إلى حرب يعتقد أنها غير مستعدّة لها؛ فهي - فى تقديره - فى حالة ضعف لا تسمح لها بمواجهة عسكرية .. وأنّ إلحاق الهزيمة بها سيؤدى إلى القضاء على الثورة وعودة النظام السابق، إلى السلطة مرة ثانية .. وهو حلم لن يتحقق لإسرائيل .. ولن تستطيع توريط مصر فى حرب، لا تريدها الآن، فمصر فى حوزتها أوراق كثيرة، تواجه بها إسرائيل، حتى لو لجأت الأخيرة إلى المخاشنة والعنف .. وإذا كانت تتوهم أنها بضغوطها يمكن أن تفجر الوضع الداخلي فى ثورة على النظام القائم، فهي لم تفهم الشعب المصري بعد .. وستكون النتيجة وبالًا عليها .. كذلك لن تستطيع إسرائيل القضاء على المقاومة الفلسطينية .. وأنا مستعد للرهان على هزيمة إسرائيل، وفشلها فى تحقيق أهدافها الخبيثة مرة أخرى...!

محمد يوسف عدس

مستشار سابق بمنظمة اليونسكو

ملبورن - استراليا

myades34@gmail.com

معركة أخرى في الصراع المحتدم على روح مصر

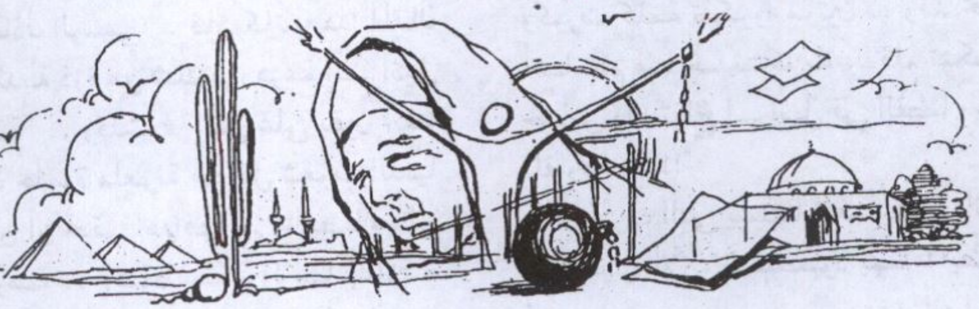

تعيش مصر أزمة أخرى في مسلسل أزمات ما بعد سقوط نظام مبارك، وفي الطريق الصعب للانتقال إلى حكم حر، تعددي، وعادل .

بقلم د. بشير نافع

ظاهرياً، بدأت الأزمة بإصدار الرئيس محمد مرسي، مساء الخميس ٢٢ تشرين ثاني، إعلاناً دستورياً جديداً .. ولكن الحقيقة أن بوادر الأزمة أخذت تلوح في الأفق منذ أسابيع، ومنذ بدأت الانسحابات المتتالية من الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور.

لتأمين ما تبقى من خطوات باتجاه بناء مؤسسات الدولة والحكم واستقرار البلاد، لم يكن أمام مرسي سوى اتخاذ إجراء بحجم الإعلان الدستوري .

ولكن صياغة مادة أو مادتين من الإعلان، والارتباك الذي واكب إخراجه وتقديمه للشعب، أفسح المجال لحشد معارضة قضائية وسياسية، وللأطراف العربية المصممة على 'منع الإخوان' من حكم أكبر الدول العربية وأهمها على الإطلاق، ولتحول أنصار النظام السابق إلى محامين عن الدستور والحريات .

كانت مصر السياسية تعاني انقسامًا بالغًا قبل سقوط نظام مبارك، ولم تساعد وحدة أسابيع الثورة القليلة على الشفاء من الانقسام .. وما إن نجحت الثورة في إطاحة النظام، حتى عاد الانقسام السياسي في أبلغ صوره، وفي أشدها حدة، وحول كل ملفات المرحلة الانتقالية تقريباً .

انقسمت القوى السياسية حول دور الجيش وسلطات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وانقسمت حول تعديلات دستور ١٩٧١ وإعلان مارس الدستوري، وانقسمت حول ما إذا كان الدستور الدائم الجديد سيكتب أولاً أو تجري الانتخابات البرلمانية والرئاسية أولاً، وانقسمت حول مجلس الشعب الأول بعد انتصار الثورة وحق المحكمة الدستورية في

حله، وانقسمت حول الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، الجمعية الأولى والثانية، وانقسمت حول محاكمات رجال النظام السابق، كما انقسمت حول انتخابات الرئاسة وحول الرئيس الجديد .

والمشكلة أن هذا الانقسام لا يمكن وصفه بالتدافع السياسي التقليدي في نظام سياسي، ديمقراطي، تعددي، حر، بل هو أقرب إلى المعادلة الصفرية، حيث لا يتصور كل طرف وجوده من دون القضاء على الطرف الآخر .

خلال الشهور القليلة الماضية، بدا أن هذا الانقسام يكاد أن يصيب البلاد بالشلل، وأن ليس ثمة مؤسسة واحدة يمكنها أن تستمر في عملها كما ينبغي .

انسحابات متتالية من الجمعية التأسيسية لخلافات حول مسائل هامشية وصغيرة، وحتى بعد التوصل إلى توافقات؛ والجمعية نفسها مهددة بالحل بقرار من محكمة دستورية مسيسة، ومعادية للثورة ولنظام الحكم الذي أفرزته الثورة؛ إضافة إلى أن موقع الرئاسة بات مهدداً هو الآخر، ليس بفعل قوة المعارضة السياسية، ولكن بفعل حراك قضائي مفتعل، يقصد به توفير مسوغات قانونية لإعلان فراغ موقع الرئيس وإثارة الشكوك حول شرعية موقعه، أو الإعلان عن عدم دستورية قرارات رئاسية سيادية .

والحقيقة أن رئاسة مرسي هي مربط الفرس في كل هذا الحراك المتأزم الذي تشهده البلاد . فكما إن الطبقة السياسية المصرية التقليدية، من حكم سابق ومعارضة، لم تستسغ وجود الكتاتني على مقعد رئاسة مجلس الشعب، ولم تخف ابتهاجها عندما أطاحت المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقوات المسلحة بالمجلس، الأول المنتخب بإرادة حرة من الشعب منذ أكثر من ستين عاماً، فإن دوائر متعددة لا تستطيع التعايش مع وجود محمد مرسي، القيادي السابق في الإخوان المسلمين، في موقع رئاسة الجمهورية .. الطبقة السياسية المصرية لا تريد الاعتراف بالإخوان المسلمين قوة أصيلة وأساسية في الخارطة السياسية الوطنية، ولم تصل بعد إلى قبول حق الإخوان في المشاركة في إدارة شئون الدولة والحكم والمساهمة في تقرير مستقبل مصر .

مثل هذا التوجه يلتقي مع توجهات دول عربية، ويجد في الآن نفسه تشجيعاً من هذه الدول .. ولم يعد أمراً خافياً في دوائر السياسة المصرية، أن أموالاً عربية تتدفق على مصر، وأن سياسيين ورجال أعمال، ومراكز إعلامية، تتلقى دعماً عربياً مالياً .

وهذا لا يعني بالضرورة أن كل المعارضين للإعلان الدستوري وسياسات الرئيس مدفوعون بالرغبة في إطاحته أو تربطهم صلات بالخارج.

الخلافات في الجمعية التأسيسة، مثلاً، كانت قد حسمت حول معظم المسائل الأساسية، وما تبقى من خلافات لم يتعد مواد قليلة، تعد على أصابع اليد الواحدة، أو صياغات لغوية، أو مسائل هامشية في معظمها .. ولكن ذلك لم يمنع، حتى من شاركوا في التوافق، من الانسحاب من الجمعية .

الدوافع الحقيقية خلف معظم الانسحابات

تتصل بمستقبل الرئاسة، وما إن كان الدستور سيسمح باستمرار الرئيس في منصبه حتى نهاية ولايته، أو أنه سينص على الدعوة لانتخابات رئاسية جديدة بعد الاستفتاء على الدستور.

ولم يكن هناك شك في أن المحكمة الدستورية كانت تخطط لإصدار حكم بحل الجمعية التأسيسية، وحكم آخر ببطلان إعلان الرئيس الدستوري في ١٢ أغسطس، الذي ألغى الإعلان المكمل الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة عشية الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، ووضع نهاية لازدواج السلطة؛ بمعنى أن المحكمة الدستورية كانت تستعد لإجراء 'انقلاب دستوري' على الرئيس.

وفي الوقت نفسه، قام النائب العام السابق، عبد المجيد محمود، بتحريك دعوى تقدم بها أحمد شفيق، المرشح السابق للرئاسة، حول تزوير انتخابات الرئاسة، تمهيداً لإعلان فراغ موقع الرئاسة وإجبار الرئيس على الدعوة لانتخابات رئاسية جديدة.

هذا ما جعل مشهد المعارضة للرئيس أقرب إلى السوريالية منه إلى العقلانية السياسية، حيث اجتمع البرادعي، محرض القوى الغربية على بلاده، مع عمرو موسى، الذي لا يعرف له من دور في الثورة، مع حمدين صباحي، المناضل القومي الناصري، مع 'آسفين يا ريس'، مجموعة الفلول الرئيسية، مع أنصار أحمد شفيق، رجل النظام السابق بامتياز، مع القاضي أحمد الزند، غطاء مبارك القضائي في تزييف الانتخابات.

وهذا ما جعل معارضة الإعلان الدستوري تتحول إلى جماعات عنف، تشعل النيران في مقار الحرية والعدالة في مدن البلاد المختلفة، في استفزاز صريح للعنف الأهلي. هذه ليست معارضة ديمقراطية، بل ثورة مضادة.

بيد أن هذا لا يعفي الرئيس ومؤسسة الرئاسة من الأخطاء التي ارتكبت في صياغة الإعلان الدستوري وفي طريقة تقديمه .. ثمة قوى تعارض الإعلان الدستوري في جملته، وتسعى لإسقاط الرئيس.

ولكن قوى أخرى تتفهم ضرورة إصدار الإعلان في هذا الوقت، وتعارض بعض مواده فقط، لاسيما المادة الثانية التي صيغت بصورة يفهم منها تحصين كل إعلانات الرئيس وقراراته والقوانين الصادرة عنه.

توحي هذه المادة بالفعل بتوفير حصانة مطلقة، لا يجب أن تعطى لأي سياسي، مهما كانت فترة هذه الحصانة محدودة وقصيرة.

والمدهش أن الرئيس لم يكن يحتاج هذه المادة، وكان يكفي أن يتضمن الإعلان الدستوري تحصيناً لمؤسسات وإجراءات بعينها، يساعد على دفع العملية الانتقالية إلى الإمام ويكفل الانتهاء من عملية بناء مؤسسات الدولة والحكم في المواعيد المحددة.

ويتضح تدريجياً أن أغلب مساعدي الرئيس ومستشاريه لم يكن على علم بمحتوى الإعلان ولا شارك في إعداده، بصورة أو أخرى. فإن لم يكن فريق الرئيس على دراية بالأمر، وأظهر أغلبهم شكوكاً حول مادة التحصين الثانية في الإعلان، فلماذا لا يتوقع

أن تحتشد المعارضة في مواجهته ؟

فوق ذلك، ولسبب ما ، لم يخاطب الرئيس الشعب بصورة مباشرة، لا قبل صدور الإعلان ولا بعده، لإيضاح تصوره لأوضاع البلاد والأسباب التي دفعته إلى اتخاذ إجراء بحجم هذا الإعلان الدستوري .

ما لا شك فيه أن تأييد الرئيس في الشارع يفوق تأييد معارضيه. كل استطلاعات الرأي التي أجريت منذ مساء الخميس الماضي، مباشرة بعد إصدار الإعلان الدستوري، بما في ذلك تلك التي قامت بها مؤسسات معروفة بمعارضتها المزمنة للرئيس، أظهرت تأييداً لقراراته لا يقل عن ٦٥ بالمائة، ووصل في أحد الاستطلاعات إلى ٩٠ بالمائة .

ولكن المشكلة الآن لا تتعلق بحجم الشارعين، المناهض والمؤيد .. المشكلة أن أخطاء الصياغة والإخراج والارتباك في إدارة الأزمة، سمحت للقوى السياسية التي تعارض بفعل قلق حقيقي وجاد على مستقبل البلاد ومخاوف من العودة للاستبداد ، والقوى التي تعارض لأسباب إيديولوجية وبفعل دفع من الخارج، وأنصار النظام السابق وشبكات الحزب الوطني المنحل، أن تصطف معاً في مواجهة الإعلان الدستوري وسياسات الرئيس .

عندما تصطف القوى السياسية في البلاد في هكذا حشد، فلابد أن يؤخذ هذا الأمر في الاعتبار، ليس فقط لعواقبه الاقتصادية، ولكن أيضاً، وبصورة أولية، لدلالاته السياسية.

مناخ سياسي بمثل هذا المستوى من الانقسام لا يمكن أن يؤسس لانتقال مصر إلى الاستقرار ولإقامة نظام حر، ديمقراطي وعادل .

ولكن هناك جانب آخر للأزمة، لا يجب إغفاله؛ إذ اتضح أيضاً أن مجلس القضاء الأعلى لم يكن على اطلاع على الإعلان قبل صدوره. وقد أعرب المجلس الذي يعتبر الهيئة العليا للمؤسسة القضائية، عن معارضته للإعلان، وإن كان بصورة معتدلة وجزئية .

في لقاء بأعضاء المجلس مساء الاثنين ٢٦ نوفمبر، قام الرئيس بطمأنة القضاء والاتفاق على إصدار بيان توضيحي لمادة التحصين الإشكالية. ولكن هذا لا يعني أن قطاعاً من القضاة لم يزل يشكك في نوايا الرئيس وفي مآلات الإعلان الدستوري. وكما القوى السياسية المعارضة، ينبغي أن تؤخذ اعتراضات الجسم القضائي مأخذ الجد .

الآن، ما العمل؟ ليس هناك ثمة شك في أن الرئيس يتحمل مسئولية رئيسية في السعي إلى إيجاد مخرج من الأزمة، وحماية البلاد من السقوط في هوة الاضطراب والعنف .. ويمكن للرئيس التفاوض على المادة أو الاثنتين الأكثر مدعاة للجدل والاعتراض، سواء بالتعديل أو التوضيح .. ولكن الرئيس لا يستطيع التراجع عن الإعلان الدستوري بكليته .

إن فعل، فلن يكون في هذا انتصاراً لما يسمى، تضليلاً، بالقوى المدنية، ولكنه انتصار للثورة المضادة .. ما نشهده اليوم ليس أكثر من معركة أخرى في صراع لن يكون قصيراً على روح مصر؛ صراع كان انتصار الثورة بدايته وليس خاتمته .

المدير الفعال "قاطرة إصلاح التعليم"

محمد السروجى

حزمة من الأشواق والطموحات والهموم والتحديات، الكل يأمل في إصلاح وتحسين الخدمة التعليمية، وأؤكد ما أقول : إصلاح وتحسين وهي الخطوة الأولى لتطوير التعليم وهناك فرق كبير بين التحسين والتطوير، المهم في الأخير أن تلمس الأسرة المصرية أن هناك تغيراً إيجابياً ما حدث بعد الثورة، التصورات النظرية كثيرة والإمكانات المتاحة ليست بالقليلة، الوزير ومجموعة العمل حوله يبذلون جهداً وفكراً ووقتاً كبيراً لكن وللأسف الشديد هذا الجهد ليس ملموساً في وحدات التنفيذ داخل المدارس وبين الطلاب، الأفكار والخطط والرؤى رائعة والتعاطي التحتي معها يئول إلى الصفر، هناك فروق واضحة في درجات الحرارة والتفاعل بين الرأس وباقي الجسد، الوزير ومجموعة العمل حوله تقترب درجة حرارة تفاعلهم مع هموم المصريين من درجة الغليان ووحدات التنفيذ في الغالب الأعم تقترب درجات حرارتهم من التجمد، فارق شاسع قد يورث اليأس والإحباط لولا الثقة في الله والثورة والدولة، لكن من الممكن تبني مشروع إصلاحي جزئي كخطوة على الطريق، مشروعًا جزئيًا كخطوة من الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم، خطة قصيرة المدى تحقق إنجازاً حقيقياً ملموساً يحقق بعض حقوق المصريين حتى نبعث في نفوسهم الأمل وندفعهم إلى العمل، برنامج قصير المدي طويل الأثر، يكون قاطرة الإصلاح الجزئي، يبدأ بجناحي المدرسة "المدير، التوجيه الفني" ويحقق هدفاً حيوياً ومفصلياً يتمثل في تقوية وتمتين خط التواصل والتفاعل بين رأس المنظومة "الوزارة " والوحدات التنفيذية "المدرسة"، هذا الهدف المفصلي يمكن تحقيقه بحزمة من الوسائل والإجراءات الممكنة ليحقق جملة من الأهداف المأمولة والقريبة، منها :

وسائل وإجراءات

** التفعيل الفوري للقانون ١٥٥ بطرق اختيار الإدارة المدرسية والقيادات التعليمية بالمسابقات التي تأتي بالأكفأ بغض النظر عن السلم الوظيفي المعطل

** التأهيل والتدريب والتواصل المستمر لنسبة لا تقل عن ١٠٪ خلال مدة زمنية لا تزيد عن ثلاثة شهور - مرحلة أولى - من مديري المدارس "حوالي خمسة آلاف مدير" يتم اختيارهم وفقاً لجملة من المواصفات والمعايير الإدارية والفنية والشخصية، تدريب يلبي احتياجات المدرسة والمرحلة، يتعهده الوزير شخصياً وفريق عمله، وبذلك يتم إصلاح فوري لقرابة خمسة ألاف مدرسة تضم ما لا يقل عن ٥ ملايين طالب يشعر بهذا التغيير والإصلاح ما لا يقل عن ٣٠٪ من الأسر المصرية وهي نسبة كبيرة تعطي "دفعة أمل"

** تزويد هؤلاء المدراء بالمزيد من السلطة لتحقيق المسئولية المنوطة بهم فضلاً عن الدعم المالي في صورة حافز إثابة أو بدل جهود ليتفرغوا لهذه المهمة الإصلاحية والوطنية

طموحات ممكنة

هذه الشريحة من المدراء المدربين من الممكن وبسهولة أن يحققوا حزمة من الأهداف المنشودة لدى الوزارة وشعب مصر منها :

** إصلاح شبكة العلاقات الإنسانية في المجتمع المدرسي بين الطالب والمعلم وولي الأمر بعد فترة ما زلنا نحياه من الارتباك والاشتباك الخشن بين أهم مكونات منظومة التعليم

** تعزيز الثقة بين البيت والمدرسة، ليعود التعاون والتضامن التربوي مرة أخرى بين شركاء الماضي والحاضر والمستقبل

** عودة الطالب إلى المدرسة واستعادة الانضباط المدرسي وتوظيف الموارد والإمكانات المدرسية المهدرة

** قيام المعلم بواجبه الشرعي والوطني في التعليم والتربية في بيئة مدرسية مناسبة وداعمة

** بث الأمل في نفوسنا جميعاً ببعض الإنجازات القريبة والملموسة لنقدم لأنفسنا وشعبنا نماذج عملية وناجحة في فترة يغلب عليها الاحتقان والإحباط وأخيراً .. المطروح ليست خطة وزارة، فخطط الوزارة أكبر وأعمق بكثير، لكنها فكرة ممكنة من أحد المهمومين داخل وزارة التربية والتعليم .

حفظك الله يا مصر ..

محمد السروجي

المستشار الإعلامي لوزير التربية والتعليم

أ. د. حلمى القاعود

الشيوعيون والإعلام !!

قبل عامين تقريبا توسط أحد الأصدقاء الذين لهم علاقة بالمسئولين عن الثقافة في بلادنا لنشر كتابين من كتبي .. أعلم سلفا أن كتابيَ لن ينشرا، فلست من الحظيرة الثقافية، ولست من الذين يتصالحون مع الوضع الثقافي الفاسد، وصح ما توقعته فقد مضى العامان، ولم يحدث شيء .. أدري أن صديقي قد يحرجه سؤالي عن نتيجة جهده فآثرت أن أصمت .. القوم حين يرفضون كاتبا من خارج الدائرة الحظائرية يتعللون بألف سبب، منها مثلا اللجنة المخصصة للفحص لم توافق على النشر لأن الكتاب المرشح للنشر دون المستوى، أو إن هذه الهيئة أو تلك مشغولة بطبع كتب المدارس ولا فرصة الآن لنشر الكتاب، أو ..

نشرت سبعين كتابا بعضها مرجع في بابه لدى القطاع الخاص داخل مصر وخارجها، ولم أقف على باب الحظيرة أبدا لأني أعرف النتيجة مسبقا .. ومن الطرائف أن صديقا آخر قدم كتابا لي إلى بعض الجهات الحظائرية للنشر، فقال الفاحص : إنه يهاجم العراق مما يسيء إلى العلاقات بين البلدين (أي مصر والعراق) .. الكتاب لم تكن فيه كلمة واحدة عن العراق .. كان نقدا أدبيا محضا لمجموعة روايات، ولكن الفاحص الهمام كان يعبر عن فكر الحظيرة مع أنه أستاذ كبير !

في المقابل فإن الشخص الحظائري حيا أو ميتا يُنشر كتابه مباشرة، ولو لم يكن يجيد الإملاء أو النحو أو التراكيب، وبعضهم لا يحمل شهادة تعليمية ذات بال بل إن بعضهم لا يحمل شهادات أصلا، ولكنها الحظيرة في تجلياتها الفاسدة تنشر لأعضائها متواضعي المستوى أحياء وأمواتا، وتمنحهم المكافآت

الجزيلة، فضلا عن الدعاية التي يتمتعون بها في الإعلام !

هناك في وزارة الثقافة المصرية وبعض دور الصحف ؛ مجموعة من المجلات والصحف لا تنشر إلا للحظائريين على اختلاف مشاربهم المعادية للثقافة الإسلامية من شيوعيين وناصريين وملحدين ومرتزقة، والمسئولون عن هذه المجلات وتلك الصحف لا يسمحون لمن يؤمن بالثقافة الإسلامية أن يجد له مكانا لديهم، بل إن أحدهم ساوم شاعرة محجبة على نشر قصيدة لها إذا نزعت الحجاب .أما إذا أصرت فلا نشر !

وفي مشروع مكتبة الأسرة التي كانت تشرف عليه زوج الرئيس المخلوع ؛ ذي العائد المادي الكبير استطاع الحظائريون أن يحولوه لحسابهم وحساب خدام النظام الفاسد البائد، ولم يسمحوا لغيرهم بالاقتراب منه .. كانوا أحيانا وذرا للرماد في العيون ينشرون كتابا لكاتب راحل من الإسلاميين مثل الرافعي أو العقاد، فيكون الكتاب بعيدا عن الفكر الإسلامي، أو تنزع منه الفصول ذات الوعي الحاد بالمفاهيم الإسلامية !

الشيوعيون وأشباههم في بلادنا إقصائيون إلى آخر مدى، مع أن الوسائط الإعلامية التي يهيمنون عليها ويتحكمون فيها ملك للشعب المصري المسلم، وميزانيتها من عرق الفلاحين والكادحين الذين يقولون ربنا الله، ولكن الأنانية الشيوعية وفلسفة الإقصاء بل الاستئصال لا تتيح لشخص يجاهر بإسلامه أن ينشر كلمة واحدة في صحف الدولة المسلمة ومجلاتها ودور نشرها ؛ التي تحولت إلى عزب وتكايا لمن يحاربون الإسلام ليل نهار .

وهم في كل الأحوال تجار بارعون في تحقيق المكاسب المادية من كل الجهات الإعلامية والصحفية في الدولة، ولديهم قدرة على الولوج إلى كل الأماكن حتى الإسلامية والتكسب من ورائها، فقد أصبحت الشيوعية في مفهومهم تنحصر في مسألتين، الأولى كسب المال ولو كان حراما، والأخرى مهاجمة الإسلام وتشويهه والتشهير بالإسلاميين وفقا لاتجاه الريح الحكومي والأميركي والصهيوني ! تأمل ما يقولونه عن الإسلام والمسلمين تجدهم مطابقا لما يقوله النظام الفاسد وأميركا واليهود الغزاة .

في الأيام الأخيرة قررت بعض الصحف وقف نشر مقالات نفر من الشيوعيين من خارجها، لأنهم يحمّلون ميزانيتها المالية ما يرهقها، وأن لديها من محرّريها من يقومون بالكتابة بدلا من هؤلاء الضيوف .. فإذا القيامة تقوم، وتعلن الحرب على الصحيفة والرئيس المنتخب وجماعة الإخوان المسلمين، ويتنادى الشيوعيون وأشباههم إلى اجتماعات ومؤتمرات واعتصامات، ضد نظام "الأخونة" الذي يصادر حرية الرأي، ويقتل حرية التعبير، ويعيد الديكتاتورية مرة أخرى !

القوم مع أنهم أقلية ضئيلة لكن تربيتهم وفقا لمنهج المؤسس الصهيوني الخائن هنري كوريل تجعلهم لا يُفلتون فرصة من فرص الهيمنة والسيطرة، واستخدام الوسائل المتاحة والممكنة التي تجعل الأطراف الأخرى تنكمش

خجلا وحياء، فمسموح لديهم الردح والسب والشتائم وفرش الملاية للخصوم، وخاصة إذا كانوا من الإسلاميين الطيبين الذين يستحون من الرد أو الصد، ثم إنه مسموح عندهم استخدام الكذب والتضليل والتدليس وليّ الحقائق، والمباغتة بالهجوم قبل الدفاع .

لقد استطاع بعضهم أن ينتقل من الحواري الضيقة المعتمة إلى رحاب الأحياء الفخمة المزهرة، وتمكن بعضهم أن ينتقل من الأسطح المقفرة إلى القصور الفارهة، وبعد أن كان بعضهم ينحشر في مسكن عمال الدريسة بالسكة الحديد تحول إلى مالك شقق فخمة في أغلى أحياء القاهرة، وهناك من كان ينتعل حذاء مثقوبا فصار يركب المرسيدس ذات السائق الذي يرتدي لباسا خاصا ويفتح الباب للسيد الشيوعي الحظائري .

إنهم لا يدافعون عن قيمة خلقية رفيعة أو فضيلة إنسانية شريفة، ولكنهم يدافعون عن شهوة التكويش المادي الحرام، وما سبّهم وتجريحهم للرئيس المنتخب ومن معه إلا لأنهم يشعرون أن سلوكه يحرجهم ويكشفهم ويفضحهم، فهو يتعفف عما ليس له ويدافع عن قيمه التي يؤمن بها مهما كلفه ذلك، ولذا يشعرون بالحزن على النظام البائد الفاسد الذي هيأ لهم ما لم يحلموا به ومنحهم من أموال الشعب ما لا يستحقون نظير مناصرتهم له ووقوفهم إلى جانب استبداده وطغيانه .. ألا ترى دفاعهم المستميت عن المخلوع ولو جاء ذلك في صيغة طلب نقله إلى مستشفى عسكري ؟

متى يفهم بعض المسئولين أن الشيوعي وشبيهه ؛ دينه الكسب المادي ولو كان على أشلاء الأخلاق والأشخاص ؟

البابا الجديد والتمرد الطائفي !

قال البابا الجديد تواضروس الثاني بطريرك الكرازة المرقسية أنه سيكون خادما للشعب المصري كله بمسلميه ومسيحييه، وأن أولوياته في المرحلة المقبلة تتمثل في ترتيب البيت من الداخل في تعاون ومحبة مع الجميع، وأنه يشعر بثقل المسئولية ويصلي من أجل أن يوفقه الله في تحملها .

وأوضح أن الكنيسة أثبتت في الفترة الماضية أنها كيان مؤسسي يتعاون في إداراتها كل من المجمع المقدس والمجلس الملي والهيئة القبطية للأوقاف وكل الكهنة والخدام بالكنيسة، وأن دوره يكمن في تنظيم هذا العمل لتقوم الكنيسة بدورها في الخلاص وخدمة المجتمع. كما شكر المتنيح البابا شنودة الثالث مؤكدا أنه سيسير علي نهجه .. وعن سؤال حول الاحتقان الطائفي قال تواضروس : متي وجدت المحبة لن تجد مشاكل علي الإطلاق وإن وجدت فسيتم حلها بالحكمة والمودة التي ترضي الجميع، فنحن نسير في مركب واحدة، ونرجو أن تصل إلي بر الأمن والأمان .

وهذا الكلام في مجموعه طيب ومقبول، إلا ما قاله عن نهج شنودة .. ربما كان الكلام بحكم المناسبة والخلافة، ولكن الأمر يحتاج إلى تأكيد أن نهج شنودة كان خطيرا، لأنه قاد

التمرد الطائفي ضد الأغلبية واستغل ضعف الدولة واستبداد السلطة ليتحول إلى زعيم سياسي ينافس رئيس الدولة بل يفوقه في النفوذ والتأثير، ويصنع من نفسه نجما سياسيا يقود الطائفة إلى الانعزال، والخروج على منهج الوطنية، وكان يشي بتصرفاته وتصرفات تلاميذه بأنه يسعى إلى قيام دولة نصرانية مستقلة .

لقد تعددت الدعوات للبابا الجديد أن يبتعد عن السياسة، وأن يجعل الكنيسة مجالا للخدمة الروحية الخالصة، وأن يتحرر أبناء الطائفة من الانعزال أو الجيتو، ويشاركوا إخوانهم المسلمين في العمل المشترك من أجل بناء الوطن في المجالات المختلفة : سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ..

لقد خسرت الطائفة كثيرا حين انصاعت لإرادة شنودة السياسية، وفقدت كثيرا من التعاطف الذي بذله المسلمون طوال قرون بعيدة، فضلا عما خلفته آثار التحرش بالأغلبية في كل المناسبات ابتداء من الأحداث اليومية العادية، حتى بناء الكنائس بصورة هستيرية وبالمخالفة للقانون .. لقد تصورت الطائفة أو قادة التمرد أن الإكثار من بناء الكنائس في الأماكن الحساسة ومداخل المدن والقري سيحقق تغييرا لهوية الدولة وينقلها من الإسلام إلى النصرانية .. وهذا لن يحدث الآن ولا في المستقبل . لقد استطاع شنودة أن يبني أكثر من ثلاثة آلاف وستمائة كنيسة في أربعين عاما ، في حين أن عدد الكنائس منذ الفتح الإسلامي حتى ولاية شنودة كان خمسمائة كنيسة فقط أي طوال أربعة عشر قرنا من الزمان، ولم يستطع تغيير هوية مصر المسلمة !

أتصور أن البابا الجديد يدرك أنه لا مفر من التعايش الذي يقوم على التفاهم والمشاركة، ولنرجئ المحبة التي يدعيها النصارى إلى حين، وليكن السبيل إلى هذا التعايش تفكيك التمرد الطائفي وخلاياه في الداخل والخارج ..

في الداخل لابد من موقف حازم وحقيقي ضد جمعية الأمة القبطية ومدارس الأحد والصحف الناطقة باسم الكنيسة والقنوات النصرانية الفضائية المحلية والخارجية ..

لم يعد خافيا أن هذه العناصر بقيادة بعض القساوسة والأساقفة تنفخ في نار التمرد الطائفي وتؤجج لصراعات غير مقبولة، وتتنافي مع الوطنية والتعايش، فضلا عن المسيحية وتعاليمها .. لقد كان ارتياح الشعب المصري واضحا حين استبعدت بعض شخصيات الكنيسة مثل بيشوي ويؤانس من الترشح للبابوية، ولم يكن معقولا مثلا أن يقبل المجتمع شخصا يقول للأغلبية الساحقة إن قرآنكم محرف، أو إنكم ضيوف في وطنكم، أو إن اللغة العربية لغة الغزاة البدو القادمين من الجزيرة العربية !

ولا ريب أن تصريح البابا الجديد عن اهتمامه بمدارس الأحد يثير كثيرا من الشكوك . فهذه المدارس مفارخ للتمرد الذي يتمثل في جمعية الأمة القبطية وأذرعها التعليمية والصحفية والإعلامية، وأرجو أن يخيب ظني

ويتحول تصريح البابا الجديد حول هذه المدارس إلى توجيهها نحو المحبة والتناغم الوطني والمشاركة في بناء المجتمع .

وفي الخارج لا بد من ردع مجموعات الخونة الذين يعيشون في المهجر ويتاجرون باسم الطائفة أمام الكونجرس والبنتاجون ووزارات الخارجية في العواصم الأوربية واستراليا .. لدي يقين أن هناك نصارى مخلصين لوطنهم يعملون في الخارج لرفع راية الوطن ويتفوقون لإثبات أن المصري إنسان يعمل ويكدح وينتج ويبدع في كل مكان يحل به .

لقد كانوا يتحركون بوحي شنودة من خلال لعبة توزيع الأدوار .. وكانوا يضغطون على الدولة المصرية لتنفيذ مطالب غير مشروعة، وشن حملات إجرامية ضد الإسلام ونبيه – صلى الله عليه وسلم – ويعلن شنودة من مصر أن ذلك حرية رأي ولا سلطان له عليهم، وكثيرا ما كان يلزم الصمت أمام مواقف لا تحتمل الصمت مثل إعلان الحكومة القبطية في واشنطن التي أعلنها بعض خونة المهجر المعروفين، وتتواطأ معه في هذا السياق صحف الحكومة والليبراليين و اليساريين التي لا تنطق ولا تتكلم ! مع أن التصدي لهؤلاء الخونة المجرمين مسألة بسيطة للغاية ؛ فالتهديد مجرد التهديد بالحرمان ! كفيل بردع هؤلاء، وإيقافهم عن مواصلة إجرامهم !

لم يعد استمرار خونة المهجر في أداء دورهم الخياني مبررا في عهد الثورة تحت أية ذريعة .. ولم يعد السكوت عليهم من جانب النظام الحالي مقبولا ، فالقضاء سيف على رقاب من يهدد وحدة الوطن، وإذا كانت الدولة تقود جيشا يقاتل بعض الجماعات الإسلامية في سيناء، فإن محاسبة خونة المهجر ومن يؤيدونهم في الداخل أمام القضاء يعد أمرا طبيعيا للغاية .

أما إثارة المشكلات بين الطائفة والأغلبية بتحدي القانون، وإقامة كنائس غير مرخصة، أو إعلان الحرب لأن فتاة نصرانية أحبت ولدا مسلما وتزوجته بملء إرادتها، فهذا لعب بالنار يحرق أصابع الجميع، وليت الكنيسة توجه إلى بناء المدارس بدلا من الكنائس، وتساعد على تزويج الشباب والفتيات بدلا من شن الحرب على المسلمين لأن فتاة هربت أو ولدا أعلن إسلامه .. وأيضا نتمنى حل مشكلة آلاف الأسر النصرانية التي تنتظر من زمان بعيد حلا بالزواج أو الطلاق لينصرفوا إلى العمل والإنتاج والاستمتاع بالحياة . ثم نتمنى للبابا الجديد التوفيق في مهمته الصعبة !

الصحافة الطائفية !

لا أقصد الصحافة التي تصدرها الطائفة وتعبر عنها، وتؤصل للتمرّد الطائفي، وعزلة الطائفة ونشر مفاهيم الانفصال عن المحيط الاجتماعي العام، وإقناع القاعدة العريضة بأنهم أصحاب البلد وأن المسلمين غزاة ومحتلون جاءوا من أعماق الجزيرة العربية لينشروا مفاهيم البداوة التخلف، وان القرآن من صنع محمد – صلى الله عليه وسلم – وأن الإسلام يؤسس للعنف والوحشية ...إلخ .

الذي أقصده بالصحافة الطائفية هو الصحف العامة والحزبية التي يملكها طائفيون أو ينفق عليها طائفيون من وراء ستار، ويقوم عليها ناصريون وشيوعيون ومرتزقة من خدام البيادة البوليسية والعسكرية في النظام السابق، ويحملون أسماء إسلامية، ويقومون بمهمة التشهير بالإسلام والمسلمين، وخاصة بعد نجاح الإسلاميين في الانتخابات التشريعية والرئاسية.

هناك ثلاثة نماذج بارزة وصارخة في هذا المجال يمكن إيجاز ملامحها فيما يلي:

أولا: جريدة الفجر، وهي مملوكة للسيد نصيف قزمان، وموقفها التحريري من الإسلام والمسلمين في غاية السوء منذ صدورها حتى الآن .. لم توفر شخصية إسلامية - مهما كانت درجتها أو مستواها - من التشويه والتشهير والسخرية، وقد طالت في حملتها الظالمة شيخ الأزهر السابق، حيث صورته على هيئة بابا الفاتيكان، وقالت عنه كلاما لا يليق بمقام أرفع رمز من رموز المسلمين ما اضطره إلى رفع الأمر للقضاء الذي أنصفه وحكم بالسجن والغرامة على المسئولين عن التحرير!

ليس في الإسلام شخصية مقدسة أو معصومة إلا نبي الإسلام - صلى الله عليه وسلم - ولكن انتقاد شيخ الإسلام والعلماء والمسلمين يختلف عن التشهير والتشويه والقذف، وقد انتقدت شيخ الأزهر السابق - رحمه الله - في عشرات المقالات، ولكنني لم أسئ لشخصه أبدا، وكان ما قلته قاسيا على الرجل وشديدا، ولكنه كان محصورا في إطار العلم والقضايا المطروحة للنقاش.

جريدة الفجر التي تعتمد الإثارة والابتذال والتدليس تقف من الإسلام والمسلمين موقفا مناوئا ومعاديا مع أن محررها يكتب أحيانا بعض المقالات عن مكة والمدينة في إطار صوفي شاعري، ولكنه تحت عنوان العداء للإخوان المسلمين، لا يبقي على ذرة احترام لدين الأغلبية الساحقة، وقد وضح ذلك في السباب والشتائم التي كالها لرئيس الجمهورية المنتخب لحساب الجهات التي يواليها وفي مقدمتها الكنيسة والمخابرات وأمن الدولة!

ثانيا: جريدة المصري اليوم التي يسهم الملياردير نجيب ساويرس مع عائلته بنصيب كبير في رأس مالها، وهي نموذج للصحف التي أسهمت في التخطيط لإصدارها الولايات المتحدة بعد حوادث سبتمبر وغزو العراق لمواجهة ما تسميه الإرهاب الإسلامي وتحسين صورة أميركا لدى الجمهور العربي .. وقد استقطبت لتحريرها العناصر الموالية للغرب وثقافته .. وكان كفاحها في التحريض على الإسلاميين عظيما، فقد قدمت ما يسمى بقضية ميليشيات الإخوان عقب العرض الذي قدمه طلاب الأزهر عن حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين، وقد دخل عدد كبير من قادة الإخوان السجن بسبب هذا الموضوع.

ومن المفارقات أن الكاتب الذي أطلقوا عليه لقب إسلامي وجعلوه كاتب الصحيفة الإسلامي؛ كان الشقيق الأصغر للإمام الشهيد حسن البنا، وهو شخص شيوعي متطرف ينتسب إلى الحركة الشيوعية الماوية

في الصين، وقد أفسحت له الصحيفة مساحات واسعة ليكتب مقالاته أو يجري مع محرريها حوارات مطولة يعبر فيها عن آراء غريبة وصادمة حول قضايا إسلامية تعدّ من ثوابت الإسلام، مثل الحجاب، والعلاقات بين الرجل والمرأة وصوم رمضان ..

تحرير المصري اليوم يوجه الأخبار المتعلقة بالإسلام والمسلمين توجيها معاديا ورافضا، ومعظم كتاب المقالات علمانيون رافضون للإسلام وتشريعاته وقيمه، وموالون للغرب قلبا وقالبا .. والجريدة تجزل لهم العطاء، وتمنحهم فرصة الظهور على شاشات الفضائيات وخاصة التي يملكها الملياردير نظير مقابل مادي كبير!

ثالثا : جريدة الدستور وكانت مملوكة لبعض لأشخاص (ناصريين ثم وفديين) وآلت إلى رضا إدوار، وهو صاحب مجموعة مدارس خاصة تستقبل أبناء الأغنياء مقابل مصروفات عالية .

الرجل شخصية طائفية مستبدة متعصبة، يتحرك بصورة مستفزة ؛ فهو يفرض نفسه على رؤساء التحرير والعاملين في الجريدة لينفذوا أوامره التي تتدخل في صلب العملية التحريرية التي لا يفقه فيها شيئا، ولكنه يريد تنفيذ إرادته الطائفية الفجة، على عكس الملياردير صاحب المصري اليوم الذي يتحرك بذكاء واضح من خلال صحفيين محترفين يدسون السم في العسل، وكتاب يقدمون الإسلام من خلال ماركسيتهم أو ليبراليتهم، فيخدعون عامة القراء في نعومة واضحة في الغالب .

لقد تعاقب على رئاسة تحرير الدستور عدد كبير من رؤساء التحرير الذين لم يعمروا طويلا باستثناء رئيس التحرير الحالي الذي انبطح أمام الإرادة الطائفية المسعورة، وتخلى عن المهنية تماما، وتحولت الجريدة إلى منشور طائفي تحريضي ضد الإسلام والمسلمين يبدأ من الصفحة الأولى التي تنشر بيانات صاخبة ضد الرئيس المنتخب والإسلاميين وتحرض على الفتنة الطائفية وتدعو لانقلاب عسكري للإطاحة بالسلطة الشرعية المنتخبة، وهو ما دفع بعض المواطنين للجوء إلى القضاء الذي قدم بدوره رئيس التحرير للمحاكمة الجنائية .

هناك صحف حزبية وخاصة، محدودة التوزيع، بعيدة عن المهنية ؛ ينفق عليها المال الطائفي لدعم التمرد الذي قادته الكنيسة على مدى أربعين عاما، وازدراء الإسلام وتشريعاته، وتشويه الحركة الإسلامية، ويأتي الإنفاق مباشرا أو غير مباشر في بعض الأحوال عن طرق الاشتراكات أو الإعلانات ..

والسؤال الآن : ألا يوجد بين الأغنياء المسلمين من ينشر صحفا تدافع بالحق والمهنية عن الإسلام والطائفة الأرثوذكسية التي

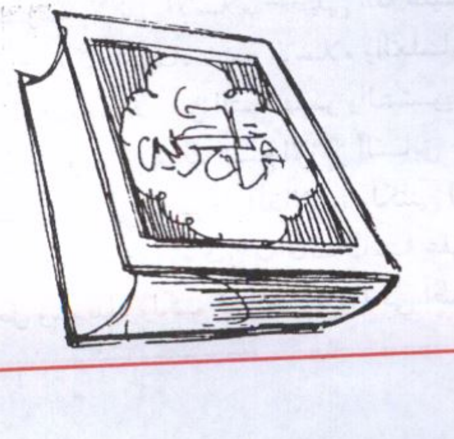

اختطفها المتمردون الطائفيون ؟ إنهم سينالون ثوابا دنيويا وأخرويا لو فعلوا : للحافظ على وحدة الوطن .

لماذا يقوم الناصريون بدور يهوذا ؟

هناك بلا ريب ناصريون محترمون .. تختلف معهم ولكنهم لا يهبطون إلى درك اللدد في الخصومة والتدني في لغة الخطاب، والتدليس فيما يقولون، وتحريف الكلم عن مواضعه .. هؤلاء للأسف قلة قليلة تربأ بنفسها عن التهافت على الشهرة أو البحث عن المغانم أو التعصب للهوى المقيت، وللأسف فتأثير هذه الأقلية النادرة داخل الأقلية الناصرية يكاد يكون معدوما، ولا تستطيع مواجهة مجموعة صوتها عال مشبع بالكذب والدجل ولو جاء ذلك بمردود كارثي على الوطن والمواطنين .

تأمل مثلا ما يقوله أحدهم في مجال التنافس السياسي ونتائج الديمقراطية التي جاءت بمن اختارهم الشعب المصري في انتخابات نزيهة وشفافة لم تعرفها مصر من قبل، مع أن هؤلاء المختارين بمحض إرادة الشعب المصري منحوه منصبا رفيعا يثبت فيه قدراته وعبقريته، فأثبت عجزا واضحا، وانحيازا قبيحا لفريقه المحدود، واتهم من وثقوا فيه بأخونة الدولة .. يقول هذا الشخص في معرض هجائه الرخيص للإخوان وتحميلهم ما يحدث في سيناء من متاعب وانفلات أمني:

"إن استقواء التيارات التكفيرية بسلطة الإسلام السياسي الآن "هو منبع الخطورة على سيناء" (!!)، وإن ذلك "يصب فى مصلحة الكيان الصهيوني، حينما يتم التكريس إلى أن سيناء يتحكم فيها الإرهاب، ومن ثم يصبح تدويلها أمرا مطلوبا أو جعلها مصباحا سحريا إسرائيليا لحل مشكلة غزة، وهنا تكمن الخطورة".

وإني أسأل صاحبنا الناصري هل هناك فعلا سلطة لما يسمى الإسلام السياسي ؟ وأين هي بالضبط ؟ هل توجد في الرئيس الذي يقوم الناصريون والشيوعيون والليبراليون وهم أقليات لا وجود لها بالشارع بتعطيله وعرقلته ومنعه من بناء مؤسسات الدولة والتشهير به وشتمه بأقذع ما في قاموس السوقية والبلطجة والانحطاط ؟ ثم ما معنى الإسلام السياسي بالضبط ؟ وهل هناك إسلام سياسي وآخر اجتماعي وثالث اقتصادي ورابع ثقافي وخامس نيابي وسادس ... وسابع ..؟

ثم من المسئول عن مأساة سيناء ؟ ومن الذي صنع الجريمة بتضييعها وتسليمها لقمة سائغة للعدو مرتين دون قتال ؟ أليس هو خالد الذكر في الهزائم والعار الذي يعبده الناصريون من دون الله، ويغارون على تاريخه المشين أكثر مما يغضبون لله ورسوله - صلى الله عليه وسلم ؟ أليس هذا الزعيم هو من تركها لتمرح فيها الدبابات والطائرات اليهودية الغازية، منذ سرقته لحكم مصر واعتقال محمد نجيب الذي ضحي بنفسه ليلة ١٩٥٢، وذهابه ليحارب في أليمن السعيد والكونغو والجزائر

؟

مسئولية ما يجري في سيناء معلقة في رقبة من تركها أمام جيش العدو اليهودي وجري نحو الوادي ليتحدث في خطبه الطويلة عن الكفاح والنضال والاستعمار، ويفخر بنفسه أنه "مش خرع زى مستر إيدن"، ويفاجأ العالم أنه لم يصمد لساعات في ميدان القتال ؟

إن جريمة سيناء معلقة في رقبة هذا المهزوم دائما الذي لم يحقق نصرا واحدا في حياته العسكرية، وفي الوقت نفسه ملأ مصر بملايين الأسماء التي تحمل النصر، من عينة شركة النصر للسيارات، شركة النصر للتأمينات، مدرسة النصر الثانوية، مؤسسة النصر للبترول، مجمع النصر لعلاج .. وليس بينها وبين النصر علاقة من قريب أو بعيد، وكأن المهزوم دائما يريد تعويضا نفسيا عن الهزيمة فأغرق البلاد بمسميات النصر لعلها تغطي على العار الذي لم تفلح في تغطيته أجهزة الدعاية الجبارة التي أممها أو التي أنشأها !

يزعم المذكور أن مصر بقدر ما تستجيب لعوامل التاريخ الجغرافي وانحيازها الإنساني والحضاري لقاعدة تحقيق العدالة الاجتماعية لن نستطيع الحفاظ على أمنها القومي، الذي لا ينفصل عن أمن الأمة، ومن ثم تصبح سيناء هذا الجزء الغالي فى خطر حقيقي .. ويضيف المذكور حول ما يسميه مشكلة الإسلام السياسي وتياراته التي سطت وسرقت الربيع العربي (؟؟) أنها لا تولي اهتماما كبيرا للقضية الوطنية لحساب مفهوم غائم عن الأمة أو عن دولة الخلافة .

ولا أدري هل يذكر المذكور أن معبوده المهزوم دائما كان يدندن على وتر العدالة الاجتماعية التي لم يحققها أبدا، ومع ذلك لم يستطع الحفاظ على الأمن القومي، ولم يستطع حماية سيناء التي مات عنها وهي أسيرة في يدو العدو اليهودي !

إن السيد الناصري يردد الاسطوانة المشروخة عن السطو وسرقة الربيع العربي من جانب الإسلام السياسي وتياراته، وعدم الاهتمام بالقضية الوطنية لحساب الأمة ودولة الخلافة .. وللأسف يتجاهل المذكور أن الربيع العربي صنعه الشعب العربي المقهور بالناصرية والشيوعية والليبرالية واللصوص، وقاد هذا الربيع العربي من دخلوا السجون وعذبوا في المعتقلات، وحرموا المشاركة في بناء أوطانهم وحرم عليهم دينهم، ونزعت كرامتهم، وعاشوا رهينة لحكام مهزومين كانوا كنزا استراتيجيا لليهود الغزاة منذ ستين عاما أو يزيد ! هؤلاء الإسلاميون هم من صنع الربيع العربي الذي خرج من المساجد ورابط في الميادين، ولم يكن أبدا من أولئك المناضلين الحنجوريين الذين يمارسون نضالهم عبر المقاهي والبارات وفضائيات الليل الكذوب، وأوراق الصحف المضللة .

ثم أين هي دولة الخلافة التي يتحدث عنها من يقومون بدور يهوذا لتخريب الوطن وإسقاط الدولة وتعطيل بناء مؤسساتها ؟ إن الكذب لا قدم له .. وليتنا نجد دولة خلافة تحمي بلاد المسلمين وتتكامل اقتصاديا كما

يفعل الأوربيون في اتحادهم الأوربي أو خلافتهم المسيحية .. ولكنه الغل الذي يحرك يهوذا لحل الجمعية التأسيسية، والتشهير بالمستشار الغرياني لأنه تجرأ وتحدث عن مصر التي تعرضت لأكبر عملية نصب فى تاريخها منذ ٥٢ وحتى ثورة يناير، وعن نسبة الـ ٥٠٪ التي منحتها ثورة يوليو للعمال والفلاحين، واستخدمت فى التغطية على عمليات النهب والسرقة التي كانت تتم فى أعقاب الثورة باسم الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين .

لقد نجح الناصريون والشيوعيون في إسقاط مجلس الشعب الذي انتخبه أكثر من ثلاثين مليونا من المواطنين، ويكررون القصة مع الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى، ويهيئون لإسقاط الرئيس، إشباعا لأنانيتهم، وبغضا في الإسلام، وتحالفا مع الأشرار من أعوان النظام الفاسد البائد ..

هل ينجح يهوذا في اغتيال الثورة وإسقاط الدولة ؟

التطرف والاعتدال !

في الإعلام الدولي والأدبيات العالمية المعاصرة لا تجد حديثا عن التطرف والاعتدال بصورة دائمة وملحة إلا عندما يتعلق الأمر بالإسلام ! لا أحد يتحدث عن متطرفين أو معتدلين في المسيحية أو اليهودية أو البوذية أو الهندوسية، مع أن غلاة النازية والوحشية الاستعمارية قتلوا عشرات الملايين في شتى أرجاء الأرض، وجربوا أبشع أنواع التعذيب وأحطها فى بلاد المسلمين (حملة أميركا على أفغانستان والعراق أودت بالملايين) .. والصهاينة في فلسطين المحتلة استباحوا القوانين الدولية والأعراف الإنسانية في تعاملهم مع الفلسطينيين والعرب (تأمل مذبحة روح شاكيد التي دفن فيها الصهاينة الغزاة عشرات الأسرى المصريين أحياء بقيادة مجرم الحرب بنيامين أليعازر !) .

لا ريب أن الغرب الاستعماري ومعه الصهيونية العالمية يعلمان أن الإسلام هو عنصر المقاومة الذي لا يهدأ ضد الممارسات الإجرامية للغزو الإجرامي والممارسات الوحشية التي تتجلى بأيديهما ضد الشعوب المستضعفة، لذا فإن تشويه صورة الإسلام بل استئصاله إن أمكن غاية من غايات الغرب والصهيونية معا .. وقد كانت أحداث نيويورك الغامضة والادعاء الكاذب بامتلاك العراق أسلحة نووية من الأسباب المباشرة لاحتلال أفغانستان والعراق وتدميرهما، ورافق ذلك دعاية صاخبة ضد الإسلام تحت مسمى مكافحة الإرهاب والتطرف، ووصل الأمر إلى التدخل في أخص شئون الدول العربية والإسلامية ماليا وتعليميا وثقافيا وإعلاميا .. وصار مصطلح التطرف والاعتدال أمرا واقعا تتداوله الصحف والإذاعات والقنوات المختلفة، فضلا عن المؤتمرات والندوات واللقاءات السياسية والفكرية والأدبية، والمقصود بالتطرف والاعتدال في اختصار شديد أن تتمسك بإسلامك فتكون متطرفا، وأن تفرط فيه وتكتفي بالعبادات بين أربعة جدران فتكون معتدلا، وإن كنت لا تسلم من

سيف الاتهام بالتطرف لو واظبت على صلاة الفجر، كما كان يفعل جهاز أمن الدولة قبل الثورة !

وإذا كان المواطن العربي يرى أن أميركا والصهاينة يمثلان خطرا أمنيا واقتصاديا وثقافيا، فإن بعض المجموعات والأشخاص ما زالوا متيمين بالولايات المتحدة والصهاينة بالتبعية، وهو ما يجعلهم يلقون بثقلهم وراء أميركا والكيان الصهيوني ويرون فيهما منقذا للبلاد والعباد من خطر الإسلام والمسلمين على الحضارة والحداثة والديمقراطية .

في زيارة هيلاري كلينتون إلى مصر بتاريخ ١٤ يوليو الماضي، وجه أحد الأشخاص وصف بالمفكر الكبير رسالة إليها يطلب فيها أن تقف من التيار الإسلامي الفائز في الانتخابات التشريعية والرئاسية موقفا حازما على أساس أنه لا يوجد في المسلمين معتدلون، فكلهم من وجهة نظره متطرفون ولا يوجد إسلامي واحد معتدل على وجه الأرض .. كما حذر من العواقب الكارثية - كما يتصورها - لسياسات التعاون الأميركية مع الإخوان بوصفهم معتدلين، وينبه كلينتون ورئيسها إلى أنهما لا يعلمان إلا قليلا عن الإسلام وتاريخ المسلمين ومسيرة جماعة الإخوان المسلمين الوهابية منذ ١٩٢٨، وأجندتها التي من المستحيل أن تتغير (؟) .. هذا الشخص الذي سافر إلى أمريكا أكثر من أربعين مرة، وتحدث إلى أكبر مراكز الأبحاث وحاضر لدى العديد من كبرى الجامعات .. ولم يجد هناك أحدا يفهم بما فيه الكفاية الإسلام والإسلاميين، باستثناء عدو الإسلام والمسلمين برنارد لويس وبعض الناس، يقول :

"نحن أبناء وبنات مصر غير الإسلاميين وخمسة عشر مليون قبطي (؟)، الذين سيدفعون ثمنا مأساويا .. ففشل الولايات المتحدة فى أفغانستان والعراق يقول الكثير عن الآثار المترتبة على السياسات المقررة من قبل هؤلاء الذين لا يعرفون شيئا عن خصائص أكثر الثقافات تعقيدا".

إن هذا التحريض الرخيص والاستقواء بعدو حقيقي على الإسلام والمسلمين في مصر يمثل حالة غريبة وعجيبة ممن يدعون انتماءهم إلى التنوير والحداثة والديمقراطية، ويعني أنهم لا يؤمنون بحرية الفكر أو الاعتقاد، ويؤكد أنهم لا يعرفون شيئا عن التسامح أو قبول الآخر كما يزعمون ويرددون في كتاباتهم ومقولاتهم دائما .. ثم إن هزيمة أميركا في أفغانستان والعراق تعني أن وحشية الغزو الاحتلالي فشلت أمام إيمان الشعوب المستضعفة بحقها في الحرية والاستقلال، وليس كما يزعم صاحبنا صديق برنارد لويس أمام سياسات القادة في أميركا التي تجهل تطرف المسلمين !

لا يوجد في الإسلام مسلم معتدل إزاء الاحتلال والنهب المتوحش من قبل الغزاة المعتدين اللهم إلا إذا كان خائنا لله ورسوله والأمة .. وليس كما يقول من يصف نفسه بأنه كان المدير التنفيذي لأكبر شركة فى العالم ويصر على تحريضه الرخيص لأصحاب المناصب العليا في أميركا، ويحذرهم من

أسامة بن لادن آخر وقاعدة جديدة، ويوصى بشدة بترتيب فصول تعليم مكثفة بشأن أجندة الإخوان الحقيقة، والاستماع إلى كبار المتعصبين من أمثال برنارد لويس لتفادي الوقوع في خطأ آخر جسيم مثل خطأ عام ١٩٧٩ حينما كانت وكالة الاستخبارات المركزية تتعاون مع المخابرات السعودية على إنشاء حركات المجاهدين لمحاربة الاتحاد السوفييتي فى أفغانستان. أي إن المفكر الكبير كان يريد أن يستمر الاتحاد السوفييتي في محو أفغانستان المسلمة بالمطر الأصفر كي لا يكون هناك وهو - المسلم اسما- مسلمون ! يا لها من حداثة ويا له من تنوير، ويا لها من ديمقراطية وقبول للآخر، ويا له من اعتدال !

هل يمكن أن نعد هذا مثالا صارخا على الاستقواء بالعدو ضد الوطن والأشقاء، ونفسر به السعار المحموم لإسقاط الجمعية التأسيسية للدستور وإسقاط الرئيس والحكومة وتعطيل الدولة عن العمل والإنتاج، وصنع ديمقراطية على مزاج الأقلية لنزع هوية الدولة وخصائصها الحضارية ؟

المفارقة أن الإعلام الذي أقام الدنيا ولم يقعدها لأن مدرسة اتهمت بقص شعر تلميذتين، وأعلن عن محاكمة عاجلة للمتهمة، لم يشر بكلمة احتجاج ولو خافتة، ضد من يدعو واشنطن علنا للتدخل في شئوننا !

من الطبيعي أن نسمع أصواتا من أصول مصرية في واشنطن وغيرها من عواصم الغرب ترفض الإسلام والإسلاميين وتعدهم هنودا حمرا يجب استئصالهم بوصفهم إرهابيين مقنعين، ومجرمين رجعيين ومدمرين أكثر مما يمكن أن تتصور هيلاري كلينتون كما يقول صاحب رسالة التحريض والاستقواء ؛ المفكر الكبير .. ولكن هل هذا يعبر عن الحداثة والتسامح وقبول الآخر وحرية الفكر والتعبير ؟ إن الإسلاميين والوطنيين لن يكونوا حلفاء طبيعيين، ولا كنزا استراتيجيا للولايات المتحدة ولا غيرها، لأن السياسة الدولية الحقيقية ببساطة شديدة تعني تبادل المصالح والمنافع .. كل دول العالم تفعل ذلك دون أن تتماهى مع الأشرار أو تركع أمامهم، ترى كيف نقنع القوم من بني جلدتنا أن يكونوا أكثر تسامحا مع دينهم وحضارتهم وإخوتهم ؟

المسلمون المصريون هم الهنود الحمر !

تحدث البابا الجديد عن الدستور فمنحنا - نحن الأغلبية الساحقة - شرف الموافقة على المادة الثانية كما هي وكما كانت بدستور ٧١، وعدها مجاملة من السادات للمسلمين في حينه، واعترض بغضب على المادة المفسرة لهذه المادة بالدستور المقترح وتحمل رقم ٢٢٠، ورأي فيها أنها مادة كارثية، لأنها تحول مصر من دولة مدنية إلى معنى مختلف تمامًا لذلك (؟) .. وتنص المادة ٢٢٠ من مسودة الدستور المنشورة على الموقع الرسمي للجنة التأسيسية لصياغة الدستور المصري على "مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب السنة والجماعة" !، وأشار في لمحة

خاطفة إلى أن الوطن تعرض للاحتلال أحيانا، أما الكنيسة فلم تحتل أبدا، وظلت مستقلة منذ إنشائها! ولم يذكر أن الإسلام حرر الكنيسة المصرية بعد أن حرر الوطن من الرومان.

قلت في مقال سبق يجب أن يبتعد البابا عن مجال السياسة، فقد احترف الباب السابق العمل السياسي مستغلا ضعف الدولة واستبداد النظام الفاشي الذي سقط رأسه، فأساء إلى الكنيسة، وإلى الطائفة، وكانت مكاسبه الابتزازية لعنة على التمرد الطائفي وأذرعه في الداخل والخارج!

ويبدو أن البابا الجديد مصر على مواصلة النهج السياسي لسلفه الراحل، وهو ما ينبئ بخطر عظيم على هذا الوطن الذي احتفل مسلموه وغيرهم بتنصيبه وتجليسه ليكون رقم ١١٨ بين البطارقة الذي جلسوا على عرش الكنيسة الأرثوذكسية، ويبدو أن أصداء هذا الاحتفال لم تصل إليه، فلم ير ما قامت به القنوات الفضائية ولم يسمع ما قدمته الإذاعات المصرية، ولم يقرأ ما كتبته الصحف القومية والحزبية والخاصة، وهو ما لم يحدث مع الرئيس المسلم المنتخب في هذه الوسائط التي يقوم عليها ويعمل بها مسلمون في الأغلب الأعم.

لقد اختار البابا الجديد أن يصم أذنيه عن النداءات النصرانية والإسلامية التي طلبت منه أن يتفرغ للنشاط الروحي ويبتعد عن السياسة، وجرح شعور الأغلبية الإسلامية بحديثه الغريب وغير المفهوم عن المادة ٢٢٠ المفسرة للمادة الثانية، إنه يرفض إسلامية الدولة التي استقرت أربعة عشر قرنا، ويقول إن الدستور الجديد لو تضمن تلميحات دينية (؟) ستكون غير مقبولة، وإن تطبيق الشريعة الإسلامية يعني إقصاء الأقباط .. إنه يريد أن ينزع عن مصر هويتها وطابعها الإسلامي متصورا أنه سيعيد ابتزاز سلفه المتمرد، والملفت في الأمر أنه يتحدث في التلفزيون المصري الحكومي عن مقولات تجرح شعور النصارى، ولا يفكر لحظة أن كلامه عن الدستور وهوية الدولة جارح وصادم ومؤلم، ويتناسى أن أذرع التمرد الطائفي في الداخل والخارج؛ المدعومة كنسيا منذ أربعين عاما لا تكف عن إهانة الإسلام والمسلمين بالتصريحات الكهنوتية والأحاديث التلفزيونية والإذاعية والكتابات الصحفية والإلكترونية.

إن البابا الجديد لم يجد غضاضة في ترديد مزاعم التمرد الطائفي عما يسمى بتهجير النصارى، وتحدث بطريقة غريبة ليزعم أن ما أسماه أزمة تهجير الأقباط "تسيء لصورة مصر أمام العالم"، مطالبًا بتفعيل النص الدستوري الذي يؤكد على "حماية رعايا مصر داخلياً وخارجياً"، وكنت أتمنى أن يذكر حالة واحدة تثبت أن هناك تهجيرا يطال طائفته ويسيء إلى مصر .. وأعتقد أن خروج أسرة قاتل مسلم أو مسيحي من بيته إلى مكان آخر، أمر معروف اجتماعيا لحماية المتهمين حتى يتم الصلح وتهدأ النفوس .. هذا ليس تهجيرا، ولكنه عُرْف يطبق على المسلمين قبل غيرهم.

من الملاحظات التي لاحظها بعضهم في حفل تنصيب البابا الجديد هو إضافة "سيف" إلى ردائه الكهنوتي، وتقول السيدة ماري زكي مديرة مشغل مار جرجس بمطرانية شبر الخيمة : إن الأنبا باخوميوس فاجأهم بطلب جديد وهو أن يحتوي زى البابا الجديد على رمز للسيف يتصل بـ "الحياصة" وهي حزام في منتصف الجسم يشد به أزره، وأن الأنبا قرأ لهم نصا من الكتاب المقدس يقول : "تقلد سيفك على فخذك أيها القوي بجلالك وجمالك، استله، واملك واحكم" .. والسؤال هو : ماذا يعني ذلك ؟ وما دلالته ؟ وهل يتفق مع الرغبة في العمل الروحي والبعد عن العمل السياسي ؟

يحدث ذلك في الوقت الذي يكرم فيه معهد دراسات الشرق الأوسط الأميركي رجل الأعمال نجيب ساويرس فى حفل أقيم بالعاصمة الأمريكية واشنطن يحضره وفد رفيع من الدبلوماسيين والسياسيين والباحثين على رأسهم الدكتور عمرو حمزاوى والسفيرة الأمريكية السابقة فى مصر مارجريت أسكوبى ونائب السفير المصري ياسر النجار والقنصل العام هاني ناجى .. وهناك يقول ساويرس : إن الأقباط المصريين يعانون التمييز فى مصر واصفا إياهم بـ "الهنود الحمر" فى أمريكا لما يعانونه من اضطهاد وتمييز كما يزعم، ونسي أنه لو كان هنديا أحمر كما يزعم لما استطاع أن يكون من المليارديرات العشرة على مستوى العالم بأموال من يصفهم باضطهاد طائفته وجعلهم هنودا حمرا .. أليس المسلمون هم الهنود الحمر في حقيقة الأمر، لأنهم لا يصلون إلى المستوى المادي للنصارى، وأن الأقلية تمنعهم من إسلامهم وتحرم عليهم شريعتهم ؟

إن السيد ساويرس يشير إلى أن الحكومة الجديدة لم تختر سوى وزيرة واحدة مسيحية من ضمن ٤٨ وزيرا كلهم مسلمون، وهو يعلم أن عدد الوزراء أقل من ذلك بكثير، وأن الكنيسة أمرت وزيرين نصرانيين بعدم قبول الوزارة،وأن الوزيرة الموجودة في الوزارة تحدت قرار الكنيسة، وذهبت لأداء اليمين متحملة ما قد تتعرض له من حرمان كنسي .

ويدعي الملياردير أنه حينما تم اختيار محافظ مسيحي لمحافظة قنا قام السلفيون بقطع الطريق وأسفرت هذه الاضطرابات إلى تغيير المحافظ بنظير له مسلم، ويعلم أن ادعاءه غير صحيح، فقد كان محافظا فاشلا لم يحل مشكلات، وطالب أهل قنا على اختلاف انتماءاتهم بمحافظ سابق على دراية بمشكلاتهم وأحوالهم ويحسن التفاهم معه، وليس الأمر متعلقا بسلفيين أو إسلاميين .

صدق الملياردير في شيء واحد فقط هو أن البطريرك الجديد البابا تواضروس الثاني سيسير على خطى البابا شنودة نفسها، بدليل استيلاء الكنيسة على تسعمائة فدان في الصحراء الغربية، وتحرك ناشطون من أجل البيئة تضمهم جنسيات مختلفة لرفض هذا السلوك المشين، الذي يبدو أنه يرتبط بالتقسيمات الإدارية الجديدة لمصر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

أ.د. حلمى القاعود

الصديق الحميم لـ "إيهود باراك" تأثراً

بقلم: زغلول عبد الحليم

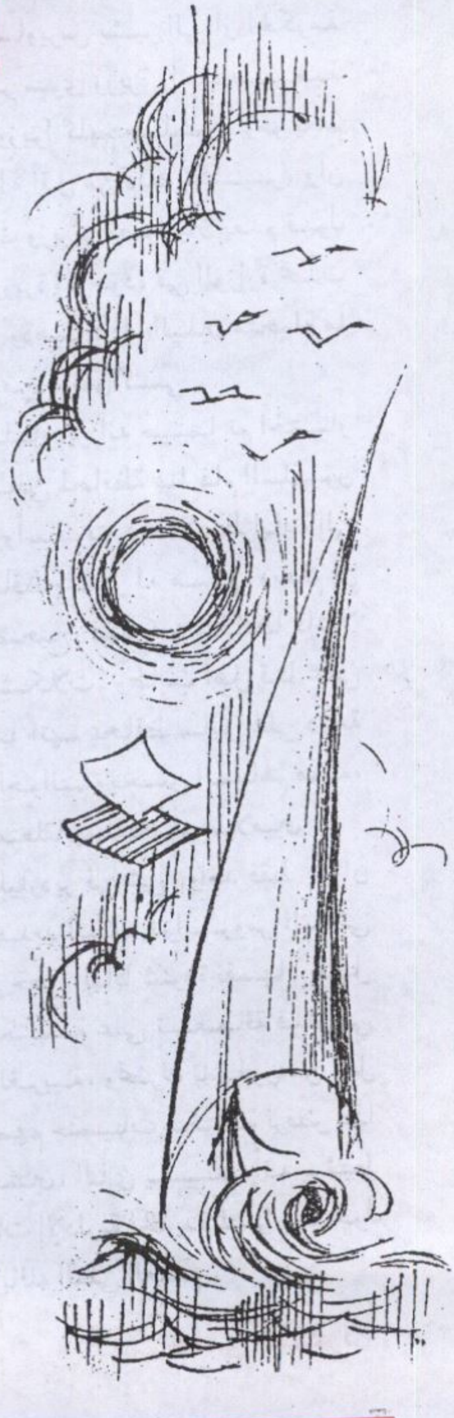

أن يحارب الفرد لسوء سلوكه، أمر حسن، أما أن يحارب لحسن سلوكه، أمر فاضح وجهل وضيق أفق وما يحدث على الساحة حالياً من هجوم على مؤسسة الرئاسة (لا داعي لاسترجاع عصور الاستبداد)، أقول إن ما يحدث من هجوم مستمر على مؤسسة الرئاسة والمحاولات التي لا تهدأ لهدم الجمعية التأسيسية، لهدم البناء التشريعي ثم هدم الدولة، أمر منكور ولا مثيل له في أكثر بلاد الدنيا تخلفاً .. نعم، لا مثيل لما يحدث في مصر الآن في أشد بلاد العالم تخلفاً .. ولو أن النظام الحاكم الذي لفظ أنفاسه الأخيرة يوم ٢٠١٢/٨/١٢ كان على قيد الحياة ما جرؤ فرد من إياهم أن يقوم من مقامه إلا بعد أن يرفع أصبعه مستأذناً !!..

يومان عظيمان هما ٨/١٢، ١١/٢٤ لسنة ٢٠١٢، واستهتار البعض بقيمة هذين اليومين العظيمين يدل على جهل عظيم، نعم لقد أراد الله لهذه الأمة خيراً .. أن يحكم هذا البلد رئيس مدني منتخب من حوالى ١٣ مليون ناخب ومن قبله انتخب حوالي ٣٠ مليون ناخب نوابهم بنزاهة تصل إلى ٩٠٪ كما أفادت وسائل الإعلام المحلية والعالمية، بل أشادت بما حدث في مصر .

نعم، مصر كما قال أستاذنا الكبير فهمى هويدي تسير في الطريق الصحيح ولا عبرة بكل الهتافات الساقطة والشتائم المرذولة التي لا يفرزها إلا السكارى ورواد الخمارات، لا علينا !

مصر تسير في الطريق الصحيح، كلام أستاذ كبير لا شك في قيمة كل كلمة يكتبها .. إنه كاتب وطني بامتياز .. مصر فيها من الأساتذة ما يطمئن أمثالي من القراء على حال الأمة وأنها إلى الأفضل، فقد تم الآتى :

- ٢٠١٢/٦/٣٠ الرئيس المنتـــخب الدكتور المهندس / محمد مرسى، رئيساً لمصر.
- ٢٠١٢/٨/١٢ نهاية الحكم العسكرى
- ٢٠١٢/١١/٢٤ الإعـلان الدسـتـورى المؤقت لحماية الثورة .

سنوات القهر والمر والعذاب إلا قليلاً جداً التي بدأت مع فجر يوليو ١٩٥٢ انتهت فعلاً يوم ٢٠١٢/٨/١٢ والذي لا يقدر قيـمة هذا اليـوم القـريب جداً من انتـصـار العـاشـر من رمضان عليه أن يفتش في ذاكرته عما كانت عليـه الحالة يوم ٢٠١٢/٨/١١ أي قبـل هذا التاريخ بيوم واحد .

كانت القدم العسكرية تدوس الجباة! نعم، كانت البيادة (تعبير للدكتور/ حلمي القاعود) تدوس القامات من كل شكل ولون .

انتخبت الأمة مجلسيها الشعب والشورى وقامت الجمعية التأسيسية متضمنة شخصيات كثيرة لها وزنها تعمل ليل نهار على إنجاز دسـتـور للبلاد حتى لا يضطر الحاكم المحترم الدكتور رئيس الدولة لإصدار أي تشريع !! ما هذا الجـمـال والرقى !! ولكنه الجـمـال الذي لا يعـجب رواد التـخلف الذهني ومـحـبي لعق البيادة العسكرية ! ماذا يريد عمرو موسى من الجمعيـة التأسيسيـة !؟ ماذا يريد البـرادعى الذى يسـتـعـدى أمريكا والغرب على وطنه ! مـاذا يريد عـمـرو حمزاوى وصباحى وسـامح عاشور وبكرى وغيرهم !.. نقول لهم إن مفاهيم الزواج المدني، حرية الإجهاض، جسـدي ملكي وحدي، حـرية الهـجـوم على الأديان، وثقـافـة الجسد العاري، وكل مفاهيم (نشـيد الإنشاد) محور ثقافاتهم واهتماماتهم مرفوض مرفوض يا ولدي! لـن تـسـمـعـكم الأمـة ولن تصل كلماتكم إلى أطراف أصابع القدم !

يا رواد بقايا الحضارات التالفة بضاعتكم تالفة كعقولكم ولا تصلح للتعامل فقد فسدت منذ زمن طويل ولا حـاجة لنا بهـا .. تركـهـا روادها وجاري البحث عن غيرها في قاموس الحياة النظيـفة الكثـير من المنتديات العالمية تنظر بجـدية إلى تفـعـيل مـفـردات النظام الاقـتـصـادي الإسلامي الذي لا يعـرف الربا، وكـذا النظام الاجـتـمـاعي الإسلامي الذي لا يعرف الزنا، وكذا النظام السيـاسي الإسلامي الذي لا يعرف إلا الوسائل الشريفـة والغـايات الشريفة ... إلخ .

أمـا الزنا والسحـاق واللواط والربا وأكل أموال الناس بالباطل وشهادة الزور .. إلخ .. مفاهيم ساقطة وأن الحرية المطلقة مفسدة مطلقة ولا يمكن لبـشـر خلقـه الله إلا أن يحكم بدين الله ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

إن الأمة المصرية انتخبت نوابها وانتخبت رئيسها الذي أزاح بقوة الله وحده كابوس اسمه الحكم العـــسكري .. الآن على رأس الدولة حـاكم يصلي .. الآن على رأس الدولة حـاكم يسكن شقته بعيداً عن القصور والأبهة .. الآن على رأس الدولة الآن رجل يُحارب لأنه نظيف اليـد واللسـان !... أقـول مع الأمـة المصـرية والتي أنا واحد منها :

نريد التعجيل بإنهاء الدستور .

أما ما يجب أن نصفق له جميعاً فهو: انتخابات حزب الحرية والعدالة لاختيار

رئيس جديد للحزب هي بحق أنموذج يدل على نجاح التجربة الإسلامية بشكل غير مسبوق على مستوى العالم أجمع .. إنها العقيدة يا اتباع صهيون، والحمد لله كما علمنا أن نحمده .

إن قضايا الأمة تحتاج إلى الدستور اليوم قبل الغد .. وكل الرجاء أن تسرع الجمعية التأسيسية بإخراجه .

التهديدات التي يطلقها السكارى كل ساعة لانتزاع هوية الأمة والتخويف من الجمعية التأسيسية كلام هو أفرغ من الفراغ ولعل دعوة الدكتور رئيس الدولة إلى حصر نقاط الخلاف تدفع بالرءوس المنتفخة بالباطل إلى جدية التناول والنظر في الأمور الخلافية بعيداً عن محاولات الهدم ووضع المصلحة العليا للبلاد في أعلى دوائر الاهتمام بدلاً من الاهتمام الفاضح بوثائق الأمم المتحدة التي تهتم فقط بقضايا الشذوذ الجنسي، ويحتل قانون الزواج المثلى أكبر مساحة في عقل رؤساء بعض الدول الكبرى على اعتبار أنه من الحرية التي لا يستطيع أحد تقييدها !!

اللعب بوثائق الأمم المتحدة زيف وإهانة وسفالة، فقط نحترم منها ما يتوافق مع ديننا ونقذف إلى المزابل ما لا يتفق مع الشريعة التي تحارب الآن لمجرد ذكر اللفظ !

نعم الشريعة هي الحاكمة ألف نعم .. ولا يوجد لدى المسلم غيرها، فهي إرث محمد (صلى الله عليه وسلم) فلا إرث آخر لنا ولا إرث آخر غيره !!

وعلى أصحاب الأصوات العالية أن يكفوا أذاهم عنا، فقد كرهنا أصواتهم وصورهم وتصريحاتهم وكل تصرفاتهم وعليهم أن يعودوا إلى مراقدهم مع أختامهم الشريفة فلا حاجة للجمعية التأسيسية لتوافق ١٠٠٪ لأنها ضد سنة الخالق .

لا يوجد شئ اسمه الاتفاق العام إلا عندما يكون العالم مجرد مقبرة كبيرة، ويعتبر تطابق وجهات النظر تعبير هزلي مضحك يذكرنا بأفلام نجيب الريحاني كما أنه مخالف لسنة الخالق، وعلى المرأة التي تصرخ وتهدد بأنها لا تخاف من الشريعة نقول لها : نحن نخاف مخالفة رب الشريعة ونطلب عفوه ورضاه وتركنا لكم الجراءة عليها ولكم جميعاً بالمرصاد .. على كهنة الباطل أن يتوقفوا، وبالمناسبة هل توقفت "ليفنى" عن ممارستها المعروفة مع شخصيات عربية مهمة كما قالت؟

اللهم ارحمنا من رواد التخلف العقلي.

حاجة فى نفسى :

١- أتمنى أن يعود مجلس الشعب المنتخب لأول مرة فى تاريخ مصر .

٢- الذى لا يقدر الإعلان الدستورى المؤقت قدره أتمنى أن يعيد فحص معرفته باستخدام الوسائل التى تضع الفاحص على الطريق الصحيح الذى يرضى الله ورسوله .. إن الرئيس المنتخب انقذ الأمة من كارثة محققة وأرجو ان يسأل الكاتب السياسى والمؤرخ الكبير محمد الجوادى فى هذا الشأن وتراجع جريدة المصريون اليوم ٢٠١٢/١١/٢٦ الصفحة الثانية .

والله يقول الحق وهو يهدى الى الصواب

الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم ..

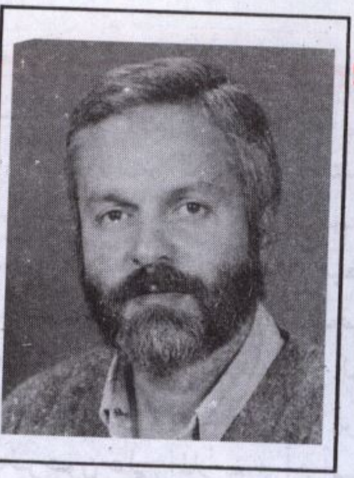

د. صلاح عز

أعلن اليوم ندمي وأسفي على ذهابي إلى مطار القاهرة في فبراير ٢٠١٠ لاستقبال د. محمد البرادعي، وأعلن اليوم ندمي وأسفي لأني فكرت يوما ما في التصويت له كرئيس لمصر .. وأحمد الله أن الرجل انسحب من انتخابات الرئاسة، حتى لا يتولى هذا المنصب الخطير قبل أن تنكشف حقيقته أمام الجميع .. منذ ثورة يناير، وقع البرادعي في عدة سقطات، كانت أولها رفضه لنتيجة استفتاء ١٩ مارس وانقلابه عليها، وهو ما كشف حقيقة نظرته إلى الشعب، وموقفه من الديمقراطية .. غير أن سقطته الأخيرة، أراها قاتلة، لا قيام منها مهما نافقه المقربون منه من أمثال أبو حامد ومصطفى بكري وعلاء الأسواني وأحمد الزند وعمرو موسى .. وأنا شخصيا (كما أظن أنه حال كل وطني بحق) لا يمكن أن أغفر له هذه السقطة أبدا .. الاستقواء بقوى الغرب على الشعب ورئيسه المنتخب، وتأليب الأوربيين واليهود بإقحام قضية (الهولوكوست) في محاولة مفضوحة لتدويل أزماتنا الداخلية .

لقد حاول أعداء الديمقراطية من مدّعي الثورية الاستقواء على الشعب بالعسكر. وكلما صوت الشعب في اتجاه الإسلاميين، تصاعدت هستيريا العلمانيين وضغوطهم على المجلس العسكري حتى يسلمهم رقبة مصر .. وبعد أن أجهض الرئيس مرسي مخططهم في أغسطس الماضي، عمدوا إلى الاستقواء بالقضاء، وتآمروا بالتواطؤ مع قضاة فاسدين على إسقاط كل مؤسسة منتخبة حتى يفشلوا النظام الإسلامي، على أمل أن يثور عليه الشعب المنهك المحبط .. وبعد أن أجهض الرئيس هذه المؤامرة بإعلانه الدستوري الأخير، كشف الجميع أوراقه بلا خجل أو وجل .

لم يكن البرادعي فقط هو من كشف نفسه، وإنما غوغاء العلمانية من الثورجية هم أول من كشفوا أنفسهم بتحالفهم العلني مع فلول مبارك وقتلة الشهداء .. وكنت منذ شهور قد كتبت عن التحالف الموضوعي القائم بين ثلاثي العلمانية : فلول مبارك والمجلس العسكري وغوغاء

العلمانية من الثورجية الذين حاولوا أن يختطفوا الثورة من الشعب ويحتكروها لأنفسهم حتى يستحوذوا من خلالها على السلطة، ويظل الشعب أسيرا في قبضتهم .. فلما نبذهم الشعب في الانتخابات الحرة، عزموا على الانتقام منه ومن ثورته، فانقلبوا عليه في الاستفتاء وحلوا برلمانه، وهاهم يخرجون على الملأ بعد أن أسقطوا ما كان قد تبقى لديهم من فتات حياء، متحالفين مع ألد أعداء الثورة، ومطالبين صراحة بالانقلاب العسكري على الرئيس مرسي .

ثم أعلنت "القوى الوطنية الديمقراطية" المتحالفة مع فلول "الحزب الوطني الديمقراطي" إنشاء "جبهة الإنقاذ الوطني" .. وجاء الثلاثاء ١١/٢٧ لنرى لأول مرة حشدا علمانيا كبيرا نسبيا في ميدان التحرير، وجاءتني اتصالات تليفونية من أناس منزعجين متسائلين "كيف حدث هذا ؟".

إن الثورجية العلمانيين، في جميع مظاهراتهم منذ بداية الثورة، كان أكبر حشد لهم لا يتجاوز العشرة آلاف، فكيف حشدوا اليوم هذه الأعداد ؟ وتأتي الإجابة .. إنهم فلول مبارك الذين يحاربون معركتهم الأخيرة باستماتة، والذين فتح لهم الثورجية الميدان لتدنيسه وللاستقواء بهم .. وإنها الملايين القادمة من الخليج في حقائب دبلوماسية لتدفع رشاوى للبلطجية وخدم رجال أعمال مبارك لحضور التظاهرات والمسيرات وارتكاب الجرائم والحرائق .

وهنا نصل إلى الطرف الأخير الذي كشف أوراقه .. وهم قضاة مبارك الذين قرروا، من أجل تأمين مصالحهم الشخصية وامتيازاتهم الهائلة، الخوض في مستنقع السياسة الموحل، وضرب هيبة القضاء في الصميم بإصرارهم على تسييسه، وتحويل ناديهم إلى حزب سياسي يمارس السياسة بابتذال ووضاعة .. كم من هؤلاء الذين جمعهم الزند وراءه نطق بكلمة احتجاج واحدة عندما كان القضاة الشرفاء يُعتدى عليهم ويُسحلون ويُداس عليهم بالأحذية في زمن مبارك ؟ بدلا من أن يخجلوا من أنفسهم ويبتلعوا ألسنتهم، نراهم يحاولون النيل من هيبة الرئيس الشرعي المنتخب، وكأنهم لا يكفيهم ما ارتكبوه في حق القضاء .

إن الآية الكريمة (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم، فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) تعبر بدقة عن الوضع القائم الآن بين الرئيس مرسي والتيار الإسلامي من جهة، والكارهين لهم من جهة أخرى .. تعبر بدقة عن طبيعة المشاركين في المؤامرة على مصر وإرادة شعبها، وعن هذا الصخب غير المسبوق في المنابر الصحفية والفضائية، والعنف غير المسبوق من البلطجية وقطاع الطرق في الميادين والشوارع ..

إنها المعركة الأخيرة لقوى الثورة

المضادة التي تكشفت أطرافها بكل وضوح في مؤتمر أحمد الزند الأخير .. هذه القوى التي إلتحق بها كل من سقطت عنهم أقنعة "الثورية" تباعا في اللحظات الفاصلة، بدءا باستفتاء ١٩ مارس، ومرورا بالانتخابات البرلمانية والرئاسية، وأخيرا وليس آخرا الجمعية التأسيسية والإعلان الدستوري .. هي حقا معركة حياة أو موت بالنسبة لهم، لأن هزيمتهم فيها ستكون قاضية بإذن الله. ولهذا جمعوا لها وحشدوا .

نعم أخطأ الرئيس مرسي في إخراج الإعلان الدستوري وصياغته، وفي عدم استشارة أقرب مستشاريه لكي يشيروا عليه بكيفية التعامل مع ردود الأفعال .. وكان خطؤه الأكبر أنه لم يتوجه إلى الشعب لكي يشرح له أسباب وخلفيات إصدار الإعلان، وتصور وكأن جميع الناس مطلعون على ما يجري، وبالتالي فهم ليسوا في حاجة إلى تمهيد لما سيصدره من قرارات حاسمة .. ولكني أزعم أنه حتى لو كان الرئيس قد تدارك هذه الأخطاء، ما كانت ردود الأفعال قد تغيرت كثيرا. فالقضية بالنسبة لتحالف الأشرار ليست قضية إخراج أو تمهيد، وإنما هي قضية مؤامرة أجهضت، وهذا ما أثار جنونهم .. مؤامرة على الجمعية التأسيسية وعلى الرئيس وعلى المرحلة الانتقالية، وتأمين استمرارها إلى أجل غير مسمى، وعدم الذهاب إلى انتخابات قبل أن يكفر الشعب بالإسلاميين .. مؤامرة لعقاب الشعب على تصويته للاسلاميين، من خلال مفاقمة سوء أوضاعه حتى يفهم الرسالة، ويمتنع عن التصويت لهم في الانتخابات القادمة .. ولهذا نقرأ للعلمانيين كتابات في غاية الخبث والدناءة .. البعض منهم يهدد صراحة بحرب أهلية، لترويع الرئيس وضرب معنوياته .. وهؤلاء لا يدركون أنه لو، لاقدر الله اشتعلت هذه الحرب، فإنهم سيكونون على رأس ضحاياها ، لأن الشعب لن يقبل أن تُغتصب إرادته للمرة الثانية بعد جريمة حل البرلمان .. البعض الآخر يبرر أحداث العنف وإشعال الحرائق والقتل، بصفتها "ردود أفعال" تسبب فيها الإعلان الدستوري .

هذه القمامة البشرية التي تهدد بالحرب وتبرر أحداث العنف، تتعمد توفير غطاء سياسي لمن يمول ويرتكب هذه الجرائم، كوسيلة لإرهاب الرئيس والضغط عليه .. آخرون يغرون الرئيس بتقديم تنازلات قليلة مثل "تعليق المواد الخاصة بتحصين قراراته" .. أو "لو أن الرئيس أعلن تراجعه عن المواد الكارثية فسوف يصفق له الجميع" .. إن أي تنازل مهما كان بسيطا سيكون، ليس فقط بمثابة ثغرة تنفذ منها المحكمة الدستورية إلى ما هو مخطط له منذ البداية، بحل المزيد من المؤسسات المنتخبة، وإنما أيضا سيتم التعامل معه بكونه "هزيمة ثالثة وثابتة" وبداية إنهيار الرئيس، وسيتم التعامل معه كما تتعامل

إسرائيل مع تنازلات الفلسطينيين .. فلن يرضوا بأقل من كر السبحة والتنازل الكامل .. الواقع أنهم يستدرجون الرئيس حتى يسقط في عيون مؤيديه ويهدر هيبته .

إنهم يستخفون بعقولنا عندما يزعمون أن الإعلان الدستوري قسّم مصر، وتسبب في أحداث العنف، وكأن المؤامرة لم تكن قد بدأت واشتعلت قبل صدور الإعلان .. إن استغلال ذكرى شارع محمد محمود لإعادة الاشتباك مع الشرطة، وحرق مدرسة الليسيه ومقر (الجزيرة مباشر)، ومحاصرة البلطجية لمجلس الشورى في محاولة اقتحامه للاعتداء على الجمعية التأسيسية للدستور، كلها جرائم وقعت قبل صدور الإعلان .. إن العنف سيتصاعد والشهداء سيسقطون لأنها كما ذكرت، معركتهم الأخيرة .. إن الأموال المرصودة هائلة من أجل إجهاض الاستفتاء على الدستور، بترهيب الناس إما إعلاميا حتى لا يخرجوا للتصويت، وإما بلطجة في الشوارع واللجان .. وكذلك الأموال المرصودة هائلة لتزوير انتخابات البرلمان وتقفيل اللجان، خاصة وأن حلفاءهم الجدد مبدعون في هذا المجال .

د. صلاح عز

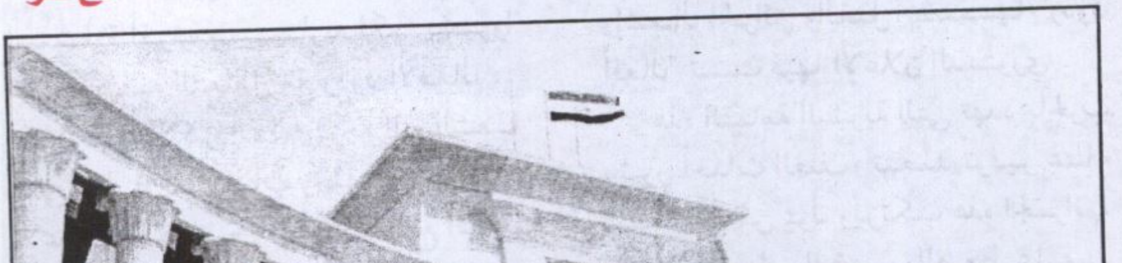

تحذير !!!

أفيقوا قبل فوات الأوان يا مصريين
إلى الأخ الفاضل والمناضل الكبير والمجاهد المحنك صاحب النفس الطويل والهمة العالية عامر العظم من محب لك في الله وبعد؛ فقد جاءتني هذه الرسالة اليوم :

قام اليوم ضاحى خلفان بزيارة استوديوهات العربية نت والمركز الاعلامى .. وبعد هذه الزيارة تغيرت خريطة القناة الاخبارية تماما كما يلى فاليوم قررت إدارة الشبكه إلغاء قائمة البرامج والمعلومات الإخبارية وإتاحة المساحه كاملة لتغطية ما يحدث فى الشارع المصرى وكانت التعليمات كالتالى :

١- تضخيم الأحداث بما يوحى للمشاهد المصرى أن هناك حشوداً كبيرة فى الشارع وتصادمات وأن الوضع فى مصر سيء للغاية وأن موجة الاحتجاجات واسعة ومنتشرة فى أنحاء الجمهورية كافة .

٢- يقوم المعدون بإدخال صور قديمة وفديوهات من مليونيات سابقة ومسيرات سابقة بعكس ما هو موجود فى الشارع الآن .

٣- هناك توصيات للمراسلين بتضخيم الحدث أثناء دخولهم على الهواء بتعليمات سابقه بما يوحى بانفجار الوضع فى مصر .

أقسم بالله يوجد خطه مدبرة الآن تُحاك داخل أروقة الشبكة لتشويه صورة الإخوان المسلمين والنظام الحاكم الحالى فى مصر وسط امتعاض الكثيرين من العاملين فى الشبكة فى واقعة غير مسبوقه .

أطالب المسئولين فى مصر بسرعة اتخاذ اللازم فهناك خطة مدبرة لتفجير الوضع فى مصر من خلال قناة العربية وشبكة مراسليها ومعديها بتوصيات من مسئولين سعوديين وإماراتيين .

وللعلم .. أحد المديرين بوحدة البث تقدم باستقالته وهو مهندس/ سالم عبد الرحمن النادى وجميع العاملين من فنيين ومعدين ومقدمين برامج ومدخلى بيانات فى حالة ذهول .. أرجو توضيح ذلك من خلال قنواتكم وصفحاتكم ومواقعكم وإبلاغ الجهات المسئولة أن قناة العربية تعمل بشكل غير حيادى بالمرة بهدف إحداث فتنه داخل أم الدنيا من خلال بث معلومات مسمومه وموجهه ومغلوطة .. اللهم بلغت اللهم فاشهد .

انتهت الرسالة ..

رجب الدمنهورى

ماذا يريد البرادعى ؟!

الشيوعيون والإعلام ؟!!

مصرفى الطريق إلى استعادة الذات .. برؤية ترك

المدير الفعال .. "قاطرة إصلاح التعليم"

مدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامى